تمارا الأسدي محمد غسان الشبوط

عاصفة التغيير

الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية

الطبعة الأولى (2018)
رقم التسجيل: VR.33695.B

تمارا كاظم و محمد غسان

المركز الديمقراطي العربي

Storm of change

Arab spring and the political Transitions in the Arab Region

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab center

Strategic, political & Economic studies

عاصفة التغيير

الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية

Storm of change: Arab Spring and the political Transitions in the Arab Region

تمارا كاظم الأسدي **محمد غسان الشبوط**

الطبعة الاولى ٢٠١٨

المؤلف :تمارا كاظم الاسدي ــ محمد غسان الشبوط

الكتاب: عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية

رقم التسجيل:VR33695

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أوتخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أونقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين– ألمانيا.

٢٠١٨

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

٥٤٨٨٤٣٧٥ -٠٣٠

٩١٤٩٩٨٩٨ -٠٣٠

٨٦٤٥٠٠٩٨ -٠٣٠

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

قائمة المحتويات

المقدمـــــــــــــــة	٥-٤
اشكالية الدراسة	٦
اهمية الدراسة	٧-٦
اهداف الدراسة	٧
منهجية الدراسة	٨
الاطار النظري	٢٤-٩
المبحث الاول: الربيع العربي اسباب ودوافع	١٥-٩
المبحث الثاني: دوافع الربيع العربي	١٨-١٦
المبحث الثالث :التغيير والإصلاح السياسي	٢٤-١٩
الفصل الأول **الحركات الاحتجاجية في الشرق الاوسط (سوريا واليمن انموذجاً)**	٦٥-٢٥
المبحث الأول: الاحتجاجات السورية قبل الربيع العربي واسبابها	٥١-٢٦
المطلب الأول: اسباب الاحتجاجات في سوريا	٣٤-٢٧
المطلب الثاني: مرحلة الحراك الاجتماعي في سوريا	٣٨-٣٤
المطلب الثالث: الاحتجاجات السورية ما بعد الربيع العربي	٥١-٣٨
المبحث الثاني: الثورة اليمنية عام ٢٠١١	٦٥-٥٢
المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية في اليمن قبل الربيع العربي	٥٧-٥٢
المطلب الثاني: اسباب قيام الثورة اليمنية بعد الربيع العربي	٦٥-٥٧
الفصل الثاني **التغيير في المنطقة العربية(مصر وتونس) أنموذجاً**	١١٨-٦٦

المبحث الأول: ثورة ٢٥ يناير في مصر (الأسباب– التداعيات).	٦٧–٩٧
المطلب الأول: احداث ثورة ٢٥ يناير.	٦٨–٨٠
المطلب الثاني: مواقف الدول الإقليمية والدولية تجاه الثورة المصرية.	٨٠–٨٩
المطلب الثالث: تداعيات ثورة ٢٥ يناير.	٩٠–٩٧
المبحث الثاني: ثورة الياسمين في تونس عام ٢٠١١	٩٨–١١٨
المطلب الأول: اندلاع الثورة التونسية(الأسباب، العوامل الفاعلة)	٩٩–١٠٦
المطلب الثاني: مواقف الدول تجاه الثورة التونسية	١٠٦–١١٢
المطلب الثالث: نجاح الثورة التونسية: دوافع ونتائج	١١٣–١١٥
المطلب الرابع: التشابه بين الثورة المصرية والتونسية	١١٥–١١٨
الفصل الثالث ثورة شباط ٢٠١١ وتغيير النظام الليبي	١١٩–١٥٨
المبحث الأول: الأزمة الليبية(طبيعتها، أسبابها)	١٢٠–١٢٩
المطلب الأول: اسباب الثورة	١٢٠–١٢٥
المطلب الثاني: اندلاع الثورة (طبيعتها، نتائجها)	١٢٥–١٢٩
المبحث الثاني: المواقف الإقليمية والدولية تجاه الثورة الليبية	١٢٩–١٤٨
المطلب الأول: دور المتغير الإقليمي	١٢٩–١٤٠
المطلب الثاني: دور المتغير الإقليمي	١٤٠–١٤٨
المبحث الثالث: ليبيا بعد التغيير	١٤٨–١٥٨

المطلب الأول: دور حلف شمال الأطلسي في ليبيا	١٤٨-١٥٣
المطلب الثاني : التحديات السياسية والأمنية التي تواجه ليبيا بعد ٢٠١١	١٥٤-١٥٨
الخاتمة	١٥٩-١٦٠
المصادر	١٦١-١٧١

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
١	الحركات والفاعلين فثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير	١	٧٣-٧٥

المقـــــــــــــــدمة

الثورة في أحد معانيها، هي الاطاحة بنظام سياسي اجتماعي اقتصادي، واستبداله بنظام مختلف تماماً عن طريق حركة شعبية عارمة، أو عن طريق العنف المسلح، وقد تكون الثورة ضد محتل أجنبي كالثورات (الاميركية والجزائرية والفيتنامية)، وقد تكون ضمن حدود البلد الواحد، وموجهة ضد طبقة، أو سلطة حاكمة تلحق اضراراً بغالبية أبناء الشعب، فيقوم الشعب بالاطاحة بتلك الطبقة بشكل جذري، واستبدالها بنظام بديل مغاير في الاتجاه والايديولوجية والبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويميز أستاذ علم الاجتماع الاميريكي (تشارلز تيلي) بين الثورة والانقلابات والحروب الاهلية، والهبات الجماهيرية والتمرد، والتي قد تؤدي كلها إلى نهاية نظام وقيام نظام بديل، لكن الثورة وحدها هي التي تؤسس لوضع جذري شامل على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية ،والاجتماعية ، ويرى أن هناك ثالث ثورات عظام في التاريخ المعاصر ينطبق عليها هذا النوع من التعريف، هي الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩م)، والثورة الروسية (١٩١٧)، والثورة الايرانية (١٩٧٩) من القرن الماضي، مؤكدا أن الثورات تستغرق سنوات للوصول إلى حالة الاستقرار، بحسب ظروف البلد الذي انطلقت فيه، والقوى القائمة عليها، والمستفيدة من نجاحها، والقوى المضادة التي تحاول عرقلتها، فقد استغرقت الثورة الفرنسية نحو عشر سنوات للاستقرار، والثورة البلشفية نحو خمس سنوات، والثورة الايرانية نحو سنتين، وقد سقط آلاف الضحايا قبل الوصول إلى حالة الاستقرار.

شهدت المنطقة العربية منعطفا سياسيا خطيراً تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة ، بدأت من تونس في اواخر عام ٢٠١٠ ،ثم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا العربي ، وباتت تعرف بثورات الربيع ،وقد عمت بعض الدول العربية موجة عارمة من التبدل السياسي منذ اندلاع ثورات وحركات الاحتجاج على النظم العربية ، فقد وصل التغيير إلى تونس ومصر وليبيا واليمن ، بينما اتخذ أشكالا أخرى امتدت من نطاق الصارع المحدود وصولا إلى الحرب الأهلية الشاملة كما حصل في سوريا ، انطلقت الثورات لتحمل معها مطالب الناس وأحلامهم وطموحاتهم عبر مخاض وميلاد عسير يمهد لمستقبل جديد وتغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي جذري، من حيث القيم والأفكار والعلاقات والأدوات، ولعظم ذلك يكون من المنطقي أن تواكب كل ثورة، ثورتان: ثورة في التوقعات والطموحات أمام اتساع الآمال في التغيير، وثورة مضادة تقف خلفها قوى النظام القديم التي هددت الثورة مصالحها، ونالت من مكتسباتها، ولا تشكل ثورات الربيع العربي استثناءً من هذه القواعد، فقد وُلدت محملةً بثورة مضادة ليس فقط داخل دول الثورات، ولكن ثورة مضادة في عموم الإقليم، مدعومة من أطراف دولية، وجدت في هذه الثورات تهديداً حقيقياً لمصالحها ونفوذها ورغبتها في استمرار تبعية دول المنطقة ونظمها وشعوبها لتدور في فلكها، في إعادة جديدة بآليات جديدة للاستعمار ومنظومته،ومنها ما اتخذ الشكل السلمي بعيدا عن التغيير واتجاهه وكل هذه الاحداث وتوابعها طرحت العديد من التساؤلات حول الأسباب والمحفزات الكامنة وراء هذه الثورات والاحتجاجات ، ونظراً لأهمية الموضوع ، لابد هنا من الوقوف على طبيعة وملامح وخصوصيات أحداث الربيع العربي من حيث الأسباب ومدى التباين والتشابه،فقد جاءت الدارسة للتعرف على العوامل الكامنة خلف اندلاع ثوارت واحتجاجات الربيع العربي ومعرفة أوجه التباين والتشابه الاقتصادي والاجتماعي فيما بين الدول العربية.

اشكالية الدراسة :

مما لاشك فيه أن ما يحدث في الدول العربية من ثورات واحتجاجات واطاحة رؤوس أنظمة غير مسبوقة ومتوقعة لم تأت بمحض الصدفة لأنه لا مصادفة في السياسة ، بالرغم من وجود دلائل في عدد من الدول العربية على اندلاعها ، بل جاءت نتيجة تراكمات لعدة أسباب وعوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير،فبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم في الدول العربية ، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية وبين الدول المنتجة للنفط والدولة المصدرة للعملة ، الا أنها كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص ، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى حد بعيد بالرغم أن كل دولة عربية لها خصوصياتها، .وقد شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية،وتبرز الإشكالية الحقيقية للدارسة في معرفة الأسباب والعوامل المحركة للثورة أو الربيع العربي.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، من أهمها ما يلي:

١. حجم ألاحداث التي شهدتها المنطقة العربية، في موجة غير مسبوقة في تاريخها الحديث والمعاصر، امتدت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وشارك فيها عشرات الملايين، الذين جمعت بينهم أهداف مشتركة، وقيم واحدة، رغم اختلاف الاطر والمنطلقات التي يتحركون من خلالها.

٢. طبيعة النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها هذه الاحداث، والتي لم تقف عند حدود الدول التي شهدتها، ولكنها امتدت لتؤثر على العديد من الدول، سواء داخل المحيط العربي أو الاقليمي أو الدولي.

اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الآتية إلى تحقيق الأهداف الرئيسة :

١. التعرف على الربيع العربي من حيث المفهوم والنشأة والأسباب والدوافع وأهم النتائج والتغييرات.

٢. استخلاص العوامل التي تكمن خلف اندلاع الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت عددا من البلدان العربية.

٣. معرفة طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المشمولة بالدارسة و اندلاع الثورات والاحتجاجات في العالم العربي.

٤. تحديد أثر العوامل التي أفرزتها نتائج التحليل العاملي على اندلاع الثوارت والاحتجاجات في العالم العربي .

٥. إيجاد الفروق بين الدول العربية بالنسبة للمتغيرات التي تضمنتها العوامل التي افرزتها نتائج التحليل العاملي ، التي يعتقد أنها تقف خلف اندلاع الثوارت والاحتجاجات في عدد من الدول العربية.

منهجية الدراسة :

المنهج الوصفي/ التحليلي: يستخدم هذا المنهج في دراسة الحالة المراد البحث فيها للاطلاع على الظاهرة السياسية المعنية وتحديد إطارها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزيئاتها بصورة كمية أو كيفية و تصنيف هذه المعلومات للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع المعاصر دون الدخول في تحلي أسباب ودوافع هذا الواقع أو العوامل المؤثرة عليه.

أطار نظري

المبحث الأول

الربيع العربي : اسباب ودوافع

الربيع العربي يعود مصطلح الربيع العربي إلى الثورات التي حدثت سنة ١٨٤٨ ، التي يشار إليها احياناً باسم" ربيع الأمم" ، و ربيع بارغ ١٩٦٨ من القرن الماضي ، واستخدم المصطلح في أعقاب حرب العراق من قبل العديد من المعلقين والمدونين ، حيث كان من المتوقع حركة عربية كبرى صوب الديمقراطية ،وقد بدأ الاستخدام الأول لمصطلح الربيع العربي كما استخدم للدلالة على هذه الأحداث مع مجلة السياسية الأمريكية ، ويمكن تعريف الربيع العربي على أنه موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة و غير العنيفة ، وأعمال الشغب ، والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر عام ٢٠١٠ في تونس احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية أثرها ، ثم ما لبثت أن امتدت على موجة من الاحتجاجات إلى الأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان وفلسطين ، وهناك احتجاجات ثانوية وقعت في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية كما اندلعت الانتفاظة المدنية في سوريا ،وبحلول سبتمبر ٢٠١٢ تم الاطاحة بأربعة حكام دول عربية هي :تونس ،ومصر ،وليبيا،واليمن، اشتركت الاحتجاجات ببعض أساليب العصيان المدني في حملات مستمرة لتشمل الإضرابات والمظاهرات والمسيرات ، والتجمعات ، فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية للتنظيم والتواصل ، وزيادة الوعي في مواجهة محاولات الدولة الرامية إلى القمع والرقابة على الإنترنت، وقد قوبلت

العديد من مظاهرات الربيع العربي بردود عنيفة من قبل السلطات ، وكذلك من الميليشيات الموالية للحكومة ومكافحة المتظاهرين ،وقد تم الرد على هذه الهجمات عن طريق العنفّ من طرف المتظاهرين في بعض الاحيان ، وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين في العالم العربي (الشعب يريد اسقاط النظام).[١]

اما الثورات والاحتجاجات العربية فيمكن القول إنها كانت ثوارت غير نمطية سمتها السلمية والمدنية ماعدا بعض حالات عبارة ، عن حراك مجتمعي غير منظم تغلب عليه العفوية التلقائية والحماسة ، ولا تحمل مشروعاً سياسياً او ايديولوجياً بل مطالبها اجتماعية ، وغياب مرجعيات قيادية ، والمبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي ، واسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.[٢]

وهنالك أسباب وعوامل داخلية وخارجية أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل:

أولاً. الأسباب الداخلية : ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث وإندلاع الثورات ، وهي عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية .

١. **الأسباب الاجتماعية والاقتصادية** : حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام إجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة

١) ثائر مطلق عياصرة ، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها ثورات الربيع العربي (٢٠٠٩-٢٠١١) ،دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد،٤٣،ملحق ٤، ٢٠١٦.

٢) أميمه(٢٠١٢) .ف ، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثوارت العربية ١٧ ثورةً فبارير في ليبيا نموذجا ،مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر التغيير بعنوان ثقافة فيلادلفيا ، جامعة عمان،ص٥.

والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة، و للخرافات الدينية ايضاً دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف .[١]

وهنالك عاملين وراء تخلف الدول العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية هما :

٢. **الاقتصاد** : حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية ، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في إرتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية ، نقص الكوادر الوطنية ، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، إنخفاض مستوى الإدخار . وفي ظل هذا الوضع المتردي فأن دخل الفرد سيكون متدني.[٢]

٣. **التربية والتعليم** : حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام ٢٠٠٩ نحو ٣٣٥ مليون نسمة بينهم (١٠٠) مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوالي (٣٠%) ، وإرتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي ، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة ،كما أن السياسة التعليمية في الشرق الأوسط ماعدا إسرائيل تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح ، وهناك عدم الإهتمام بالبحث العلمي في الجامعات مما يعني أن ازمة البحث العلمي في العالم

---

١) سعدي (العربي ٢٠١٢) .م الحراك العربي، **أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير** ، مؤتمر فيلادلفيا عشر الدولي السابع بعنوان ثقافة التغيير فيلادلفيا ، جامعة عمان،ص٢.

١) إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع – موسوعة العلوم السياسية – الكويت:جامعة الكويت– ١٩٩٤ – ص ٤٧ .

العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية ، والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد ٠.٥% في الأقطار العربية كافة لعام ١٩٩٢ ، بينما في إسرائيل فأن الإنفاق على البحث العلمي عدا العسكري حوالي ٩.٨ مليارات "شيكل" يوازي ٢.٦% من الناتج القومي.[١]

٣. **الأسباب السياسية** : معظم بلدان الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية وإستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي ، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام ، وبالتالي كلها اسباب ادت إلى إندلاع ثورات الربيع العربي :

٤. وجود الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع وهي أحد الاسباب الدافعة إلى الاضطرابات حيث توجد أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة الحاكمة مما جعل الشباب ينتفض لسوء الاوضاع العامة في الدولة.

٥. إنهيار شرعية الانظمة القائمة نتيجة عجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ورفضها السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية.

٦. طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق.

٧. غياب دور النزاهة في الانتخابات ،فقد عرفت العمليات الانتخابية العديد من حالات التزوير وعدم الشفافية.[٢]

---

١) مهدي أبوبكر رحمة ، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٦١٥ بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٢ .

٢) بدرخان عبدالوهاب، عالم عربي تيه سياسي وخواء استراتيجي،مجلة شؤون عربية،العدد،العدد ١٥٤.

ثانياً – الأسباب الخارجية :

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات ، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط ، ولكنها لا يظهر لها تاثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية :

١. **التدخل الامريكي في الشؤون العربية:** بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ تعرضت المنطقة العربية لضغوط خارجية، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الارهاب وغياب الحريات في العالم العربي حتى في الدول المعتدلة والتي كانت تدور في الفلك الامريكي، وطالبت الولايات المتحدة بعض الدول العربية بالقيام بالاصلاحات السياسية الدينية منها وحسب والاقتصادية والاجتماعية حتى تدخلت في المناهج المدرسية وخصوصا نظرتها أن هذه المناهج هي التي تؤسس لجيل من الشباب يؤمن بالارهاب، ولا شك أن تدخلات الولايات المتحدة قد تجلى في التدخل في الصومال والاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ،ودعو مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولت عزل حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، ومطالبة بعض دول الخليج بتعديل مناهجها الدراسية عام ٢٠٠١.[١]

٢. **تصاعد نفوذ دول اقليمية** : شهدت المنطقة العربية وفي ظل عجز النظام العربي تصاعداً في نفوذ القوى الاقليمية مثل ايران وتركيا،حيث بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في

١) أبو صعب فارس، (التحولات العربية في عالم متغير مثلث القوة في الشرق الاوسط) ، مجلة المستقبل العربي،العدد ٣٩٨.

الشؤون العربية ،وبالنسبة لايران فقد تولت ريادة المعسكر المناؤى للسياسات الامريكية في المنطقة وقامت بدعم نظم وحركات ،مثل النظام السوري وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن ،مما دفع البعض بأن يعتقد أن فصلاً جديداً بدأ يظهر وصراع خفي بين المعسكريين ،معسكر تقوده ايران وسوريا وحزب الله وما يسمى بدول الممانعة ومعسكر بريادة دول الاعتدال العربية والذي يتمثل في مصر والسعودية والمدعوم من قبل الولايات المتحدة الامريكية .[١]

٣. **الثورة في مجال الاعلام والاتصالات** : تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والعالم الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الاعلامي المطبق على الرأي العام العربي، فمن الاثار الايجابية للاعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على ايصال صوتها وصورتها الى العالم ومكن المناطق الاخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها ،حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونيين المساندين للفعل الاحتجاجي وبرز بقوة دور (اعلام المواطن) ،متحدياً التعتيم الاعلامي الرسمي.[٢]

١) سلامة احمد، الثورة التونسية والدستور الجديد ، جريدة الأري الأردنية ، الاثنين،١٢ كانون الثاني،ص٢٣.

٢) جمال الشلبي، العرب، واروبا، رؤية سياسية معاصرة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،٢٠٠٠،ص٢٣.

إتجاه يرى ان الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي ، ويذهب أنصار هذا الأتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كامر واقع .[١]

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك أتجاهان :

إتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه ، ويعتقد أصحاب هذا الأتجاه إستناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر ، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت امور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

١) نهار فؤاد، أمريكا والتحول الديمقارطي في المنطقة العربية،مجلة شؤون الاوسط،العدد ١٣٩،ص٢٠١١،ص٢١.

المبحث الثاني

دوافع الربيع العربي

يبين مسار ثورات الربيع العربي ،والتي قامت تونس ومصر وليبيا واليمن ،انها قامت بسبب مجموعة من العوامل التي تداخلت مع بعضها وأدت إلى القيام بالحركات السياسية والاحتجاجات الشعبية وساعد على قيامها شبكات التواصل الاجتماعي من تويتر، يوتيوب، وانترنت، وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة مثل الخلويات وقدرة هذه الوسائل على تجميع الشباب حول فكرة معينة وفسحت المجال أمام فئات الشباب بالتواصل والاتفاق للخروج في مظاهرات وساهمت في تعبئة الجهود الشبابية من أجل القيام بالثورات ضد الانظمة السياسية وكان من هذه الدوافع ما يلي:

الاوضاع الداخلية : أدت غوامل الفساد وبروز ظاهرتي الفقر والبطالة الى حالة من الاحتقان الشعبي والتي أشعل فتيلها غياب الحاكمية الرشيدة والديمقراطية وأدت الى نقمة الشباب على الانظمة الحاكمة التي لا يعنيها سوى بقائها في السلطة ،فألاوضاع الداخلية السائدة كانت الشرارة التي أشعلت الثورات العربية ،بالرغم من قيام بعض الحكومات العربية ببرامج إصلاحية تتعلق بالشؤون الاقتصادية والسياسية ،ألا ان هذه البرامج جاءت متأخرة وكأجراءات تطمينية ولم تكن واقعية .[١]

١) حسن رضا احمد، ثوارت الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي،مجلة شؤون عربية ،العدد ١٥٤،عام ٢٠١٣،ص١.

الاحباط القومي : أدت التراكمات السياسية والقرارات التي أتخذت من قبل بعض الانظمة العربية والحكومات والتي بموجبها تم التنازل عن الكبرياء القومي العربي من خلال تدخل القوى الغربية في صنع السياسة العربية ،وولد الاحتقان السياسي ضغطاً هائلاً علىالشباب العربي والذي كان له ردة فعلهُ كبيرة وغير متوقعة من الانظمة الحاكمة ،حيث كانت الثورات سلمية في بدايتها إلى أن تطورت واستخدمت القوة من أجل التأثير على الانظمة في التخلي عن السلطة وعن سياسة التوريث السلطة للابناء ،لقد كانت ثورات عنيفة في نهجها ،وقمعت هذه الثورات بالعنف واستخدام القوة وبكافة اشكالها.[١]

شبكات التواصل الاجتماعي: ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة في حشد الفئات الشبابية والخروج في المظاهرات ،ويسرت هذه الشبكات التواصل بين كافة شرائح المجتمع الواحد ،وقد ظهرت نتائج هذه الشبكات بشكل واضح في مصر ،حيث تمكن الشباب خلال فترة وجيزة من حشد طاقات الشباب والاتفاق على المكان والزمان لهذه الثورات، وبالفعل تمكن الشباب من القيام بالمظاهرات الحاشدة بسبب التطور الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصال وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، وشهدت المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث مثل الشباب في المرحلة العمرية (٢٩-١٥) سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وعانت هذه الفئة العمرية من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من اهم المشاكل التي يعاني منها الشباب حيث ترتفع مستويات البطالة إلى (٢٥%) بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ (١٤,٤%) ،وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم، وعانى الشباب من تدني مستويات الاجور، سوء

١) حسن رضا احمد، ثوارت الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي،مصدر سابق.

ظروف العمل حيث يعمل حوالي(٧٢%) في القطاعات غير الرسمية، وأثر ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، كما عانى الشباب في العالم العربي إقصاءاً سياسياً واضحاً بجانب غياب الحريات السياسية والمدنية،وضعف الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ،وانتهاكات حقوق الانسان ،وساهم انتشار ادوات الاتصال الحديثة ووسائل الاعلام البديلة مثل قنوات الفضائية والانترنيت والهواتف المحمولة ،في دفع الشباب بتأسيس انماط جديدة للمشاركة السياسية مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها الانظمة العربية على حريات التعبير والتنظيم.[١]

١) دسوقي أبو بكر، الحصاد الهزيل للثورات العربية،مجلة السياسة الدولية،العدد١٩٢،عام ٢٠١٣،ص٣.

المبحث الثالث

التغيير والإصلاح السياسي

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية ، حيث وجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ومازالت الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم ، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام ميكافيلي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين . أما في العالم العربي فان فكرة الإصلاح بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام ١٧٧٤ ، ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية.[١]

والإصلاح هو:(التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصحيح إعوجاج ،والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو ايجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي الى تداول السلطات، وتقوم

١) د. عبدالله بلقزيز – أسئلة الفكر العربي المعاصر،– الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية– ١٩٩٨– ص ١٣ .

على إحترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية، والإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية (Political Development)، أو التحديث (Modernization)،أو التغيير السياسي،(Political Change)،أو التحول (Transition)، أو التغيير(Change) وهي جلها مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة دقيقة وواضحة ، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة من أجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية إلا انه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواء قادة أو مفكرين أو جماهير، فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض ويكثر حولها الخصام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق إصلاح سياسي في كثير من دول العالم العربي.[١]

فهنالك من يعتبر ان العالم حقيقة متغيرة لأن التغيير هو سنة الكون ، لذلك فان الإصلاح السياسي هو عملية حضارية وطبيعية لابد من الدخول فيها من أجل تغيير الوضع الراهن بواقع أفضل ، وهنالك فريق له نظرة أخرى خاصة بعد تبني الولايات المتحدة الأميركية لعدد من المبادرات والمشاريع الإصلاحية ، حيث يرى أن الإصلاح المفروض من الخارج الذي نادي به الغرب هو حلقة جديدة من حلقات الهيمنة والتآمر على العالم العربي ، وهو يهدف إلى تحقيق

١) محمد تركي بني سلامة– الإصلاح السياسي دراسة نظرية،وللمزيد من التفاصيل انظر لـ: .www.dash.com

أجندة خفية خاصة بمصالح الدول الغربية ، لذلك يؤمن هذا الفريق بان الإصلاح لابد وان يكون ذاتياً ولا ياتي من الخارج .

ولابد من توفر بعض الشروط حتى يمكن إعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاحاً :

١. أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء، إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف. فالعلة قد تكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي .

٢. أن يكون التغيير نحو الأفضل، مثلاً تسود الحرية محل الإستبداد ، أو العدالة محل الظلم [١].

٣. أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه (Irreversible)، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً.

و يمكن تلخيص أبرز التحديات التي يمكن أن تحد من إندفاع حركة الإصلاح خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من أزمات متعددة تعيق حركة الإصلاح بما يلي :

أولاً– العوامل السياسية : تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها:

١) د. امين مشاقبة ،معوقات ٱصلاح السياسي في الوطن العربي ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل ٱصلاح السياسي – مركز الرأي للدراسات ، عمان – سبتمبر ٢٠٠٥،ص٢٣.

- ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة ، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية لديها الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد وإحداث تغييرات سياسية هامة .

- غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات .

- تدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير وخاصة المرأة وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.

- عدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.

ثانياً – العوامل الثقافية : حيث تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً ومؤثراً على الإصلاح السياسي اما بدفع مسيرته إلى الأمام أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح ، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه ، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً.

ويعتبر الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تقف عقبة في طريق الإصلاح، حيث أن عدم دعم ومباركة رجال الدين للكثير من الإصلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها .[1]

ثالثاً – العوامل الاقتصادية : تعاني معظم الدول والشعوب من الأزمات الاقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانيات وإنتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وبالتالي هذه الأزمات تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي الذي يصبح الحديث عنه اشبه بالترف الفكري

١) جاسم الصغير ، الأنظمة العربية والإصلاح السياسي ، الحوار المتمدن ، العدد ١٢٢١ بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٠٥.

ومن المؤكد أن بلدان الربيع العربي تسير في اتجاه الإصلاح السياسي بمواقف متنوعة ، ولكن هنالك إشكاليات تظل ماثلة في الواقع العربي تتخذ مظهرين :-

١. إشكالية بناء مشروع الإصلاح والنهضة : حيث تعتبر قوى وتيارات التغيير داخل البلاد العربية القطرية المجزأة الضعيفة لا تملك مشروعا للإصلاح والنهضة يستجيب لحاجيات شعوبنا وأهدافها في التحرر والتنمية والنهضة.[١]

٢. إشكالية وجود قيادة : حيث تظهر الحاجة إلى قيادات وطلائع للإصلاح السياسي والنهضة العمرانية الشاملة ، مشكل قيادات ميدانية يظل محورا مهما في سياق الحركية المنشودة، خاصة إذا أثبتنا حاجة الشعوب إلى قيادات سياسية قادرة على التعبئة والتأطير واقتراح سبل إجرائية وجريئة وتكون قيادات طلائعية تكسب ثقة الجماهير.

والحقيقة إن الاصلاح السياسي يحتاج الى ارادة والى عمل يرافق هذه الارادة وان تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والاستقلال بالنسبة الى الجهات المنوط بها اجراء تحديث واصلاح وبشكل علمي جدي وليس بشكل عاطفي رغبوي يطور هنا ويستثني هناك وهكذا تكون العملية مبتورة وبالتالي لا يكون هناك أي نتائج مرجوه من هذا الإصلاح .

فمن تجربة الاصلاح السياسي في العالم الأوربي نجد هناك تلازما وتفاعلا بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد والانساق الثقافية في التركيبة السياسية التي شاخت مع عملية تغير حتى لرجالات السلطة وهذا امر مهم جدا لانه لكي يقتنع المجتمع بجدوى الاصلاح يجب استبعاد الاناس المسؤولين عن آثار التردي والفساد وهو ظاهرة مستشرية في العالم العربي ومحاسبتهم

١) ثائر مطلق عياصرة ، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها ثورات الربيع العربي (٢٠٠٩-٢٠١١) ،مصدر سابق.

قانونيا ، وحلول اناس وخبرات جديدة حديثة ويتولون عملية رسم آفاق جديدة لاصلاح ما فسد او ما افسده غيرهم وهكذا تستمر الحياة ويتابع البلد والمجتمع مسيرته نحو الافضل .

عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي هي عملية ضرورية جداً وذلك ليس مجرد رغبة بل هي ضرورة لان انماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها ولان السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل ان تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود او عقدين لم يعد مقبول في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية والحكومات الشمولية وانتهاء الحرب الباردة ولان العالم بشكل اجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة اذا ان التغيير السياسي والاقتصادي هو كالسيل الجارف سيجرف معه كل اشكال السلطات والتشكيلات التي لا تلائم نفسها مع معلم الحياة الجديدة.[١]

١) د. امين مشاقبة ،معوقات أصلاح السياسي في الوطن العربي ، مصدر سابق.

الفصل الأول

الحركات الاحتجاجية في الشرق الاوسط (سوريا واليمن انموذجاً)

إن الحركات الاحتجاجية هي حركات اجتماعية ومكون أساسي من مكونات المجتمع المدني وهى أحد أبرز التفاعلات التى تشهدها المجتمعات المختلفة، وهناك اهتمام كبير بهذا المفهوم فى العلوم السياسية والاجتماعية، وقد ركزت المدارس الفكرية المختلفة على تناول هذا المفهوم وفقاً لمنظورها الخاص كما ظهرت العديد من النظريات التى تسعى لتفسير الحركات الاحتجاجية وفقاً لفرضيات مختلفة.

يمكن القول ان ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ففي الاولى تؤدي الى التطور في النظام ولفت انتباهه الى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي ،وهو ما يؤدي بدوره الى تحسين أدائه ،واحياناً الى تجديد نهبته ،اما في الثانية فأنها تكرس وربما تعمق أزماته لانه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجيين بشكل سياسي بالاستجابة ولو لجانب من مطالبهم الاجتماعية عن طريق تغيير في بنية العلاقات بين النظام والمحتجيين ويعمل على التحايل عليها فيستجيب لجانب، ويرفض جوانب اخرى بصورة لا تجعله في كل الاحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي و الانفتاح السياسي ،وان تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في الشرق الاوسط بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة متنوعة وعرفتها الكثير من البلدان العربية ،وصارت واضحة ومميزة ،وان اختلفت طبيعتها من واقع الى اخر ،وهنا سوف يتطرق الباحث الى الحركات الاحتجاجية في سوريا واليمن كأنموذج للدراسة التي تتمثل في اليمن بالحركة

الاحتجاجية من آجل لقمة العيش وفي سوريا تتمثل في غياب الاحزاب والنقابات التي تعبر عن الطبقات الاجتماعية مع وجود قبضة شمولية للسلطة المستبدة.

المبحث الأول

الاحتجاجات السورية قبل الربيع العربي واسبابها

اتسمت الازمة السورية بالتعقيد، واستقطبت اهتمامً عالمياً، وأثارت مخاوف لدى دول المنطقة ،حيث تضافرت عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية أدت إلى تطور الآزمة على النحو الحالي،والذي أستغرقت اكثر من اربع سنوات ،رتبت مأسات انسانية غير مسبوقة ،وتحولت من انتفاضة شعبية للتحرر من الحكم الشمولي الى ساحة صراع بين القوى الكبرى ،ربما لا نتجاوز الصواب إذا اعتبرنا الأزمة السورية من أكثر الأزمات تعقيداً وتداخلاً على الصعيد العالمي خلال السنوات الأخيرة، تشابك فيها السياسي بالطائفي، الداخلي بالخارجي، الإقليمي بالدولي، مما جعلها أكثر تعقيداً مما يتوقع البعض وقد أدى هذا التعقيد والتداخل إلى التباس في رؤى الكثيرين حول الأزمة، سواء بتأييد مطلق لطرف على حساب آخر، دون أن تأخذ في الاعتبار كل هذا التشابك الذي يصعب على أي باحث أن يصدر حكماً مطلقاً يطمئن لصوابه المطلق، ولذلك سوف نتعرض للأزمة السورية من خلال دراسة الأبعاد المختلفة لها، سواء قبل بدء الأزمة نفسها، أو بعد أن أصبح الإشكال قائماً، وسيتم ذلك من خلال التعرض للأوضاع الاقتصادية والسياسية قبل الأزمة، والتعرض لأطراف الصراع الداخلي والخارجي، وكيف وصلت الأزمة لما آلت إليه أخيراً.

المطلب الأول

اسباب الاحتجاجات في سوريا

اولاً: الاسباب سياسية

لا توجد حياة سياسية في سورية بالمعنى الحقيقي منذ مجيء حزب البعث عام ١٩٦٣ إلى الحكم، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة، وبمعنى أنه ليست هناك مشاركة من أطياف الشعب المختلفة في قيادة البلاد وتوجيهها، وبمعنى أنه ليست هناك انتخابات حقيقية وليست هناك محاسبة للمسؤولين وليس هناك تداول للسلطة إلخ، فلا يوجد شيء مما ذكرنا، بل إن الحياة السياسية اختزلها الحزب في البداية بأعضائه، ثم أصبحت أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها،ومن الواضح أن الطبقة الوسطى هي الطبقة الحية في المجتمع السوري والقادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي، فقد استطاع حافظ الأسد تهميشها ومحاصرتها بعد عام ١٩٧٠، من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وأوجب على مفكريها ومبدعيها أن يخضعوا لتلك الأجهزة، ويجب أن يحظوا بمباركتها، وبهذا حصر السياسة بشخصه وأسرته ومن يدور في فلكه، وعندما خلفه ابنه بشار سار على نفس النهج، بل تضخم دور الأجهزة الأمنية، وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، فالانتخابات والنقابات واتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء كلها أدوات وبيارق في أيدي الأجهزة الأمنية ومن اللافت للنظر في الحياة السياسية السورية هي التركيز على شخصية حافظ الأسد حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التأليه، فأصبحت تماثيله في كل مدينة وقرية، وأصبحت صوره تملأ كل الأمكنة، كما أصبحت كل السلطات بيديه فهو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش والأمين العام للقيادة القومية، والأمين العام للقيادة القطرية

،وهذا التأليه لم تعهده الحياة السورية في سابق أيامها لذلك فإن الأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة اختناق سياسي، فما إن انطلقت الثورة حتى تفاعل الشعب معها، وهتف (الله يلعن روحك يا حافظ) تعبيراً عن غضبه عن انعدام أية حياة سياسية في الماضي، وتعبيراً عن تطلعه إلى حياة سياسية جديدة يكون مشاركاً فيها وله قدرة على التأثير فيها.[١]

ثانياً: الاسباب الاقتصادية

بشكل عام، طوال السنوات الأحد عشر التي قضاها بشار الأسد في السلطة، تمّ الحفاظ على النظام كما هو من ناحية دور حزب البعث في (قيادة الدولة والمجتمع)، وتسلط العائلة الحاكمة وأقاربها على مفاصل حساسة، وحالة الطوارئ، واعتقال رموز المعارضة، وتسلط الأجهزة الأمنية، والرقابة المسبقة الاتصالات، واحتكار الإعلام، وغياب معارضة سياسيّة على الأرض وفي المؤسسات، ومنع التظاهر، والقيود على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن الاعتقال التعسفي، والمحاكمات العسكريّة، وملف المعتقلين السسياسيين، وبشكل عام فمن ناحية حقوق الإنسان، صنفت هيومن رايتس ووتش سوريا بأنها في المركز ١٥٤ عالميًا رغم أن البلاد خلال عهده أخذت تتحول تدريجيا من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الاقتصادي التعددي أو اقتصاد السوق، وهو ما حقق نموًا وساهم في تحسن معدل الدخل لا أن الاقتصاد بقي يعاني من آفات جمّة،عاش معاناة حقيقية قبل الأزمة السورية وقد اقتربت سوريا من الانهيار، فمنذ عام ٢٠٠٧، والوضع التجاري يعاني أزمة وهنالك نقص في

١) د.غازي التوبة،الثورة السورية :الاسباب والتطورات،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتجية – المملكة المتحدة–لندن،بتاريخ ٢٠١٢\١\١٧،ص١.

احتياطات النفط، مع تراجع احتياطات العملات الأجنبية، وفي عام ٢٠٠٨م طلب الرئيس السوري بشار الأسد من اقتصاديين ورجال أعمال مقربين منه عمل تقرير عن الوضع الاقتصادي وأسباب تدهوره وكيفية التعامل مع هذا التدهور.[١]

هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها ٤٢ بالمائة من السوريين (المتوسط العالمي ٨ بالمائة).

توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء ، فوفق تقديرات عام ٢٠١٠ فإن حوالي ٧ مليون نسمة (٣٤,٣) بالمائة من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، في حين أن خبيراً اقتصادياً قدره بـ (٣٧%) في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولار في اليوم، بـ (٥٢%) في حال انطلق الحساب من دولارين.

وتوصل التقرير الوطني الثاني للسكان إلى أن معدل البطالة وصل إلى (١٦,٥ %)(٣,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٩)، وقدرت البطالة بصورة غير رسمية بـ٣٢ %) (٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٩).[٢]

وقد انخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي (٢٨%) خلال الأعوام العشرة الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة (١٦ مليون سوري) إلى (٢٤%) من الدخل الوطني.

١) ياسر بن متروك،الازمة السورية وحقيقة الصراع ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ ٢٠١٥\١٢\٢٨،ص١.

٢) ياسر بن متروك،الازمة السورية وحقيقة الصراع،مصدر سابق.

بالإضافة إلى هذه الصورة القائمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة.[١]

وعلى الصعيد المالي ارتفع التهرب الضريبي حسب تصريحات وزير المالية السابق محمد الحسين بـ ٢٠٠ مليار ليرة سوري وهو ما يعادل (١١.٧ %) من الناتج المحلي و(٤٠ %) من موازنة الدولة لعام ٢٠٠٨م مع ضعف كفاءة الاستثمار العام وتردي البيئة الاستثمارية الناتجة عن الاحتكار والفساد، وزاد رفع الدعم الاقتصادي عن أسعار الطاقة والأسمدة دوراً سلبياً على الاقتصاد وخاصة القطاع الزراعي.[٢]

وكان صندوق النقد الدولي نشر تقريرا مفاده أن معدل التضخم في سوريا بلغ ما بين (١٧ – ٢٠%) في منتصف عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ(٥%)عام ٢٠٠٧م، لافتاً إلى أنه قد يصل معدل التضخم إلى نحو(١٥%)عام ٢٠٠٨م بسبب تراجع أسعار الغذاء والنفط في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧م، وذكر التقرير كذلك أنه قد يصل العجز المالي إلى (٣.٥%) في عام ٢٠٠٨م، وهو نفس العجز في عام ٢٠٠٧م،ويعود ذلك إلى خفض الحكومة الدعم عن الوقود.[٣]

وعند النظر إلي قطاع الصناعة نجد أن عدد شركات الصناعات التحويلية العامة الخاسرة ازداد من(٣٨) شركة عام ٢٠٠٧م إلى(٤٥) شركة عام ٢٠٠٨م، كما أن معدل نمو

١) د.محمد السمهوري،إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات– المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية–القاهرة– ١٠شباط٢٠١٢،ص٣٤.

2)Syria Economy Profile 2011.CIA World Fact book.

٣) تقرير الاستثمار السنوي الربعي في سورية–دمشق–٢٠٠٩ –ص (٢٨ –٢٩.

استثمارات القطاع العام الصناعي لم يتجاوز(٣.٣%) خلال أعوام (٢٠٠٥/٢٠٠٧) محسوبة ضمنها الاستبدال والتجديد، في حين أن نمو العمالة فيه كان سالباً بنسبة (٠.٧%) خلال الفترة ذاتها حسب بيانات وزارة الصناعة السورية.

كما تراجع الاستثمار الخاص والعام بمعدل ١٢% كمتوسط للفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧) وذكر تقرير صادر من التنافسية أن مؤشر جاذبية الاستثمار في سوريا قد انخفض من (٠.٢٧) عام٢٠٠٥ إلى (٠.١٦) عام ٢٠٠٩م ، ومن جانب آخر تراجعت معدلات نمو الأجور الحقيقية من (٩.٩%) عام ٢٠٠٥ إلى (٧.٩%) عام ٢٠٠٦م ومن ثم تراجعت إلى (٣.٢%) عام ٢٠٠٧م، وهذا يدل على انخفاض شديد بالقوة الشرائية للمواطن السوري مع زيادة نسبة الفقر، وارتفعت نسبة الذين يقل دخلهم عن (٢) دولار امريكي باليوم من (٣٠%) عام ٢٠٠٥م إلى (٣٤.٥%) عام ٢٠٠٧.[١]

كما تراجعت أهمية سورية في المنظومة الإقليمية للنقل كمركز ترانزيت للبضائع القادمة من أوروبا إلى السعودية ودول الخليج العربي والعراق. كما كان للعامل الخارجي الذي لايتعلق بإرادة القيادة السياسية في سورية والمرهون بصراع مصالح الدول الكبرى في المنطقة تأثير كبير واستثنائي في سير الأحداث في سورية جرى ذلك كلّه على خلفية الصعوبات التي لم يتم التغلب عليها والتي واجهت سورية خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ فقد توقع صندوق النقد

١) تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام (٢٠١١ -٢٠١٢-)، ص ٥٣.

الدولي قبل بدء الأزمة ارتفاع معدل النمو إلى (% 8.4) في عام ٢٠١١ ،إلا أنه عاد وخفض هذا التوقع إلى (٣ %) بعد تطور الأحداث واشتداد الأزمة.[١]

وفي بداية العقد الثاني وبحسب توقعات المركز السوري لبحوث السياسات كان يفترض أن متوسط الأداء الاقتصادي سيستمر في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عدا قطاع الزراعة الذي شهد مواسم متعاقبة من الجفاف، لكن ونظراً إلى أن الظروف المناخية قد تحسنت إلى حدٍ كبير في هذين العامين فإن نزعة التنمية بالإجمال كانت إيجابية، وبعبارةٍ أخرى فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان يجب أن يبلغ (١,٧%) في عام ٢٠١١ و (٦.٥ %) في عام ٢٠١٢ .

ثالثاً: عداء الحزب للدين ومحاربة المتدينين: لقد قام حزب البعث الذي استلم السلطة عام ١٩٦٣من القرن الماضي على معاداة الدين ومحاربة المتدينين ليس هذا فحسب، بل استهدف منذ اللحظة الأولى اقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري، لذلك نجد تدميره لمسجد السلطان في حماة عام ١٩٦٤، ثم دخوله بالمصفحات والدبابات مسجد بني أمية عام ١٩٦٥ من القرن الماضي استمر على ذلك النهج طوال أعوامه الخمسين، ووضع المناهج المختلفة لتحقيق ذلك في المدارس والإعلام والثقافة ، لكنه فشل في ذلك فشلاً ذريعاً، لأن الشعب السوري متدين، وقد كان المتظاهرون الذين عرضوا أنفسهم لخطر الاعتقال وخطر الموت من المتدينين، لذلك فمن الممكن أن نعتبر أن نقمة جماهير الشعب السوري على معاداة الحزب للدين والمتدينين ، ورغبتهم في أن يأخذ الدين حجمه ومكانه

١) التقرير الوطني للتنمية البشرية، الهيئة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بالتعاون مع برنامج التنمية للأمم المتحدة، مطابع رئاسة الوزراء، دمشق ٢٠٠٥، ص.٣٤.

الطبيعي في حياتهم هو أحد العوامل التي جعلتهم يثورون من أجل تصحيح هذه الأوضاع الخاطئة.[١]

رابعاً: انعدام الكرامة

أحس المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون أسباب تذكر، وإن اعتقل فلا يعرف أحد في أي فرع قد اعتقل، وقد يبقى السنين الطوال ولا يراه أهله، ولا توجه له أية تهمة خلال سني الاعتقال التي قد تمتد إلى عقد أو عقدين، ولا يقدم إلى أية محاكمة، وقد يتوفاه الله في السجن دون أن يعرف أهله حقيقة ذلك، وهذا الأمر قد حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، إن إحساس المواطن بأنه لا كرامة له عند هذا النظام، لذلك كان هذا الإحساس بانعدام الكرامة عاملاً من العوامل التي دفعت المواطن إلى الثورة من أجل تثبيت حقه في الكرامة.[٢]

خامساً: تفشي الظلم وانعدام المساواة

يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي بشكل متساو مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية، وإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام.

---

١) ربيع نصر واخرون،الازمة السورية والاثار الاقتصادية والاجتماعية،المركز السوري لبحوث السياسات ،كانون الثاني ٢٠١٣،ص٤.

٢)سوسن زكزك ،الحركات الاجتماعية في سورية ،الحركات الاجتماعية في العامل العربي (القاهرة :مركز البحوث والافريقة والمنتدى العالمي للبدائل،اصدار مكتبة مدبولي،٢٠٠٦،ص١٩٧.

سادساً: الأجهزة الأمنية وسحقها للمواطن

عطّل النظام الأسدي كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية من حياة سياسية واجتماعية واقتصادية ، وربطها بالأجهزة الأمنية، لذلك نستطيع أن نقول بكل اطمئنان أن عصب النظام الأسدي هو الأجهزة الأمنية، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها (١٧) جهازاً، عدد العاملين فيها ٣٦٥ ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، وشكلت هذه الأجهزة في مجموعها أخطبوطاً أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه، وجعله قلقاً ومتوتراً من أن يقع في قبضة أحدها، وربط النظام بهذه الأجهزة كل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع وشراء وتجارة وتعليم وهذا ما جعلها تصبح كابوساً في عقل المواطن ونفسه،ولقد كانت هذه الأجهزة الأمنية عاملاً رئيسياً في دعوة السوري إلى الثورة ليتخلص وإلى الأبد من عذابات وإرهابات هذه الأجهزة الأمنية.[١]

المطلب الثاني

مرحلة الحراك الاجتماعي في سوريا

يمكن أن نشير منذ البدء إلى أن الحراك قد مر بمرحلتين: المرحلة الاولى هي المرحلة التي باتت تسمى (ربيع دمشق) والتي تركزت،كما أشرنا ،حول دمقرطة الدولة ،أو التي حملت شعار (الانتقال من الاستبداد الى الديمقراطية)، كما اتسمت بنشاط نخبوي كبير ،أما المرحلة الثانية

١) تامر خرمة واخرون ،الحركة الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر،المغرب ،لبنان،البحرين،الجزائر،سورية،الاردن)، مركز دراسات الوحدة العربية،ط الثانية،بيروت ،بتاريخ ١٤ اغسطس ٢٠١٤، ص ص ٣٤٤،٣٤٠.

فهي مرحلة تراجع الامال وانحسار النشاط،لقد استمرت المرحلة الاولى ربما الى منتصف عام ٢٠٠٥ ،حيث جرى أغلاق أخر منتدى من المنتديات التي تشكلت في ربيع دمشق ،وهو منتدى الاتاسي، لندخل في المرحلة الثانية التي هيمنت عليها التحولات الاقليمية بعد مقتل رفيق الحريري واتهام النظام السوري بذلك وهي المرحلة التي انتهت بحدث دراماتيكي تمثل بأنطلاق ثورة.

اولاً: مرحلة تراجع الامال وانحسار النشاط (تموزايوليو ٢٠٠٠الى ايارامايو ٢٠٠٥)

في المرحلة الاولى كان الاحتجاج والنشاط نخبويين ويمارسان من قبل مثقفين واحزاب،وشهد أشكالاً من التظاهر من اجل المعتقلين والحريات بألآساس،وظل محصوراً في دمشق وبعض المدن (حمص،حلب) لكن هذه المرحلة شهدت نشوء العديد من التكيلات (المدنية) وطغت فيها ظاهرة المنتديات ،فقد شهدت توسع إنشاء جمعيات للدفاع عن حقوق الانسان ،وجمعيات تخص النساء ،وهيئات لمناهضة العولمة ،او ضد التطبيع ومناهضة الصهيونية ،او مقاطعة البضائع الاميريكية ولدعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية ،والدفاع عن العراق ضد الاحتلال الاميريكي.[١]

بدأ الحراك ببيان وقعه (٩٩) مثقفاً صدر بعيد تسلم بشار الاسد الحكم بخطاب القسم الذي ألقاه يوم ١٧ تموز ٢٠٠٠ ،حيث اكد ان الديمقراطية ومبادى حقوق الانسان في عالم اليوم لغة انسانية مشتركة تجمع بين الشعوب الارض وتوحد آمالها في غد افضل ،ليصل الى المطالبة بـ:

١. الغاء حالة الطوارئ والاحكام العرفية .

١)تامر خرمة واخرون،الحركة الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ،المغرب،لبنان،البحرين،الجزائر ،سورية،الاردن)،مصدر سابق.

٢. اصدار عفو عام ،واطلاق سراح معتقلي الرأي والضمير،والعفو عن الملاحقين لأسباب سياسية والسماح بعودة المنفيين .

٣. اعداة العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر.

٤. اصدار قانون ديمقراطي لتنظيم الانتخابات .

٥. استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون.

٦. إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص عليها في الدستور الدائم.

٧. إعادة النظر في علاقة أحزاب الجبهة التي تقوم على مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع الذي يخص المادة الثامنة من الدستور.[١]

ثانياً: مرحلة التحولات الاقليمية وانطلاق الثورة (بعد ايار\مايو ٢٠٠٥)

في المرحلة الثانية طغى ماهو اقليمي بعد اتهام النظام السوري في اغتيال رفيق الحريري والهجمة الاميركية لمحاصرة النظام والعمل على اسقاطه ،وبالتالي حصل انشداد في الوضع الداخلي الى استقطاب جديد والى أمال لدى بعض القوى المعارضة بتدخل امبريالي يفرض تغيير السلطة ،بهذا عاد السياسي يتصدر المشهد وأعيد تفعيل المعارضة عبر تشكيل (اعلان دمشق) الذي ضم معظم قوى المعارضة التي كان بعضها يأمل في أن يكون إلاعلان (المطابق الداخلي) لسياسة التدخل إلامبريالي،ومن ثم السلطة الجديدة،ولقد تعرضت بعض قيادات إلاعلان للاعتقال.

لكن رغم الاختلاف الكبير في الوضع الاقتصادي ،والفارق الهائل في التكوين الطبقي،وتهميش كتلة كبيرة من الشعب،لم نشهد حراكاً جدياً من الطبقات والفئات التي تضررت،لقد بات تظهر أشكال من (الاحتقان الاجتماعي) ،لكنها لم تبلغ الى درجة الحراك اذ ان كانت تظهر عبر

١) سوسن زكزك ،الحركات الاجتماعية في سورية ،الحركات الاجتماعية في العامل العربي،مصدر سابق.

تعليقات شعبية ،وتأوهات واشارات الى الوضعب الصعب،ولهذا يمكن رصد ثلاثة أشكال محدودة للفعل،يمكن تلخيصها في التالي:

أ. المقاومات الاجتماعية الضعيفة،التي تمثلت بأحتجاج عملي محدود،جرى فيه قطع طريق اللاذقية ـ دمشق ،وبعض الاعتراضات التي ظهرت في بعض الشركات التابعة للدولة،وفي الغالب كان الطابع الاحتجاجي يتمثل بتقديم العرائض بمطالب العاملين أو النشر في الصحف، مثل (وردت الى قاسيون شكوى من فلاحي محافظة درعا محملة بالعتب والرجاء ،ولكنها مغلفة باليأس والأحباط والقنوط من بعض الظاهر غير عادلة بحق الفلاحين،فبعد شكرهم الخاص لوزارة الزراعة ،اعربوا عن حرصهم الشديد والواضح على مصلحة الفلاح ،والحرص على أن يستفيد فلاحنا من صندوق النقد الزراعي).[١]

ب. خروج عمال المرفأ في طرطوس وكسروا القاعدة ،ونزلوا الى الشارع مطالبين بحقوقهم الذي ينكرها عليهم المسؤولون عن المرفأ،وفي مقدمتهم المدير العام الذي حمله العمال مسؤولية العواقب نتيجة تصرفهم هذا،ومن ابرز مطالب العمال العادلة التي اعلنوها :

١. اعادة توزيع الكتل الانتاجية بشكل عادل لمن يعملون في الظروف القاسية ،وفي العراء ومن داخل العنابر،معرضين انفسهم وحياتهم للخطر،ولاصابات العمل القاتلة احياناً.

١) د.محمد السمهوري،إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات،مصدر سابق.

٢. تثبيت العمال،وعدم اعتبارهم عمالاً مؤقتين أو عرضيين،مع العلم أنهم يعملون منذ سنوات في المرفأ.

٣. منح العمال تعويض طبيعة العمل.

٤. تشميل العمال بالطبابة والرعاية الصحية.

٥. صرف الوجبة الوقائية للعمال.

٦. صرف الاجازة الادارية.

٧. تأمين مياه شرب نظيفة أثناء العمل.

كل هذا السياق لم يكن يوحي بأن الثورة يمكن ان تحدث في سوريا وخصوصاً ان الصراع الاقليمي الذي كان يدور حول سوريا،كان يخفي عملية اللبرلة المتسارعة التي قامت فيها الطبقة الحاكمة ،لكن هذا التحول الاقتصادي أقوى من ان يجعل سورية متأخراً (ربما كانت البلد الاخير الذي اتبع هذا المسار) ،الى النتائج ذاتها التي أدت الى الثورات في البلدان العربية ألاخرى.[١]

المطلب الثالث

الاحتجاجات السورية ما بعد الربيع العربي

بدأت الازمة السورية كثورة سلمية من اجل الحرية والكرامة ضد نظام استبدادي اضطهد أغلبية الشعب السوري ،فور اندلاع الاحتجاجات والثورات في البلدان العربية ضد انظمتها السياسية فسر النظام السوري بان ما حدث يعتبر تعبير جماهيري رافض للسياسات الخارجية لنظم معينة

١) د. أحمد قنديل ، مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للازمة السورية – السياسة الدولية العدد ١٩٠ أكتوبر ٢٠١٢،ص٢.

من القضايا العربية و الدولية مستبعداً في الوقت نفسه انتقال موجة الثورات الى سورية ،أن قوات النظام السوري واجهت تلك الثورة بالعنف والقمع ،فتحولت الى حرب أهلية أدت الى قتل الالاف من السوريين وتهجير الملايين منهم الى دول الجوار والعالم ، لكن المشهد السوري بدأ يتغير بتوالي الايام والاشهر حيث اخذ حجم الاحتجاجات والتظاهرات يتصاعد تدريجاً وليس تاثير الثورات العربية هو مادفع هولاء الى الاحتجاج بقدر ماهو تعبير حي وواضح عن فشل لسياسات العامة للنظام مما ولد اختلالاُ تنمويا واحتقانا سياسياُ في البلد .

اولاً : ماهية الازمة السورية واسبابها

عصف ما سمي (بالربيع العربي) بتونس ومصر، وكان الشعب السوري يراقب هاتين الثورتين ونتائجهما، و أدت في نهايتها إلى إسقاط الأنظمة في بلدان الثورة وما توصلت له الشعوب من خروجها على الحكام، خاصةً أن سوريا لم تكن أحسن وضعاً من تلك البلدان والأنظمة القمعية التي فيها، وانعدام الديمقراطية الحقيقية، والتفرد بالسلطة والتوريث والانقلاب على الحكم.

قام بعض المثقفين السوريين بمطالب ثورية بسوريا على مواقع التواصل الاجتماعي رغم الحظر المفروض عليها، وتواصل نشطاء بالداخل فيما بينهم وعدم الثقة بأحد إلا المقربين منهم؛ خوفاً من بطش النظام وعلمه بما يخطط له وكانت درعا هي القشة التي قسمت ظهر البعير، فقد قام ١٥ طفلاً بكتابة عبارات وشعارات على أحد الجدران مطالبة بالحرية وقام النظام السوري باعتقال أحدهم والتنكيل به وقتله وتسليمه جثة مشوهة لأهله متوقعا أن هذا التصرف سوف يردع البقية وليكرر ما فعله والده في حماه.[١]

١) د. أحمد قنديل ، مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للازمة السورية ،مصدر سابق.

انطلقت الشرارة الأولى للثورة السورية التي تحولت إلى أزمة فيما بعد يوم ١٥ مارس / أذار بصرخة أطلقتها الناشطة مروة حسان الغيمان في قلب دمشق في سوق الحميدية، وتم تصوير التظاهرة ونشرها في المواقع الاجتماعية لتكون الشرارة الأولي لهذه الثورة، مما دعا النظام أن يكذب ذلك وينكر حدوثه، وأن ذلك ليس أكثر من تجمع لمواطنين كان بينهم مندسون عملاء لإسرائيل بهدف تدمير الممانعة وخدمة لها، لكن من الصعب جدا الحديث عن نتائج الحرب في سوريا ،فهي لا تزال دائرة حتى لحظة كتابة هذا البحث ،ولكن بناء على ما حدث من فصول هذه الحرب حتى الآن يمكن الحديث عن نتائج أصبحت واضحة للعيان ،وكذلك عن نتائج مستقبلية لا مفر منها مهما حدث من تحولات في هذا الصراع لصالح توسعه أو توقفه قريبا .[١]

وهناك عدة اسباب لاندلاع هذه الثورة هي كالاتي:-

١. **استبداد السلطة السياسية** : اذا نجح النظام في اقامة نظام سلطوي معتمدا سياسات مركزة عملت على انتاج مختلف شرائح المجتمع انطلاقا من السلطة وبالطريقة التي تخدم مصالها وانفصالها عن المجتمع وارتباطها به

٢. **تحديد الطبقة الوسطى واخراجها من الساحة السياسية** : مما ينبغي تهميش القوى الفكرية والثقافية والقادرة على بلورت وحمل مشروع سياسي او تغيري وتعينه قدرات وطاقات مجتمعية كان من المجتمع ان تبقى معطلة دون دور هذه الطبقة .

٣. **ازمة الشرعية** : ان مؤسسات الدولة التي نص عليها القانون لم تستطع الاستجابة لتطلعات الشعب وفشلت في تامين حقوقه وضمان حرياته من ظلم الحاكم وتعسف سلطاتهم .

١) د.غازي التوبة،الثورة السورية :الاسباب والتطورات،مصدر سابق.

٤. **تضعضع سيادة القانون :** فشلت القوانين في سورية كما في الدول العربية الاخرى في اقامة التوازن بين السلطات والحريات .

٥. **ضعف قنوات الحوار والتواصل بين الشعب والسلطة:** يحكم الامر والنهي من طرف الحاكم والخضوع والطاعية من قبل الشعب طبيعة العلاقة بين الشعب والرعية وفي مثل هذه العلاقة من الصعوبة ان تنشئ قنوات حوار حقيقية بين الطرفين اذا من الغير المعقول ان ترفض السلطة التنازل عن جزء من سلطاتها لصالح الشعب مقابل الاحتفاظ بجزء الاكبر منها وان الازمة السورية اصبحت ازمة اقليمية وبسبب تقاطع مصالح العديد من القوى المعنية بالازمة مما يعني ا ن اي جهود لتسويتها لن يكتب لها النجاح ما لم تأخذ في اعتبارها البعد الاقليمي لا سيما وان هذه القوى تسعى جاهدة لجهاض اي محاولة تجري في هذا السياق مالم تراعي فيها مصالح الخاص في اطار تسوية محتملة للازمة وان استمرار الازمة والتحدي الذي بيد النظام من اجل استمار ديمومة بقاءه يطرح مخاطر حادة تتجاوز البيئة الداخلية لسوريا تاركة انعكاساتها على الاستقرار الاقليمي في مرحلة حرجة تمر بها المنطقة .[١]

اتسمت الازمة السورية بالتعقيد، واستقطبت اهتماماً عالمياً، وأثارت مخاوف لدى دول المنطقة حيث تضافرت عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية ادت الى تطور الازمة على النحو التالي :

١) د.غازي التوبة،**الثورة السورية :الاسباب والتطورات**،مصدر سابق.

ثانياً: موقف القوى الاقليمية والدولية من الازمة السورية

١. الموقف الروسي

واضح أن موقف روسيا من الأزمة السورية ينطلق، بشكل رئيس، من مصالحها ويرتكز على هذه المصالح أيضاً. ولأنه موقف مصلحي فلا عجب أن نجد كل ما صدر عن روسيا تجاه الأزمة السورية من مواقف إلى الآن، قائماً على أساليب المساومة مع كل الأطراف الضالعة في هذه الأزمة، أي مع النظام السوري الذي تواصل دعمه بمختلف الطرق والأساليب، ومع العرب ولاسيما الخليجيين منهم، ومع الغرب الذي يبدو أنها عقدت معه اتفاقية سرية لإجهاض الثورة السورية، مقابل ثمن مُتَّفَقٍ عليه، تقبضه بعد نجاحها في مهمتها وكل هذه المساومات مع كل هذه الأطراف تجري على حساب الدم السوري الذي يبدو أن الجميع غير عابئ باستمرار سفكه، على نقيض ما يُصرحون به عبر وسائل الإعلام المختلفة.

إن الإجابة على هذه التساؤلات تلتقي كلها عن نقطة واحدة هي (الفيتو الذي تملكه روسيا في مجلس الأمن) فهذا الفيتو هو ورقة الضغط الذهبية في يدها، والتي ترتكز على فعاليتها في كل المساومات التي تجري مع جميع الأطراف أما المبدأ الذي يُحرك مساوماتها فهو واحد ، إنه مبدأ الربح والخسارة، وأما المكاسب التي تسعى روسيا إلى جنيها من هذه اللعبة فعديدة، أهمها[١]:

١) ضمان موطئ قدم لها في سوريا، سواء بقي النظام الحالي في السلطة أو تم إسقاطه، وهي تريد موطئ القدم هذا حماية لمصالحها العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية في سوريا تحديداً،

١) د.اثال العاص، قراءة في تطور المواقف الدولية تجاه الثورة السورية ،مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بتاريخ ٢٠١٢\٧\٢٩،ص١.

وضماناً لدور مستقبلي لها في الشرق الأوسط الجديد الذي يتشكل الآن بفعل حركية ثورات الربيع العربي.

٢) الإيحاء لكل الأنظمة العربية الاستبدادية التي لم تصل رياح الربيع العربي إليها بعد، بأن روسيا لا تبيع حلفاءها وتتخلى عنهم بسرعة كما فعل الغرب مع حلفائه الذين سقطوا في تونس ومصر واليمن وليبيا، بل تظل وفية لمن يحالفها إلى آخر مدى ممكن، مهما كلفها وفاؤها له من ثمن. وكأنها بذلك تدعو تلك الأنظمة الخائفة إلى تغيير تحالفاتها التقليدية مع الغرب الخائن، وعقد تحالفات جديدة أكثر ثباتاً ووفاءً مع روسيا.

٣) إظهار أقصى درجات التناغم والتوافق مع الرغبة الإسرائيلية في الحفاظ على النظام السوري الذي حافظ على أمن حدودها الشمالية لنحو أربعين عاماً. وهو ما يعني نوعاً من الغزل لإسرائيل، مخضباً بالدم السوري الذي يسرها أن تراه مسفوكاً.[١]

٤) إظهار أقصى درجات التقيد باتفاق سري، يعتقد البعض أنه قد أُبرمَ بين روسيا والغرب، بمباركة إسرائيلية، لتلميع صورة دول الغرب التي تشوهت كثيراً في نظر العرب والمسلمين، جراء مواقف هذه الدول المنحازة بالكامل لإسرائيل، وجراء الحروب الرهيبة التي شنتها دول الغرب نفسها على كل من أفغانستان والعراق، وأدت إلى خسائر بشرية ومالية باهظة جداً، بل كارثية. فحسب أصحاب هذا الاعتقاد، قبلت روسيا أن تلعب دور الممانع لأي خطوة إيجابية يمكن أن يخطوها المجتمع الدولي ومنظماته لنصرة الشعب السوري ضد النظام الاستبدادي القمعي الذي ثار عليه، وأن تتحمل روسيا بالتالي، كل تبعات هذا الموقف اللانساني مقابل ثمن تقبضه من

١) د.اثال العاص، قراءة في تطور المواقف الدولية تجاه الثورة السورية،مصدر سابق.

الغرب على دفعتين: الأولى، تتمثل في ضمانات يقدمها لها في الشرق الأوسط الجديد، ويعيد لها فيها بعضاً من ألقها كدولة عظمى يوم كانت قائدة ما يُعرف بالاتحاد السوفيتي. والثانية، ضمانات بعدم زرع المزيد من الدروع الصاروخية الغربية حول الحدود الروسية.[١]

قد لا تكون حقيقة الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية على هذه الدرجة من القبح فعلاً، كما يؤكد كثيرون مدافعين عن روسيا بالقول إن مواقفها تنطلق من رغبة عارمة في استعادة شيء من دورها القديم كدولة عظمى، خصوصاً بعدما لمست نجاح مواقفها المتشددة لصالح النظام في إعادتها إلى ساحة القرارات الدولية كلاعب رئيس ورقم صعب لا يمكن تجاوزه. وقد استغل الغرب بدهائه وخبثه المعهودين هذه الرغبة الروسية فأوهم أصحابها في الكرملين بأنه سيساعدهم على تلبية رغبتهم هذه مقابل أن يجنبوه الإحراج أمام الشعب العربي وأمام شعوبهم وشعوب العالم كلها، فيما لو قرر عدم إسقاط النظام السوري "كرمى لأمن إسرائيل"، ولمصالحه في المنطقة الأوسطية، وذلك بلعب دور محامي الشيطان لصالح النظام في المحافل الدولية، خصوصاً في مجلس الأمن الذي لا يستطيع أعضاؤه تمرير أي قرار إذا استخدمت روسيا حق الفيتو ضده، وقد قَبِلَ الروس هذه الصفقة، كما يقول البعض، ومارسوا دورهم بكل نجاح، لا بل جروا إلى هذه الدائرة القذرة مؤيداً لهم هو الصين فأصبح فرامل الفيتو ضد أي قرار أممي، يؤدي إلى إسقاط الأسد، مزدوجاً، ولا بأس إن غضب العرب من هذا الموقف، فإن الغرب سيقوم بمصالحة هاتين الدولتين معهم، فور انتهاء النظام السوري من قمع الثورة ضده كما لا بأس في احتمال كل تلك الشتائم التي صارت تُكال لروسيا والصين، في مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي،

١) حسين خلف موسى،الازمة السورية من رؤية :نظريات العلاقات الدولية ،المركز الديمقراطي العربي ،بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٤،ص١.

لظهورهما بمظهر مناصر الطغاة، مادام الغرب سيقوم بإعادة تلميع صورتهما لاحقاً، بعد وأد الثورة السورية.

وبما أن اللعبة لعبة مساومة ومصالح فقط بعيدة عن أي مبدأ إنساني أو أخلاقي، في اعتقاد الروس والصينيين، فلا بأس في فتح بازار المساومة مع قوى المعارضة السورية أيضاً، وهذا ما يُفسر إبقاء الروس باب الحوار مفتوحاً دائماً حتى مع تلك القوى، أي إبقاء الأمر صفقة قابلة للمساومة، حتى مع أعداء الطرف الذي يناصرونه، وإفهامهم أنهم يمكن أن يُغيروا موقفهم لصالح الطرف النقيض، أي لصالح الثورة، إذا تمكن حلفاؤها من دفع ثمن أعلى من الثمن الذي دفعه النظام لروسيا.

٢- الموقف الصيني

ثمة عوامل عديدة ترسم الموقف الصيني من الأزمة السورية وتحدد مساره، وأهم هذه العوامل:

١. المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق منها بالبترول والغاز الطبيعي.
٢. رغبة الصين في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية في الآونة الأخيرة. ويعتقد المحللون أن هذه الرغبة كانت عاملاً هاماً في تغيير بكين لموقفها من الثورة السورية، وذلك بالانتقال من موقف المتفرج على ما يجري في سوريا خصوصاً والشرق الأوسط عموماً من أحداث ساخنة، إلى موقف أكثر نشاطاً وفاعلية بالقدر الكافي لترجيح كفة على أخرى، كما حدث في مجلس الأمن.

٣. عدم رغبة صانعي السياسة الصينية في إبداء حماس كبير لثورات الربيع العربي، وهو أمر يمكن تفسيره بمخاوفهم من وقوع ثورات مماثلة على أراضيهم قد تؤدي إلى فتح الباب أمام أي تدخل خارجي في الصين مستقبلاً، وذلك في ظل اتهامات بعض الحكومات الغربية لها، بالإضافة إلى كثير من جماعات حقوق الإنسان، بقمع المعارضين فيها لسياستها، ولاسيما الداخلية.

٤. لا يخفي كثير من المسؤولين الصينيين، قلقهم من أن تؤدي العواصف الديمقراطية التي تمر بمنطقة الشرق الأوسط إلى عرقلة نمو النفوذ الصيني فيها، وخاصة النفوذ الاقتصادي. فتبدل الأوضاع القائمة قد يطيح بالصلات الوثيقة التي حاول الصينيون إقامتها مع قادة الدول العربية، طوال السنوات الماضية، من أجل تأمين مصالحهم التجارية عموماً والبترولية خصوصاً، وعلى هذا، يرى قادة الصين أن مصلحة بلادهم الوقوف أمام التحرك الأمريكي والأوروبي لتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق نفسه، يرى صانعو السياسة الصينية أن نجاحهم بتعطيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وخصوصاً تلك المتعلقة بسوريا وإيران، يعتبر أمراً في مصلحتهم، لتأمين تدفق البترول من الدول العربية عموماً ومن إيران خصوصاً. فالصين تعتبر حالياً المشتري الأول للبترول الإيراني (٢١ % من الصادرات الإيرانية ذهبت إلى بكين في العام الماضي)، كما توجد للصينيين استثمارات هائلة في قطاع الطاقة الإيراني وعقود طويلة الأجل لشراء الغاز الطبيعي، ومن ثم، فهم على الأرجح لا يميلون إلى تحقق

الرؤى الخليجية والغربية الرامية إلى «خنق» النظام الحالي في طهران، عن طريق الإطاحة بحكم عائلة الأسد في دمشق.[١]

٥. في افتتاحياتها التي نشرتها تحت عنوان: «Zhong Sheng» أي «صوت الجرس»، كانت جريدة «الشعب اليومية»، لسان حال الحزب الحاكم في الصين، واضحة في عرض الموقف الصيني من الأزمة السورية. فقد جاء في تلك الافتتاحية: (على الرغم من أن المصالح الصينية في سوريا أقل بكثير من المصالح الروسية، فإن سقوط سوريا سيؤدي إلى تحكُّم الغرب في مركز الشرق الأوسط، ويجعل الضغط الغربي برمته مسلطاً على إيران، وإذا اندلعت حرب ضد إيران، سواء لنجدة سوريا أو لأي سبب آخر، فإن اعتماد الصين على النفط الروسي سيزداد، مما سيؤدي إلى حدوث تغيرات جديدة على العلاقات الاستراتيجية الصينية/الروسية. ولذلك، فإن من مصلحة الصين الوقوف إلى جانب روسيا في معركتها للدفاع عن النظام السوري، شراء لودها الذي يعني تزويدها ما يمكن أن تفقده من إمدادات النفط الإيراني، إذا ما طرأ أي طارئ يمنع استمرار تدفقه إلى المصانع الصينية).[٢]

لكن، وعلى الرغم من كل هذه العوامل المقلقة للصين، فإن قادتها ينظرون بقلق أيضاً لرد الفعل العربي على الفيتو الصيني ضد مشروع المجموعة العربية في مجلس الأمن فهم يدركون أن هذا الفيتو قد ألقى بظلال سوداء على علاقات بلادهم مع بعض الدول العربية، ولاسيما الخليجية،

١) د. ابتسام محمد العمري , الموقف الاقليمي من الازمة السورية , جامعة بغداد , عدد ٢١٥ حزيران ٢٠١٢،ص٢٣.

٢)ارون لوند،الازمة السورية –تحولات في المواقف الدولية ، صحيفة الاتحاد الامارتية ،بتاريخ ٢٠١٧\١١\١٠،ص١.

لكنهم يأملون أن تتفهم هذه الدول دوافعهم الاقتصادية إلى استخدام هذا الفيتو، وأن يحاولوا تقديم بديل يجعلهم مطمئنين على مستقبل مصالحهم الاقتصادية، وهو ما يعني، أنه لو استطاع قادة الخليج، قبل غيرهم، طمأنة قادة الصين على مصالح بلادهم، وخصوصاً تلك المتعلقة بإمدادات النفط، فإن الصين لن تكون طرفاً في العراك على مستقبل سوريا، من أجل شراء ودِّ الروس، ذلك أن السياسة الصينية لم تكن أبداً صدامية، في يوم من الأيام، بل دبلوماسية ذكية وحذرة، كما وصفها (هنري كيسنجر) في كتابه الأخير «حول الصين» الصادر عام (٢٠١١)، وبالتالي، فإن ما يهم الصين حقاً هو المحافظة على النمو والوصول الآمن والحر إلى الأسواق الخارجية، وهذا ينسجم مع عقلية الصينيين الذين أُثِرَ عنهم أنهم يفضلون، حين تتفجر المشاكل السياسية، البقاء على الحياد، تاركين الآخرين يغوصون في الأزمات، إلا إذا كانت لهم مصلحة في التدخل لجانب أحد الأطراف، متبعين في ذلك المثل الصيني القائل: (كن كالجالس على قمة الجبل، حين تتعارك النمور).

٣- مواقف الدول الغربية متمثلةً بالولايات المتحدة وأوروبا

آثرتُ الحديث عن مواقف هذه الدول وكأنها موقف طرف واحد، لأنها كذلك بالفعل، سواء نظرنا إليها من جهة الأهداف والدوافع التي تحدد حركتها واتجاه هذه الحركة وما تمخض عنها من مواقف حتى الآن، بخصوص النظام السوري والثائرين ضده، أو نظرنا إليها من زاوية كونها كلّاً موحداً، عسكرياً وسياسياً، في إطار حلف الناتو.[١]

١) كليم دندوش ،الموقف الاقليمي (الايراني التركي) من الازمة السورية ،مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بتاريخ ٢٠١٢\٧\٢٦،ص١.

فمن جهة الأهداف والدوافع، تتحكم في تحديد مواقف هذه الدول تجاه الأزمة السورية ثلاثة عوامل:

١) مصالحها الواسعة في المنطقة، وعلى رأسها تأمين استمرار تدفق النفط العربي إليها، بأي وسيلة.

٢) ضمان أمن إسرائيل واستقرارها مهما اشتدت عواصف التغيير التي أثارتها ثورات الربيع العربي الأخيرة.

٣) ضمان استمرار مخططها المتفق عليه مع إسرائيل، للهيمنة على الشرق الأوسط ومقدراته، إلى أطول فترة ممكنة، من خلال الاستعانة بذراع قوية حليفة للغرب في السر، عدوة له ولإسرائيل في العلن، وهي إيران الشيعية.

أما من جهة كون هذه الدول كلّاً سياسياً وعسكرياً موحداً، فلأنها جميعاً أعضاء في حلف عسكري/سياسي واحد هو حلف الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة فعلياً.

٤-الموقف التركي

يمكن القول بان سوريا ستكون اكثر الدول العربية التي شهدت انتفاضة شعبية عرضة للتدخل الخارجي لا سيما الاقليمي لاسباب منها صراع الطويل مع اسرائيل وعلاق اتخذت تركيا منذ بدء اندلاع الثورة السورية موقفاً ايجابياً عبر دعمها الوفير لهذهِ الثورة ، وربما الأسباب الأتية تعد دوافعها الرئيسة وراء موقفها الداعم:

١. **الرغبة في الحصول على موقع القوة الإقليمية الرائدة بشكل سريع:** فقد كانت تركيا تسير في إطار السياسة الناعمة المرتكزة على عنصر التكامل الإقتصادي ومن ثم التشابك الاجتماعي والثقافي للوصول إلى التوافق السياسي، لهذا ظنت مع إنطلاق الثورة السورية أنها قد تستطيع من خلال اسقاط النظام السوري أن تكتسب نفوذ أوسع وأسرع لمشروعها في الحصول على موقع القوة الإقليمية الرائدة.

٢. **البعد الجغرافي:** إذ تبلغ طول الحدود السورية– التركية ما يقارب الـ(٩١١ كم) وأي تطور غير متناغم مع طموحها في سورية سينعكس على استقرارها وأمنها القومي، وهذا ما يفسر تحركها الأمني الصلب في الاحداث السورية.

٣. **الربيع العربي:** بعد أن بزغت ملامح الدعم الدولي ولاسيّما دعم الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير مما شجع الدبلوماسية التركية لمسايرة الرغبة الخارجية في إطار سياسة "كسب المواقف" التي ستعود عليها بالفائدة السياسية والدبلوماسية.

٤. **حسابات سياسية** : ترى تركيا في إيران المنافس الإقليمي الأول لها على صعيد منطقتي البلقان وآسيا الوسطى وأن تمدد نفوذ هذهِ الدولتين في سورية يقلص من نفوذها، وهو ما جعلها ترى في الثورة السورية فرصة للقضاء على إيران، فلو حققت ما تطمح إليه وتفردت بالنفوذ في سورية لأصبح لديها مكتسبات دبلوماسية متينة تدخلها في مصاف الدول ذات النفوذ السياسي الإقليمي الفعال.

٥. **الموقف الايراني**

منذ اندلاع شرارة الأزمة السورية لم تعترف إيران بها فقد اعتبرت ما يجري في سورية مؤامرة خارجية مدفوعة الثمن تسعى لكسر محور الممانعة في المنطقة وهمزة الوصل ما بين إيران

والعراق وحزب الله اللبناني، لذا عمدت منذ العام الأول للثورة إلى تقديم الدعم والتأييد لنظام الرئيس السوري بشار الأسد عبر تدريبها لجميع الكوادر العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية وتقديم التقنيات والأجهزة اللازمة لذلك بما فيها أجهزة التنصت والمراقبة، ونقل شحنات كبيرة من الأسلحة.[١]

أن الدور الايرانى في الأزمة يظهر واضحا وجليا في دعمها المطلق للنظام السوري والحليف الاستراتيجي سواء عسكريا أو اقتصاديا في مواجهة الاحتجاجات الشعبية وأنها لا تستطيع أن تحذو حذو تركيا التي قامت بتعديل موقفها السياسي حيال الأزمة وانتقلت من التحفظ إلى دعم المحتجين السوريين وإيواء من نزح من الاراضى السورية.[٢]

واظافة الى موقف حزب الله اللبناني بزعامة " حسن نصر الله " لم يختلف كثيرا عن الموقف الايرانى فهو موقف داعم بكل المقاييس للنظام السوري ومناشدا للشعب السوري ضرورة تحكيم وتغليب العقل والإدراك التام لحجم الاستهداف الغربي للدولة السورية ويرى أن سقوط النظام السوري هو خدمه جليلة تقدمها المعارضة السورية على طبق من فضه لأمريكا وإسرائيل لخدمه مصالحهم وتنفيذ أهدافهم.مستويات التحليل لاشك أن مستويات التحليل الثلاثة سواء على مستوى صانعي السياسات الخارجية ، ومستوى الدولة القومية ، ومستوى النظام الدولى ككل لا يشكل بديلا يمكن الاستغناء به عن البديلين الآخرين.

١) كليم دندوش ،الموقف الاقليمي (الايراني التركي) من الازمة السورية ،مصدر سابق.

٢) حسين خلف موسى،الازمة السورية من رؤية :نظريات العلاقات الدولية ،المركز الديمقراطي العربي ،بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٤،ص١.

المبحث الثاني

الثورة اليمنية عام ٢٠١١

يعاني اليمن حالياً من اوضاع خطيرة تنذر بأنهيار الدولة وتجزئتها ،إلآ انها ليست مختلفة لا من حيث النوع ولا الدرجة عما شهدهُ اليمن خلال تأريخه المعروف ،فتاريخ هذا الاقليم المعروف حالياً بالجمهورية اليمنية ،حافل بموجات دائمة من العنف والفوضى وعدم الاستقرار ،فإذا استعرضنا تاريخ هذا إلاقليم خلال الخمسين عاماً الماضية وجدنا انه قد شهد موجات متتالية من الثورات والانقلابات والحروب الاهلية وغيرها من المظاهر التي تؤكد غياب الاستقرار فيه .

وهناك اسباب موضوعية لحالة عدم الاستقرار في اليمن أهمها شح الموارد والتضاريس الوعرة وضعف الهوية السياسية الجامعة ،والتي افرزها تاريخ طويل من انقسام سياسي مزمن ،فعلى مر التاريخ الطويل ، لم يعرف اليمن الحكومات المركزية التي تبسط سيطرتها الفعلية على جميع أراضيه ،الا في حالات نادرة جداً،وهي حالات لم تكن تشمل جميع المناطق التي تتبع حالياً للجمهورية اليمنية .

المطلب الأول

الحركات الاحتجاجية في اليمن قبل الربيع العربي

أولاً: الحراك في الجنوب اليمني

عبارة عن جماعة تطالب بانفصال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن الجمهورية العربية اليمنية، وإنهاء الوحدة بين البلدين، وإعادة حدود ما قبل عام ١٩٩٠ من القرن الماضي ، وهو

مصطلح يطلق على تكتل من القوى والفصائل اليمنية، في جنوب البلاد[١]. تعتبر الحركة الانفصالية الجنوبية المتصاعدة ثالث مصدر قلق امني كبير. فمنذ توحيد البلاد شكا الجنوبيين من التهميش الاقتصادي والاجتماعي من قبل الحكومة التي يقودها الشماليون[٢].

بدا الحراك الجنوبي كرد فعل على سوء إدارة توحيد اليمن خلال العقدين الماضين، إذ فشلت عملية الوحدة في حل المشاكل الأساسية،للهوية الوطنية , والتنمية الاقتصادية, والحوكمة السياسية, ويعتقد الكثيرون من الجنوب أن الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) وعائلته وقبيلته حاشد مارسوا التمييز ضدهم، فيما استغلوا موارد الجنوب لتحقيق مكاسب شخصية, ومنذ الحرب الأهلية عام١٩٩٤، أحيل الآلاف من الموظفين العسكريين والمدنيين في الجنوب إلى التقاعد المبكر، مع تعويضات لا تكفي للعيش. كانت المناصب العسكرية والأمنية في معظمها تذهب إلى الشماليين. وشرعت الحكومة بنزع سلاح الجيش الجنوبي، رغم الوعود التي قطعت بعدم القيام بذلك، وسمحت للجنود بالحصول على رواتبهم، لكنها منعتهم من الدوام في وحداتهم[٣]. قبل نهاية صيف عام ١٩٩٤من القرن الماضي، كان الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) قد عدل دستور الوحدة، والغي مؤسسات الحكم المشترك والتوزيع الموسع للسلطة ومنح نفسه المزيد من السلطات التنفيذية كي يحكم بالمراسيم[٤]. عين بعض الجنوبيين، ومن بينهم نائب الرئيس

(١) علي قاسم ، التحديات التي تواجه الحراك الجنوبي، دار الثقافة العربية، صنعاء، ٢٠١٢، ص٤٦ .

(٢) الجزيرة نت، الحراك الجنوبي في اليمن لمزيد من المعلومات انظر لـ .www.aljazeera.net/news/pages/9347.fdgb-45CO-833:

(3) Floor Beuming, "The erger of the Dagger and the Rifle, Op. Cit, P.89.

(٤) ستيفن داي ، تبادل السلطة والهيمنة، خدمة umi لنشر الأطروحات، ان اربو، ميشيغان، ٢٠١١،ص ص٣٧٩-٣٨٤ .

(عبد ربه منصور هادي)، في مناصب حكومية رفيعة، لكن هذه المناصب كانت رمزية عموماً، وقد تم تعيين شماليين في أدنى مرتبة بإيعاز من الرئيس لمنع أي استحواذ على سلطة مستقلة, في أواخر عام ٢٠٠٦، بدأت مجموعة من المتقاعدين في محافظة الضالع بتنظيم الاحتجاجات والاعتصامات والمطالبة برفع رواتب المتقاعدين أو إعادتهم إلى الخدمة العسكرية, وفي أيار عام ٢٠٠٧، أسس ضباط الجيش(لجنة ضباط الجيش اليمني الجنوبيين المتقاعدين)التي قادها العميد المتقاعد (ناصر علي النوبة)، بدأت تنظيم اعتصامات أسبوعية في شوارع المدن والبلدات[1]. بحلول ربيع من عام ٢٠٠٨، لم تكن هناك قيادة مركزية للمتظاهرين المناهضين للحكومية، لكنهم بدأوا في تنظيم أنفسهم حول اسم (الحراك الجنوبي) أو (الحركة السلمية للجنوب)، وعملت مجموعات عدة على توجيه الأنشطة المحلية الخاصة بها. وبحلول نهاية العام ٢٠٠٨، مال الحراك الجنوبي إلى التطرف، حيث بدا المتظاهرون يطالبون بـ (استقلال الجنوب) والانفصال,وفي التجمعات الانتخابية في العام ٢٠٠٩، بدأ المتظاهرون يلوحون بعلم اليمن الجنوبي السابق، والذي لم يستخدم علناً منذ حرب العام ١٩٩٤من القرن الماضي، وفي أوائل نيسان عام ٢٠٠٩ أعلن الشيخ (طارق ألفضلي)* انضمامه إلى الحراك الجنوبي،وفي الشهر التالي، أعلن زعيم تنظيم القاعدة في اليمن، (ناصر الوحيشي) ، دعم القاعدة في شبه جزيرة العرب للحراك الجنوبي, إن إعلان ألفضلي كان أكثر أهمية، لأنه سرعان ما حظي بترحيب قادة الحركة داخل وخارج البلاد في حين إن القادة أنفسهم رفضوا أي ارتباط مع الوحيشي الذي يعمل

(1) Stephen Day, updating yementi national unity, coud lingering Regional Divisons Bring down the Regime ? Middle East Journal, Vol.62, Noo.3, 2008, P.426-427.

* وهو حليف جنوبي سابق لصالح ساعد حزب المؤتمر الشعبي العام خلال المواجهة التي خاضها مع الحزب الاشتراكي اليمني في أوائل التسعينات.

انطلاقاً من قاعدته المفترضة في محافظة مأرب الشمالية[١]. حتى كانون الثاني عام٢٠١٠ أدعت ما لا يقل عن خمس منظمات تحمل أسماء مشابهة أنها تمثل الشعب الجنوبي وعندما ظهر الحراك، دعا أعضاء بارزون فيه إلى عدم اللجوء إلى العنف لتجنب وقوع اشتباكات مسلحة، والأهم من ذلك ، تجنب اتهامهم بالارتباط بجهادي تنظيم القاعدة أو الحوثيين المسلحين في صعده, قبيل بداية (الربيع العربي) في كانون الثاني عام٢٠١١ كان نفوذ الحراك وشعبيته في الجنوب في تصاعد مستمر[٢].

عند بداية الانتفاضة ضد النظام في ٢٠١١, وافق أعضاء الحراك ،لاسيما في عدن وفي مدينة المكلا في حضرموت, على العمل مع المحتجين المناهضين للنظام في الشمال لتسريع انهيار النظام. ووافقوا على إن الدعوة إلى استقلال الجنوب ستقوض الهدف المباشر المتمثل في تغيير النظام وذلك بتجزئة أصوات المعارضة وتقويض زخم ثورة الشباب, وفي شباط وآذار عام ٢٠١١، وافق المحتجون في عدن والمكلا على عدم رفع علم الجنوب أو العلم اليمني خلال المظاهرات كما وافقوا على عدم ترديد شعارات معادية للوحدة بل(أرحل) وغيرها من التعابير الشائعة للثورة[٣]، وخلال هذا الوقت ، انخرط أعضاء الحراك وقادة الاحتجاجات الشبابية في صنعاء وتعز في موجة مكثفة من الاتصالات والتنسيق والتعاون, فبعد أكثر من سنتين من (الربيع العربي) يمكن القول بكل تأكيد بأن الشارع في المحافظات الجنوبية وصل مرحلة الغليان من العصيان المدني الذي يتم مرتين في الأسبوع قطع الطريق بين وداخل المدن من قبل أنصار

(١) صحيفة الأيام، اليمن, صنعاء, العدد ١٣٠, ١٥/نيسان/٢٠٠٩.

(٢) عبد الكريم سلام، تحديات تواجه الفرقاء في اليمن، دار العرب، دمشق، ٢٠١٢، ص٣٢.

(٣) عبد الكريم سلام ,المصدر نفسه ، ص٤٢ .

الحراك بشكل منتظم، ويتم رفع علم جنوب اليمن ورسمه في كل مكان , ومع بدء انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في آذار عام ٢٠١٣حيث حضي الحراك الجنوبي بـ(٥٠%) من أجمالي المقاعد في الحوار خطوة تصور مدى أهمية الحراك في اليمن أثناء الفترة الانتقالية ومستقبلاً، واليوم نجد هناك زعامات عديدة للحراك الجنوبي : حسن باعوم، علي سالم البيض، طارق ألفضلي، أن هذه القيادات المتناقضة من إيديولوجيات وخلفيات مختلفة تمثل مصدر قلق، وينقسم الحراك إلى العديد من المعسكرات وفقا كل زعيم في معسكره[1].

- **ثانياً: أسباب الحركات الاحتجاجية**
- **الأسباب غير المباشرة**

١. سوء الأوضاع السياسية، والمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري وتحقيق الديمقراطية.

٢. سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانتشار الفساد والبطالة والفقر خاصة بعد جهود قمع التمرد في الجنوب. حيث تبلغ نسبة البطالة ٣٥% على الأقل وعدد السكان نحو ٢٣ مليون نسمة يعيش نحو ٤٠% منهم تحت خط الفقر.

٣. تشبث الحزب الحاكم في السلطة، فالرئيس عبدالله صالح يحكم البلاد منذ عام ١٩٧٨من القرن الماضي،كما ظهرت مؤخراً مخاوف من توريث الحكم من بعده لنجله أحمد.

٤. المطالب الشعبية بتنحية جميع أقارب الرئيس علي عبدالله صالح من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية والأمنية والحكومية، وقد دعت مجموعة على (الفيس بوك) أسمت نفسها "شباب العاشر من فبراير" إلى عزل هؤلاء بشكل عاجل، وتأخذ أحزاب المعارضة

1) www.laviordugemen.com/ar/z.13/6/30/challenges.faccd.

على الرئيس تعيين (٢٢) شخصاً من أقاربه ومن سكان قريته سنحان في قيادة المعسكرات والمناصب الإدارية بينهم ابنه الأكبر أحمد في قيادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وأبناء إخوته محمد وطارق محمد وعمار محمد في مناصب أركان حرب الأمن المركزي، وقيادة الحرس الخاص ووكالة جهاز الأمن القومي، إضافة إلى ابن أخيه توفيق صالح في منصب مدير شركة التبغ والكبريت الوطنية.[١]

- **السبب المباشر**

اندلاع الثورة الشعبية في تونس وكذلك ثورة ٢٥ يناير في مصر،ونجاحهما في إسقاط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك،مما جعل المعارضة اليمنية والقوى الشعبية تدعو للتظاهر في الشارع والدعوة لإسقاط نظام علي عبدالله صالح .[٢]

المطلب الثاني

اسباب قيام الثورة اليمنية بعد الربيع العربي

برزت الازمة اليمنية على الساحة مع اندلاع شرارتها الاولى عام ٢٠١١،وأبعادها وتداعياتها كقضية محلية ،لارتباطها بالتطورات الاقليمية ،ضمن ما سمي حينها (موجة الربيع العربي) ، تشهد الأزمة اليمنيَّةُ, انعطافاتٍ, يمكن وصفُها بكونها تعرُّجات, لتطورات الأحداث فيها, بأنَّ اليمن تقف"على مفترقِ طرقٍ", تتشعَّبُ مآلاتها, واحتمالات تقلُّباتِها؛ بما يجعل توقُّعَ ما

١) خالد حسين غانم، واقع الأقليات في اليمن، دراسة في الجغرافيا السياسية، جامعة صنعاء، كلية الآداب، قسم الجغرافية ، 2004م، ص٢٢.

٢) بول دريش، اليمن كما يراه الاخر دراسات أنثروبولوجيا مترجمة.ص٢٣٢.

سيكونُ من سيناريوهات حلّها على المدى القريب أمراً لا يمكن وصفه باليُسر, ولعلَّ من بينِ أبرز أسباب تعقيدِ المشكلة اليمنية, وصعوبة توقُّع حلِها, يعودُ إلى أمورٍ عدة اهمها :

اولاً: غياب توصيف دقيق لما عليه المجتمع اليمني، وبالتالي الجهل بتفاصيل نسيجه الاجتماعيّ, وتلوُّنه, في وقت اعتقدَ كثير من المعنيين بدراسته،ولا سيما قبل أزمته أنَّ شعبَ اليمنِ قليل التنوُّع محدودُ الاختلاف، وهو أمرٌ فارقَ الدقّةَ، وبالتالي أغفل حجم المشكلةِ, التي تعصف باليمن, وتهدِّدُ نسيجه الاجتماعيّ, أو تكاد.

ثانياً: إغفال تداخل الفاعلين في الأزمة اليمنية, والمعنيين بإشعالها, والمتسببين بتعقيدها، فهي مشكلةٌ مركَّبةَ برَّرتها عواملُ محلية، وأخرى إقليمية،،وثالثة دولية، ولكلٍ منها مقاصدها, وغاياتها, التي عقَّدت إشكالية دراسة الأزمة اليمنية, وأسهمت في تأخير حلِّها, بانتظار حدوث توافق للفواعل على المستويات الثلاثة, بالاتفاق على حلِّها, والتخفيف من آثارهم في إشعالها, وإدامتها.

ثالثاً: فقر اليمن وضعف دخله القوميّ جعلَ اليمنَ مسرحاً لأطماع الفواعل العالمية, والإقليمية فيه, ولا سيما الفواعل العالمية، التي جعلت اليمن دائراً في أفلاكها, مسخّراً لتنفيذ استراتيجيتها في استتباع اليمنِ.[1]

ممَّا يعقِّد إشكاليَّة توقُّعِ مسارات الأحداث،ومآلاتها،ونتائجها،وآثارها، جملة متغيرات مؤثِرات تطبع الصراع اليمني، وتحدِد طبيعتة وتسهم في تحديدِ بعضِ معالم ما ستؤول إليه اليمن وصراعاتها، وتنافس فواعلها والمؤثرين فيها، وأبرز المؤثرات أمور متغيرات ،حيث جاء الصراع اليمني نتيجة

١) د.مصطفى العلواني،خارطة الازمة اليمنية:جذورها وبوتعثها،مركز رؤيا للبحوث والدراسات ،بتاريخ ٢٠١٧\١٢\٢٥،ص١.

ظروف وملابساتِ"الثورة اليمنية", التي قادتْها "الاعتصاماتُ ضدَّ حكومة صالح, التي شهدتها صنعاء ،وعدد من المحافظات اليمنية،ويمكن تسجيل أمرين إزاءَهَا:

أن أحداث الاعتصامات أفرزها ما يعرف اصطلاحاً بالربيع العربي عن نسخته التونسية والمصريةِ،دون الأخذ بالاعتبار الأسباب والظروف، التي أفرزت التجربتين، ما يبرِر هشاشة التغيير ساعتها ما ولد بالنتيجة ظروفاً مواتية لعودة "صالح" ليكون عاملاً مؤثِراً في تأجيج الصراع الذي لم تزل ترزح اليمن تحت وطأته، ولم يستلهِم المعتصمون من التجربتين السابقتين العبر, مما يعبر بهم وباليمن إلى شاطئ الأمان،واللاعودة "لصالح" ،ونظامه وحكمه.[1]

أن الاعتصامات التي أطاحت بحكومة صالح لم تكن مبنيَة على حسابات سليمة،تضبط مآلات الأمور، ولم تأتي الاعتصامات بعفويتها، الضامنة لعصمتها والمكرِسة لقوتها،باحتواء ما ستؤول إليه أوضاع ما بعد التغيير، ولا سيما أن أقوى الفصائل المعتصمة، التابعة لحزب الإصلاح قد قبلت بوضعِ يدها بيد من يخالفها (عقديًّا، وسياسيًّا، وثقافيًّا،) أعني الحوثيين تحديداً, وقد كانا على طرفي نقيض, من حيثُ محاولةُ كلٍّ منهما: نشرَ منهجه, ودعوته في المجتمع اليمني، والاستعانة بمؤسسات تعليمية،وتربوية، ومراكز دينية، ومؤسسات خيرية تجعلهما في إطار تنافس،يحتاج إلى مشاريع استراتيجيَة ،وبرامج تنمية مستدامة ميدانها المجتمع اليمني بكلِ مكوِناته ومناطقه، فتعرض المجتمع اليمني بالنتيجة،ونسيجه، إلى التخلخل والتمزيق, بتكالب قوئ أفقدت التجمع اليمني للإصلاحِ مؤسساتِهِ التربوية العلميَةِ، التي أثَّرت أيما تأثير في بناء الثقافة الدينية اليمنية، وفي تقويم ما ورثته من معالمها الزيدية، وثقافة حكم الأئمة قبل الثورة، فقد سلمَ

١) احمد يوسف احمد،ازمة اليمن ..حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية،مجلة افاق المستقبل ،العدد ٢٧،يوليو–اغسطس،٢٠١٥.

(الإصلاحُ، لإرادةِ إلغاء مؤسسة المعاهدِ العلميةِ)، برغبة أمريكية, تبنّاها الرئيس صالح بما لديه من قدرات تهويلية، ونفَّذَهَا بتأثيره في قيادات إصلاحية مقرَبة منه، بالتحذير من تنفيذ التهديد الأمريكي، لهم ولتلك المؤسسة باستهداف مؤسسة المعاهد العلمية،وجامعةِ الإيمان معاً.

وذلك أمر بترويج للمنهج الحوثي وتمدده الذي أسهم في إحياء انتماءات المذاهب الزيدية الشيعية, على حسابِ المذهبِ الشافعي الأمر الذي ينذرُ بتنامي التمايز المذهبي, إلى مستوى التشنج الطائفي،وما يترتب عليه بتفاقم الصراع، وبتهديد نسيج المجتمع اليمنيٍ، وتقويضِ وحدته وانتكاث عوامل اندماجه، وبالتالي الاستعداد لتقسيمه.[١]

ومن الاسباب الذي ادت الى اندلاع الثورة في ١١ فبراير في اليمن الى: اسباب سياسية، اسباب اقتصادية، اسباب اجتماعية، اسباب تكنولوجية، أسباب تتعلق بالنشطاء، وأسباب تتعلق بدور الخارج.

١. الأسباب السياسية

تتعدد الأسباب السياسية الى أدت الى سقوط نظام صالح ولكن أهمها ما يلي:

– **تعمير صالح في السلطة:** استمر صالح في السلطة لأكثر من ثلث قرن وبما يتناقض مع ابسط قواعد الديمقراطية والمواطنة المتساوية. واستمر في التمديد لنفسه المرة بعد المرة كما سبق توضيحه.

– **افتقار نظام صالح لأي مبرر ايديولوجي أو اخلاقي:**ظل نظام صالح يتأرجح على صعيد الإيديولوجيا (العقيدة السياسية) بين اليمين واليسار، الوسطية والتطرف، والليبرالية

١) د.مصطفى العلواني،خارطة الازمة اليمنية:جذورها وبوتعثها،مصدر سابق.

والمحافظة، حسب ما تتطلبه ضرورات البقاء وكان ذلك كفيلا بخسران النظام لكل القوى على اليمين وعلى اليسار، الوسطي منها والمتشدد.

– **التوريث للسلطة:**فرغ صالح النظام الجمهوري من مضامينه الحضارية والديمقراطية عندما لجأ الى تركيز السلطة في اقاربه وانسابه واعد نجه لوراثة السلطة. وقد أدى ذلك الى شعور قطاعات واسعة من الناس بأن التمديد والتأبيد للسلطة قد حل محل الجمهورية والديمقراطية وأن العفاشية، وهي أسوأ بكثير، قد حلت مكان الإمامية.

– **انقسام النظام من الداخل:** انقسم نظام صالح نتيجة عوامل كثيرة أهمها التوريث الى ثلاثة تيارات متصارعةعلى الأقل هي تيار صالح واقاربه؛ تيار مشايخ حاشد؛ وتيار اللواء الركن علي محسن الأحمر. وفي حين تعرض تيار صالح للتآكل مع الزمن فقد اتسعت قاعدة التيارين الأخريين لتضم كافة القوى الفاعلة في المجتمع.

– **الفسادالسياسي:** حكم صالح البلاد بالفساد ولم يكن ذلك بخاف على اليمنيين. وجاءت تسريبات ويكيليكس للبرقيات المرسلة من السفراء الأمريكيين في صنعاء الى الإدارة الأمريكية قبل اسابيع من قيام ثورة ١١ فبراير لتؤكد ما كان مؤكدا منذ البداية.

– **غياب المشاركة السياسية الفاعلة:** المقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو قدرة المواطن على التأثير في الحياة السياسية لبلاده أما بشكل مباشر عن طريق تولي المواقع العامة بالانتخاب أو بالتعيين أو بشكل غير مباشر عن طريق التصويت في الانتخابات، العضوية في

الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والمشاركة في التعبير عن الراي بالطرق المختلفة بما في ذلك الاحتجاجات بأنواعها المختلفة. [١]

– **الفشل في مواجهة التحديات الأمنية:** فشل نظام صالح في مواجهة مختلف التحديات الأمنية وعلى نحو خاص التمرد الحوثي، الجماعات الإرهابية، والحراك الانفصالي الجنوبي.

٢. الأسباب الاقتصادية

تتعدد الأسباب الاقتصادية لقيام الثورة في اليمن وربما كان أهمها:

– **الاقتصاد الريعي:** تبنى نظام صالح وعمق نظاما اقتصاديا ريعيايعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط والغاز والمساعدات الخارجية وهو ما مكنه من شراء الولاءات عن طريق توزيع الريع. لكن انقسام النظام والتنافس بين مراكزه وزيادة السكان عقدت مسألة توزيع الريع فكثر اللاعنون وقل الشاكرون.

– **التوزيع غير العادل للثروة:**جمع اركان نظام صالح بين السيطرة على السلطة والسيطرة على الثروة وهو ما خلق فئة صغيرة من السكان تعيش في ثراء فاحش بينما الأغلبية الساحقة من ابناء الشعب اليمني تعاني على نحو يومي من اجل توفير لقمة العيش والحصول على خدمات تزداد سوءا.

– **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي:**فشل نظام صالح في تحقيق معدلات نمو اقتصادية تتناسب مع معدلات النمو للسكان

١) احمد سعيد نوفل واخرون،الازمة اليمنية الى اين،مركز دراسات الشرق الاوسط–الاردن،العدد السابع ،فبراير ٢٠١٥،ص٥.

– **الفقر والفاقة:** أدى النمو السكاني المصحوب بمعدل منخفض للنمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم الى تآكل الدخول واتساع رقعة الفقر والفاقة.

٣. الأسباب الاجتماعية

يؤدي الأداء السياسي الرديء الى أداء اقتصادي رديء وتنعكس رداءة الأداء في الجانب الاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية. وتتعدد الأوضاع الاجتماعية التي سببت الثورة، وأهمها:

– **العوامل السكانية:** تمتلك اليمن أسوأ من غيرها من الدول العربية واحدا من اعلى المعدلات السكانية في العام وهو حوالي ٣%. وقد انعكس معدل النمو المرتفع على توزيع السكان عبر الفئات العمرية حيث يمثل الشباب نسبة لا يستهان بها في تركيبة السكان مع ما يترتب على ذلك من استحقاقات سياسية.

– **البطالة وخصوصا بين خريجي الجامعات :** تعاني اليمن من ارتفاع معدلات البطالة وخصوصا بين الشباب خريجي الجامعات الذين مثلوا وقودا لثورة الـ١١ من فبراير اليمنية.[١]

٤. الأسباب التكنولوجية

شهدت السنوات العشرين السابقة على الثورات العربية أكبر ثورة عرفها التاريخ الإنساني في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. ومع ان الجمهورية اليمنية تعتبر واحدة من اكثر الدول تخلفا في استخدام التكنولوجيا الإ ان انتشار القنوات الفضائية على نحو خاص وتعرض اليمنيين

1) Report: Hezbollah operatives fighting alongside Shiite rebels in Yemen". Ynet News. 9 April 2015.

لما تبثه قد احدث تغييرا في الوعي جعل الثورة ممكنة. وساهمت الإنترنت وخصوصا الشبكات الاجتماعية مثل فيس بوك وتويتر في خلق قنوات غير تقليدية للتواصل وان كان مقدار تأثيرها ما زال بحاجة الى الكثير من البحث والدراسة.

٥. أسباب تتعلق بالنشطاء

هناك ايضا اسباب ساعدت في قيام ثورة ١١ فبراير ٢٠١١ وهي تتصل بالنشطاء انفسهم الذين شاركوا في البدايات الأولى وأهما ما يلي:

– غياب القيادات: وهذا العامل بالذات جعل من الصعب على النظام القمعي احتواء الثورة في بدايتها عن طريق القاء القبض على قادتها كما يفعل النظام العسكري في مصر مع الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد الـ٣٠ من يونيو ٢٠١٣

– مخاطبة الجميع:على عكس الحركة الحوثية والحراك الانفصالي الجنوبي فإن ثورة الـ١١ من فبراير ارتكزت في خطابها السياسي على افق وطني يدعو الى تحقيق اهداف مشتركة لكل القوى.

– الاتكاء على الدين: رغم ان ثورة الـ١١ من فبراير لم تكن حركة دينية وتميزت بالتنوع الإ ان الدين الإسلامي قد لعب دورا كبيرا في نجاح الثورة. فقد شهدت صلوات الجمعة أكبر الحشود وأوسع الاحتجاجات.[١]

١) احمد يوسف احمد،ازمة اليمن،مصدر سابق.

٦. أسباب تتعلق بالخارج

اعتمد نظام صالح ومثله في ذلك مثل الأنظمة العربية الأخرى في ظهوره وبقائه واستمراره على الدعم الإقليميوالدولي. وأدت بعض التطورات على الصعد الإقليمية والدولية الى حدوث تغيير في شرعية نظام صالح على المستوى الخارجي. وربما كانت الهجمات الإرهابية على أمريكا في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد اقنعت الغرب بان الاعتماد على الأنظمة الاستبدادية لا يمثل الاستراتيجية المثلى للحفاظ على المصالح الحيوية خلال الأجل الطويل. وجاء صعود الإسلاميين الى السلطة في تركيا ونجاحهم الملحوظ ليثبت ان الإسلاميين ليسوا عبارة عن جماعات ارهابية متشددة كما حاولت الأنظمة العربية تصويرهم ولكنهم حركات سياسية يمكن لها في ظل الأنظمة الديمقراطية ان تحقق الكثير لشعوبها.

وفي ضوء ما تقدم ، أن الأوضاع السياسية والأقتصادية والاستقرار العام للنظام في كل من سورية واليمن فلا زالت بعيدة كل البعد عن اليقين، لاسيمّا أن جنوب اليمن ربما يتحضر لخطوة أكثر خطورة بما ينذر بحرب داخلية مستدامة تغذيها قوى خارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة نظرية "صدام الحضارات" و " الفوضى البناءة" وهل تكون الفوضى بناءة وعلى انقاض الشعوب العربية التي رسمتها سياسات واشنطن لاستقرار الدول التي تكن لها الحياة إذا لم تذعن لهيمنتها، لهذا فإن أمام هذهِ الدول فرصة تاريخية بإعادة تشكيل ذاتها التاريخية الجديدة بعد أن بدأت بحركاتها الاحتجاجية فإما أن تتابع ثورتها باختيار الممثلين الحافظين لاستمرار مفاعيل الشعارات والنفوس التي رفعتها، أو أنها ستحكم على نفسها وعلى ثورتها بالتعرض للاغتيا

الفصل الثاني

التغيير في المنطقة العربية

(مصر وتونس) أنموذجاً

لقد شهدت المنطقة العربية منذ منتصف كانون الأول ٢٠١٠ ، ظاهرة فريدة من نوعها وهي ظاهرة انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية، والتي كانت بدايتها في تونس ثم مصر وليبيا, وهو رد فعل طبيعي على الإنفراد بالسلطة السياسية وتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وكما هو معروف اتخذت هذه الظاهرة أشكالاً متعددة من الحراك لم يكن معروفاً من قبل، وهي إصرار الشعوب العربية على التغيير وعدم التراجع حتى في حالة استعمال القوة من قبل السلطات مع غياب القيادة الموجهة والتنظيم السياسي، فهي حركات احتجاجية قادها الشعب، فما حصل في المنطقة العربية كان بدايته التظاهر والاعتصام السلمي الذي يقوده الشعب من دون تنظيم سياسي للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي،وبسبب عدم استجابة الأنظمة لتلك المطالب تحولت إلى المطالبة بتغيير النظام السياسي.

لذلك لا بد من الحديث عن التغيير في المنطقة العربية من خلال مبحثين، وعليه يتناول المبحث الأول ثورة ٢٥ يناير في مصر، أما المبحث الثاني فيوضح ثورة الياسمين في تونس عام ٢٠١١.

المبحث الأول

ثورة ٢٥ يناير في مصر

(الأسباب- التداعيات)

تمثل ثورة ٢٥كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ علامة فارقة في تاريخ مصر المعاصر فقد أنهت (٣٠) عاماً من الفساد والإستبداد والتسلط التي كانت سمات عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجحت مع العثرات والتحولات في الحد من هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على مقدرات الحياة السياسية في مصر، وفتحت المجال لبروز جماعات وتيارات عديدة للمشاركة في إدارة العملية السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، إلا أن هذا البروز مع ما ترتب عليه من إيجابيات فقد أفرز تحديات عديدة، في مقدمتها كيفية إدارة التفاعلات بين هذه الجماعات، فقد أثرت ثورة ٢٥ يناير على الساحة السياسية المصرية، إذ شهدت تحولات سياسية وإجتماعية وفكرية عدة كانت لها تداعيات جاء في مقدمتها إتساع قاعدة المشاركة السياسية من تيارات وفصائل عديدة، وأمام هذا الإتساع تعددت التنظيمات الرسمية وغير الرسمية التي إنخرط فيها المواطنون المصريون للتعبير عن توجهاتهم والإعلان عن أهدافهم والسعي إلى تحقيق هذه الأهداف، لهذا أختصت ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ثورة الشعب بمزايا عدة فقد شملت مختلف الطبقات الإجتماعية والمجموعات والحركات، وانطلاقاً من ذلك لابدَّ من التعرف على مجريات هذهِ الثورة التي إدت إلى التغيير من خلال ثلاثة مطالب هي كالأتي:

المطلب الأول: احداث ثورة ٢٥ يناير.

المطلب الثاني: مواقف الدول الإقليمية والدولية تجاه الثورة المصرية.

المطلب الثالث: تداعيات ثورة ٢٥ يناير.

المطلب الأول

احداث ثورة ٢٥ يناير

أولاً:- أسباب الثورة

١-الأسباب الداخلية

على الرغم من أن حركات التغيير الجديدة قد ظهرت فجأة على الساحة السياسية وبصورة مكثفة اذهلت الكثيرين، فأن اسباب وجودها كانت كامنة بالفعل بالمجتمع المصري، ولما جاءت الفرصة المناسبة تدفقت هذه الحركات على سطح الحياة السياسية، فهذه الحركات هي في حقيقة الامر نتاج تحولات مجتمعية عميقة على جميع الاصعدة، وطموحات شعبية قوية كانت تتطور وتتعمق مع استمرار جمود الأوضاع السياسية والتدهور الاقتصادي والتراجع الثقافي والتحلل الاجتماعي وضمور الدور المصري المستقل على الساحتين الاقليمية والدولية، ويمكن تفسير الحراك السياسي غير المسبوق الذي شهدته مصر خلال العقد الحالي في ضوء العديد من العوامل ابرزها مايأتي:-

أ- محاولة اعادة احياء المجتمع السياسي.

ب- التطورات داخل معسكر القوى المعارضة.

ت- انتفاضة القضاة للمطالبة باستقلال القضاء.

ث- حدوث انتعاشة ملحوظة في المجتمع المدني.

ج- تنامي التظاهرات المطالبة بالإصلاح.

ح- تأزم الاوضاع الاقتصادية وتدهور مستوى الخدمات العامة.

خ- تأثير الصحف المستقلة والانترنت.

د- وقوع احداث كشفت عن ضعف اداء النظام الحاكم وفساده.

ذ- حركة التدوين.

ولقد القت هذه العوامل بضلالها على السياسات الاقتصادية وعلى البناءالطبقي، فأصبحت الفرصة مؤاتية لكل من رجال الاعمال وروافد الطبقة الرأسمالية لممارسة ضغوط على الحكومة لمزيد من الامتيازات والضمانات وصولاً لتغيير التوجهات الاقتصادية للحكومة من اجل النهوض بمستوى المواطن العادي[١]، وعلى هذا الأساس كان هناك أسباب داخلية عدة أدت إلى اندلاع الثورة وهي[٢]:-

- **فقدان الأمل** : في مقدمة محفزات ثورة الشباب في مصر كانت حالة انسداد آفاق الأمل أمامهم سواء في الحاضر والمستقبل، فقد صادر نظاما الحكم الذي استمر لعدة عقود حقهم في الحلم بواقع أفضل، بعد أنفشل مشروع التنمية الوطنية في مصر، إذ يلاحظ تزايد عدد العاطلين في صفوف الشباب الذين يشكلون قرابة 40 % من مجمل السكان.
- **تزايد الإحساس بمرارة الواقع الاجتماعي** : لقد اندلعت الثورة بشكل عفوي نتيجة الإحساس المتزايد بمرارة الواقع الاجتماعي المؤلم الذي آلت إليه غالبية الشعب المصري، فالقاعدة العريضة في مصر تشعر أن أوضاعه الاجتماعية والمعيشية أصبحت أسوأ لا وأقل أمناً عما كانت عليه في الماضي، وأبناء الطبقة الوسطى وما فوقها الذين شاركوا في الثورة كانوا مثلهم مثل بقية الشباب يشعرون بالإحباط نفسه، فقد

(١) م.د. رنا علي خلف، السياسة الامريكية تجاه الحراك السياسي في البلدان العربية مصر انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٥١)، ٢٠١٦، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٢) د. مصطفى عبد العزيز مرسي، ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربياً وإقليمياً، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع٢٠١١، ص١٧-٢١.

أدى تأكل الطبقة المتوسطة إلى اقتراب شريحة كبيرة من أبناء هذه الطبقة من مشاعر الفقراء وتزايد الإحساس بمعاناتهم.

- الرغبة في العيش بكرامة : أن ما حدث في مصر كان نتاجاً لحاجة الشباب الذين حرموا لسنوات طويلة من ممارسة العمل السياسي والمشاركة بفاعلية في مستقبل بلدهم.
- **تصاعد القمع لترسيخ مفهوم الغنيمة:** قامت الثورة ضد نظام قمعي فقد شرعيته جراء استبعاده المتعمد للقاعدة الشعبية، فقد قام على هرمية سلطوية استندت بشكل رئيسي إلى دعم الأجهزة الأمنية التي استعملت إقصى أنواع القمع وآلياته ضد المعارضين، وأصبح الحكم فيها يستند إلى مفهوم أن الدولة بوصفها متاعاً يحق للحاكم التصرف به الغنيمة للإثراء الذاتي ، أو التوريث لمن يشاء.
- **الشكوك والمخاوف:** وتتمثل أنها ثورة تحتية بمعنى أنها لم تأتي من أعلى، بل من القاعدة الجماهيرية في مصر وإن بدت بدون قيادة عمودية، أو دليل عملي، مما يثير المخاوف من احتمالات الثورة المضادة لاستمرار بقاء بعض عناصر النظام السابق في السلطة، إلا أن غياب قيادة واضحة للثورة كان من أسباب نجاحها وقوتها، مما جعل من الصعب على الأجهزة الأمنية احتواءها ،أو إجهاضها.

٢-الأسباب الخارجية

هناك أسباب خارجية دفعت الشعب المصري للانفجار على الوضع القائم وقيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وهي تتمثل في علاقاتها الخارجية سواء على المستوى العربي، أو الأجنبي ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، إذ لم يكن الشعب المصري راضياً على السياسة الخارجية في عهد الرئيس مبارك تجاه العالم العربي ، ولاسيما في السنوات الأخيرة التي شهدت

العديد من المواقف السلبية ، والضعف السياسي في مواجهة الأزمات ، ومن ضمن هذه المواقف الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، حيث كان الدور المصري سلبياً تجاه احتلال دولة عربية مجاورة، فضلاً عن سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية ، خاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أشبه ما يكون بالمتفرج ، فمنذ بداية الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ، كان للحكومة المصرية دور في تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني ، من خلال التضييق على حركة المسافرين في معبر رفح البري ، وبناء الجدار الفولاذي لمحاولة إغلاق الأنفاق والتضييق على الفلسطينيين ، كما فشل الجانب المصري في إنهاء الانقسام بالشارع الفلسطيني ، وبدأ يتراجع الدور المصري بعد الحرب على غزة عام ٢٠٠٨ ، تحديداً بعد زيارة وزيرة خارجية إسرائيل لمصر (تسيبي لفيني) وقد قال (عمر سليمان) رئيس جهاز المخابرات المصرية: "إننا أرسلنا تحذيرات إلى حماس بعمليات إسرائيلية مؤكدة، وإننا قد ننجح في وقف العمل الإسرائيلي العسكري فقط إذا ما توقف القصف فوراً من الجانب الفلسطيني"، كما أن إخفاق النظام في قضايا الأمة العربية ، فقد كان مقصراً في حق نفسه فلم يبد أية ردة فعل إزاء قتل مدنيين مصريين على الحدود بين مصر وإسرائيل ، وغيرهم من المواطنين الذين تعرضوا للإصابات والاعتداء والاعتقال على الحدود ، وهنا بدأ يشعر المواطن المصري بامتهان كرامته وضياع هيبته ، وكان يسخط على النظام الذي لا يدافع عنه، أما بالنسبة للأمن القومي المصري ، فقد أصبح في عهد الرئيس مبارك بدون أهمية ، إذ العديد من القضايا الخارجية الهامة التي تهدد الأمن المصري لا تناقش في البرلمان ، ومن هذه القضايا يذكر النائب في البرلمان المصري (السيد عبد الحميد) قضية السلاح النووي الإسرائيلي وتهديده للأمن القومي المصري ، ويضيف النائب (مصطفى عوض الله) قضية أخرى لا يمكن مناقشتها داخل البرلمان هي قضية السودان وتأثير التدخل

الأمريكي في هذه القضية على الأمن القومي المصري، فقد كان النظام المصري لا يريد إدخال مثل هذه الملفات إلى البرلمان، حتى لا يثير غضب الغرب خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، فكان دائماً لا يلتفت لمثل هذه القضايا ويعتبرها هامشية[١].

لذلك بدأ يتراجع دور مصر الإقليمي ، وظهر ذلك خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، إذ كان موقف مصر الرسمي تجاه عملية خطف الجنديين الإسرائيليين ، بوصفها بالمغامرات غير المسؤولة وكانت السعودية ومصر قد أصدرتا بياناً هاجمت فيه ما سمته عناصر لبنانية، بسبب ما اعتبرته مغامرة غير محسوبة ، دون الرجوع إلى السلطة الشرعية ودون التنسيق مع الدول العربية[٢].

ثانياً: محددات قيام الثورة

١-دور الشباب في التغيير

لقد كان للشباب والحركات الشبابية الدور الأبرز للدعوة والتنظيم في أحداث ٢٥ كانون الثاني/يناير، التي أطاحت بالرئيس مبارك وعناصر مهمة من نظامه، ففي الأيام السابقة على الثورة إجتمعت مجموعات من الشباب الناشط في عدد من الحركات الإجتماعية للأعداد لتظاهرة يوم ٢٥ كانون الأول/يناير الموافق لعيد الشرطة، بهدف المطالبة بإقالة وزير الداخلية ورفع حالة الطوارئ، وكانت (حركة ٦ابريل)، قد نظمت في سنوات سابقة عدة تظاهرات في عيد الشرطة شارك فيها أعضاء من الحركة، إلا أنه في ضوء أحداث إنتخابات عام ٢٠١٠، ثم أحداث ثورة تونس وسقوط بن علي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، لاقت الدعوة إلى التظاهر إهتماماً

(١) سند وليد سعيد نعمان العبيدي، التغيير السياسي المصري وانعكاساته على إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٤، ص٥٣-٥٥.

(٢) نيفين مسعد ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان ، ٢٠١٠، ص٢٤.

من الحركات الإحتجاجية الشبابية كافة التي عقدت عدة إجتماعات للتنسيق والأعداد للتظاهرة[1]، ويمكن أن نبينها حسب الجدول الأتي:

الحركات والفاعلين في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير

ت	الحركة	نشأتها واهدافها
١-	حركة ٦ ابريل	إرتبطت هذه الحركة بالدعوة إلى الإضراب العام، التي وجهتها فتاة مصرية في العشرينات من عمرها عام ٢٠٠٨، تضامناً مع إضراب دعا إليه عمال المحلة الكبرى إعتراضاً على زيادة الأسعار، وعقب نجاح الإضراب نشأت الحركة مستلهمة هذا التاريخ وتبنت دعوات مماثلة إلى إضرابات وتظاهرات في مناسبات متعددة، وإستطاعت الأنتشار في عدد من المدن المصرية الكبرى.
٢-	الحملة الشعبية لدعم البرادعي	ظهر البرادعي في المشهد السياسي المصري عام ٢٠١٠ كأحد الرموز المحتملة لقيادة عملية التغيير في مصر، وإرتبطت بحملته حركات شبابية أخرى كحملة معاً سنغير والجبهة الوطنية للتغيير، كان لها دور كبير بالتأثير في أعداد متزايدة من المصريين الذين إجتذبتهم حيوية الحركة

(١) أمل حمادة ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ القائد والفاعل والنظام ، مجموعة مؤلفين ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت– لبنان ، آذار ٢٠١٢ ، ص١٠١.

		ونشاطها وإن لم يؤيدوا بالضرورة البرادعي.
٣-	شباب حزب الجبهة الديمقراطية	هي حركة منبثقة من حزب الجبهة الديمقراطية أراد أعضائها كسر هامش الحرية المقيد للأحزاب الرسمية، وذلك بالتفاعل مع حركات الشباب الأخرى المستقلة مع الحفاظ على هويتهم الحزبية، أنشأت الحركة في منتصف عام٢٠٠٦ وطالبت بالحرية والعدالة ومدنية الدولة كأهداف كبرى بينما كان ضمن مطالبها المحدودة والعاجلة حرية إنشاء الأحزاب وإطلاق حرية الصحف.
٤-	شباب حركة الحرية والعدالة (اليسارية)	مجموعة من الشباب المنشق عن جماعة ٦ ابريل انشئت في نيسان٢٠١٠، وأتسمت بالتشدد بعد موجه الإحتجاج الشعبي والسياسي بعد مقتل (خالد سعيد) في الإسكندرية، أهم مطالبها اسقاط النظام بالكامل.
٥-	الجبهة الحرة للتغيير السلمي	إنشأت في ١٠ ايلول ٢٠١٠ بسبب الإحتقان السياسي والطائفي وتردي الأوضاع الأقتصادية،يصل عدد أعضائها إلى نحو خمسة الأف شاباً، أصدرت الجبهة بياناً في الخامس من كانون الثاني٢٠١١بعنوان (التغييرأو الرحيل) متضمناً الدعوة إلى الثورة وإسقاط نظام الحكم.
		أسست هذه الحركة في شباط ٢٠٠٥ تحت مظلة حركة (كفاية)في كانون الاول ٢٠٠٤، أمام دار القضاء العالي

٦-	حركة شباب من اجل التغيير	في وسط القاهرة، وقد أنشئت بمبادرة من شباب الحركة في إطار الحملة الشعبية لدعم الإنتفاضة الفلسطينية والحركات المناوئة للحرب على العراق، وأهم مطالبها الحرية والعدالة ونزاهة الإنتخابات وعدم إحتكار السلطة.
٧-	حركة تضامن	هي حركة تعبر عن مرحلة جديدة لشباب إنبثق من حركة شباب من أجل التغيير، وذلك تضامناً مع حركات الإحتجاج العمالية والفلاحية التي إنتشرت في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٩، أسست الحركة في ايلول ٢٠٠٧ من شبان ينتمون إلى حزب العمل وحزب الغد وآخرون ينتسبون إلى الإشتراكيين الثوريين وبعض المستقلين.
٨-	حركة كفاية	هي تجمع من مختلف القوى السياسية المصرية هدفت منذ تأسيسها عام ٢٠٠٤ إلى تأسيس شرعية جديدة في مصر، بعد تنحية نظام حسني مبارك عن السلطة،ركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة خامسة، ورفضها ما رأته مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي ابنه جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعاري *لا للتمديد لا للتوريث*.

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الأتي: جمال علي زهران ، الإتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز أبان ثورة ٢٥ يناير في مصر، مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية الدوافع والإتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت- لبنان، آذار ٢٠١٢ ، ص١٤٧-١٥٠.

٢- دور المؤسسة العسكرية

عندما أيقنت المؤسسة العسكرية في أوائل شباط عام ٢٠١١ بأنه بات ضرورياً التخلص من الرئيس حسني مبارك، الذي ساءت صورته بشدة لدى الشعب المصري، وزادت قوة هذا الاقتناع بحكم أن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الممولة للجيش المصري، شاطرته ودفعت الجيش للتصرف على هذا الأساس، إذ تصرف الجيش بطريقة تحمل جميع ملامح الانقلاب العسكري المحافظ، ففي ١٠ شباط من العام نفسه عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعاً بدون مشاركة الرئيس حسني مبارك ولا نائب الرئيس عمر سليمان، وأصدر المجلس العسكري البيان رقم واحد في ختام اجتماعه، الذي أكد على عدم تدخل الجيش لقمع الاضطرابات وبقائه كقوة استقرار هامة في مصر وفي المنطقة بشكل عام، لذا أعلن الجيش المصري في ٣١ كانون الثاني ٢٠١١ أنه لن يطلق النار على المتظاهرين ووقوفه إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب[١].

وهنا يمكن القول أن المؤسسة العسكرية أداة القوة الذاتية القادرة على فرض التغيير المطلوب، كانت متاحة في الثورة المصرية لدى نشوبها، فقد قامت المؤسسة العسكرية بتدشين عملية التغيير نيابة عن الثورة، وساهمت في مضي الثورة والقوى السياسية في تحقيق ما كانت تطالب به من تغيير شامل لا يتوقف عند رأس النظام فقط[٢].

(١) مصطفى محمد جاسم العبيدي، الأمبراطورية الناعمة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والأعلامية، لبنان/كندا، ٢٠١٥، ص١٤٩-١٥٠.

(٢) سامح راشد، رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥٠)، صيف٢٠١٢، ص٩٣.

٣- دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير

سجلت الأحداث والوقائع أن ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تعد النموذج الواضح والأمثل للفاعلية الكبيرة لهذه الوسائل، وفي مقدمتها الفيسبوك كوسيلة للتعبئة الجماهيرية والحشد نحو مطالبات ثورية كبرى كالحرية والعدالة الأجتماعية، فإندلعت الثورة على يد شباب الفيسبوك الذين دعوا إلى التظاهر والأحتجاج في شوارع مصر وميادينها والتفت حولها جموع الشعب، فتحولت بحكم الملايين المشاركة في التظاهر والأجتماع إلى ثورة شعبية قامت لهدم النظام القديم ومحاولة بناء نظام جديد قائم على أساس الحرية والديمقراطية والعدالة الأجتماعية، ويمكن الإشارة إلى الأحداث المتكررة التي أستطاع الشباب المصري فيها أستعمال تلك المواقع لتعبئة الجماهير ضد إرتفاع معدلات التضخم والفساد الأداري والتجاوزات الأمنية ضد المواطنين، فقام الناشطون بأستعماله بشكل مكثف في العمل السياسي، لذا سوف نتطرق إلى هذه الصفحات من خلال الأتي[١]:-

أ- **صفحة كلنا خالد سعيد:** تأسست الصفحة في أعقاب وفاة الشاب الإسكندراني (خالد محمد سعيد) من جراء التعذيب على يد مخبري شرطة أرادا تفتيشه بموجب قانون الطوارئ، وأثار موته إحتجاجات كبيرة قام بها الناشطون السياسيون في محافظات مختلفة في مصر، وأدت هذه الصفحة التي تم تأسيسها على الفيسبوك دوراً كبيراً في الحشد والتعبئة وإكتساب مزيد من التعاطف مع القضية من ناحية، ومن ناحية أخرى إستغلال الفرصة للحشد على قضايا أوسع وذات مدلولات سياسية، مثل العمل بقانون الطوارئ على سبيل المثال، ومن ثم العمل الإحتجاجي على عنف الشرطة وإنتهاكها لحقوق الإنسان قبل

(١) مروة حسام ناجي، الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مصر نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٥، ص١٤٥-١٤٨.

الثورة المصرية، وهو الأمر الذي كان مدخلاً مباشراً أدى إلى إندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير.

ب- **صفحة قبيلة:** التي أنتشرت بشكل كبير عبر الأنترنت والفضاء الألكتروني من خلال مبادرة شبابية لها صفحتها الخاصة على موقع فيسبوك، ولها قناتها الخاصة على موقع يوتيوب لمشاركة مقاطع الفديو، وبدأت المبادرة قبل ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير بحوالي ستة أشهر بـ(١١) عضواً مؤسساً، ثم زاد الرقم ليصل الى (١٥) عضواً من الشباب، هدفت إلى أحداث تغيير في مجال الإعلام من خلال تنقيته وإنتاج مواد إعلامية هادفة، وقد تشكلت المبادرة بناءاً على إقتراح من (أحمد فتح الباب) وهو أحد الأعضاء المؤسسين وبدأت المبادرة تعمل على تقديم مواد ذات صلة بالتوعية السياسية مثل سلسلة دليل المواطن لفهم السياسة؛ فضلاً عن الدور الذي أدته الفضائيات والوسائط الإعلامية الحديثة في تغطية أخبار الثورة وتقييد يد أجهزة القمع عن التصدي للثائرين، فقد إعتمدت موجه الحراك الشبابي بالأساس بشكل كبير على أدوات الأتصال والتكنولوجيا الحديثة كوسائل للتعبير.

٤- دور الاخوان المسلمون

على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين بقياداتها وشبابها كانت أكثر ضحايا قمع النظام؛ فإن دورها من إعلان يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير لحظة بدء التغيير، قد شابه كثير من التردد والاضطراب، فصدرت عنها تصريحات شفهية تحث على المشاركة، وأخرى تعلن أن الجماعة لم تتلق دعوة إلى المشاركة وأنها ما زالت تدرس الوضع، وثالثة تعلن أن المشاركة ستكون عبر بعض القيادات(أي انها لن تمنع شباب الجماعة من النزول إلى التظاهر ،إلا انها لن تطلب منهم

المشاركة)، أما في ما يخص البيانات المكتوبة فقد أصدرت قبل يومين فقط من تظاهرات يوم الغضب بياناً تحدثت فيه عن التعامل الأمني مع كوادر الجماعة بعد بيان ١٦ كانون الثاني /يناير، إلا أن البيان لم يتضمن أي إشارة إلى تظاهرات يوم الغضب ، واذا كان بالإمكان تفهم موقف الجماعة المتردد قبل بدء تظاهرات يوم الغضب؛ فإن بيانات الجماعة كانت تفتقر إلى القدرة على تقييم طبيعة المشهد الثوري الذي بدأ يشتعل في مصر، ذلك أنه قد بات واضحاً أن المجتمع المصري يعيش حراكاً ثورياً ، وليس احتجاجات لا غير تدعو إلى إصلاحات ؛ بالمقابل ظل سقف المطالب عند جماعة الإخوان من خلال البيان الذي أصدروه يوم السبت ٢٦ كانون الثاني/يناير يدور في إطار الإصلاحات السابقة مع إضافة ضرورة تشكيل حكومة انتقالية من غير الحزب الوطني من دون أي ذكر لأسقاط النظام، وبعد إسقاط النظام وتنحي الرئيس دخلت جماعة الإخوان في مساحة واسعة من الجدل حول أدائها السياسي وأولويات المرحلة وحول تعاطيها مع شباب الثورة والمجلس العسكري وحول المفاضلة بين المصالح الوطنية والمكاسب الحزبيّة[١].

ثالثاً: اندلاع الثورة

أندلعت الثورة المصرية بتاريخ ٢٥كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ عندما خرج الشباب المصري ثائراً ومطالباً بإسقاط النظام، ومن أبرز الحركات الشبابية التي شاركت في الثورة حركة السادس من نيسان التي تضم مجموعة من الشباب المصري الذين لا ينتمون إلى أي تيار سياسي، والحركة الديمقراطية للتغيير(حشد) وجبهة الشباب القبطي، وحركة ٢٠ آذار المكونة من طلبة وأعضاء

(١) نواف بن عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات الممارسة المنتجة للأفكار، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، ٢٠١٢،ص١٥–١٧.

هيئة التدريس، وشاركت أيضاً حركة شباب من أجل العدالة والحرية ، فضلاً عن شباب الإخوان المسلمين، وحدد الشباب مطالبهم في تنحي الرئيس حسني مبارك والنظام بأكمله، وإنهاء حالة الطوارئ والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وحققت الثورة أهدافها والتي تمثلت في رحيل الرئيس حسني مبارك وتنحيته عن الحكومة في ١١ شباط ٢٠١١، وتم تسليم السلطة إلى المجلس العسكري، وبعد ذلك أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً في ١٣ شباط ٢٠١١ بتشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وكتابة دستور جديد للبلاد، وبعد انجاز التعديلات الدستورية والموافقة عليها من قبل الشعب، اصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً في٣٠ آذار ٢٠١١ بتعطيل دستور عام ١٩٧١ ، وهذا ما أدخل البلاد في حالة من الفوضى فيما بعد[١].

المطلب الثاني

مواقف الدول الإقليمية والدولية تجاه الثورة المصرية

أولاً: دور المتغير الإقليمي

١- الموقف الإسرائيلي

صدرت عن الحكومة الإسرائيلية سلسلة من التعبيرات عن موقفها تجاه ما يجري في مصر، توزعت ما بين المنحى السلوكي والمنحى التصوري، وبدا واضحاً في كل هذه التعبيرات قلق الموقف الإسرائيلي لناحية الاهتمام بتأثير ما يجري في مصر على اتفاقية (السلام) المبرمة بين الطرفين، وما يمكن أن تؤدي إليه مآلات

(١) سلام احمد السواعير، توجهات السياسة الخارجية الإردنية تجاه أزمات الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، كانون٢٠١٧، ص٣٠.

الأحداث، ربما على المدى المتوسط، أو البعيد، من تداعيات أمنية وسياسية على إسرائيل، ومن أبرز ملامح هذا القلق وشواهده هي[1]:-

أ- وجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مكتبه في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ليطلب من جميع المتحدثين الرسميين بأسم الحكومة ومن الوزراء، عدم التحدث إلى وسائل الإعلام بشأن ما يحصل في مصر، وكان التعليل لذلك أن إسرائيل ليست معنية بأن تظهر بصورة من يقحم نفسه في الشأن المصري الداخلي، وخوفاً من خدمة ذلك للثوار ضد الحكومة، إلا أنه سرعان ما تجاهل عدد من الوزراء هذا الطلب، مما خدم بالفعل إعلام الثورة وقوتها السياسية ضد النظام، لاسيما فيما يتعلق بالخدمات والعلاقات الخاصة التي قدمها النظام السابق لصالح إسرائيل، وضد الفلسطينيين.

ب- أجرى بنيامين نتنياهو في ٢٩ كانون الثاني/ يناير مشاورات مع وزير الدفاع (إيهود باراك) ووزير الخارجية (أفيغدور ليبرمان)، كما عقد اجتماعاً لمستشاريه دعا إليه رئيس الموساد (تامير باردو)، ورئيس الشاباك (يوفال ديسكين)، وبحث معهم التطورات المقلقة في مصر، وانعكاساتها على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل على مختلف المستويات.

ت- بعثت حكومة إسرائيل في ٢٩ كانون الثاني/ يناير برقيات سرية عاجلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، أكدت فيها أن للغرب مصلحة في

(١) إبراهيم عبد الكريم، وخيري عمر، ومروان الأسمر، ثورة ٢٥ يناير المصرية، تقرير تحليلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، نيسان ٢٠١١ ، ص١١-١٢.

الحفاظ على الاستقرار في مصر، وحضت هذه الدول على الحد من انتقاداتها العلنية الموجهة إلى مبارك.

ث- عقد وزير الأمن الإسرائيلي (إيهود باراك) في ٢٩ كانون الثاني/ يناير مشاورات في مكتبه مع رئيس الأركان (غابي أشكنازي)، وكبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين، ورؤساء أجهزة الاستخبارات المختلفة، كما اتخذ الجيش وأجهزة الأمن قراراً بعدم التعليق بشكل رسمي على ما يجري في مصر خوفاً من تأويل مواقفهم أو استغلالها.

ج- خصص نتنياهو الجلسة الأسبوعية لحكومته في ٣٠ كانون الثاني/ يناير خلافاً لجدول الأعمال المقرر للتداول في تطورات الوضع في مصر، وركز على أن إسرائيل تتابع بترقب مجريات الأمور في مصر وفي المنطقة، وبعد إعلان مبارك عدم ترشحه لولاية إضافية، حذر نتنياهو في خطاب له أمام الكنيست في ٢ شباط/ فبراير من أن عدم الاستقرار والتظاهرات ضد الحكومة في جميع أنحاء مصر ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار لسنوات في المنطقة، وألمح نتنياهو إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستزيد ميزانية الأمن بسبب التطورات في مصر.

ح- طالب عدد من أعضاء الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق بشأن الإخفاق الاستخباري الإسرائيلي في تقدير الموقف في مصر، وقد جاءت هذه المطالبة بعد أن صدرت إشارات طمأنة عن شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية وجهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة(الموساد)، أفادت بتوقعها استقرار النظام في مصر خلال عام ٢٠١١.

خ- يعد إيهود باراك في مقابلة معه في ٢ شباط/ فبراير أن عهد مبارك قد انتهى، موضحاً أن لهذه الحقيقة انعكاسات بعيدة المدى على الواقع الحالي الذي تعيشه إسرائيل، إلا أنه رأى أن الأحداث التي شهدتها مصر لا تحمل انعكاسات تستدعي تحركات عملياتية فورية في ذلك الوقت، وعليه فإنها لا تستوجب أن تتخذ إسرائيل استعدادات خاصة.

٢- الموقف الأيراني

مع توسع فعاليات الثورة المصرية واتضاح زخمها، راح المسئولون الإيرانيون على المستويات العليا كافة يتبرعون بتحليلات علنية تفيد بأن هذه الثورة تأثرت بالثورة الإيرانية واستلهمتها، إلى حد دفع بشخصيات إسلامية مصرية، معروفة بتعاطف تقليدي مع إيران، إلى رفض هذا الإدعاء وإعلان أن مواقف طهران غير موفقة مبدئياً، إذ لا يمكن افتراض قطيعة تامة بين التجارب الإنسانية، ومن الطبيعي أن تستفيد الشعوب من انجازات بعضها بعضاً، والواقع أن إيران انقسمت حول مفهومين في النظر إلى الثورة المصرية ، فمّثل الأول المرشد الاعلى (علي خامنئي) ورئيس الجمهوري (محمود أحمدي نجاد) ورئيس مجلس الشورى (علي لاريجاني)، وفي الثاني كان الرئيس السابق (محمد خاتمي) من أبرز الأصوات مع الزعيمين الإصلاحيين (مير حسين موسوي) و(مهدي كروبي) اللذين حاولا تنظيم تظاهرة تأييد للثورة المصرية ، إذ أن أنصارهما الشباب حّثوهما على التحرك استلهاماً للعبر من الشعب المصري، وفيما اعتبر خامنئي أن تطورات ومصر تعد صحوة إسلامية قائلاً: " أن مصر تشهد ثورة إسلامية مستلهمة ذلك من إيران"، في حين رأى الإصلاحيون أنه يحاول مصادرة النقمة الداخلية على النظام

منذ انتخابات عام ٢٠٠٩ لحرفها في اتجاه غير صحيح، ومن علامات الترهيب الذي يتعرض له المعارضون الإصلاحيون أنهم تفادوا استغلال الظرف لتذكير المرشد بأن النقمة الحالية موجهة ضده، لذلك ذهبوا إلى رمز آخر من التاريخ الإيراني المعاصر فشبهوا ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير بانتفاضة الشعب الإيراني على الشاه أثناء حكومة(محمد مصدق) عام ١٩٥٣، كما لم يشذ نجاد ولاريجاني عن خطاب المرشد، إلا أنه تم تميز أداؤهما بالتهافت والتناقض، إذ أنهما كانا يطلقان تصريحات يومية لدعوة الأنظمة العربية للاستماع إلى طموحات شعوبها، وفي الوقت نفسه يخوضان أعنف حملة على المعارضين الإصلاحيين في الداخل، ومن جانب أخر صرح رئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام (علي أكبر هاشمي رافسنجاني) بالقول :" بأن من الضروري وجود زعيم ديني مثل الخميني في مصر حتى لا يذهب الديكتاتور وتبقى الديكتاتورية "، أما خاتمي فكان الأكثر عقلانية في حديثه عن تأثير مصر في الحركة الإصلاحية التاريخية في إيران، وقوله:" أن مصر كانت خلال المائة والخمسين عاماً الماضية مركز النضال ضد الاستعمار والسباقة في الدفاع عن حقوق الشعب وحرمته كما في الدفاع عن كفاح الشعب الفلسطيني"[١].

٣- الموقف التركي

يلاحظ أن القيادة التركية بادرت بإعلان ترحيبها بالتغيير الذي حدث في مصر، وكان رئيس الجمهورية التركية أول رئيس دولة يزور القاهرة بعد إسقاط نظام مبارك، والتقى بكبار المسؤولين المصريين وطرح إمكانية تكثيف التعاون في مختلف المجالات بين

(١) عبد الوهاب بدرخان، العرب وإيران خلال الثورات الشعبية وبعدها، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١، ص٦٨-٦٩.

البلدين، وتركيا مارست دوراً إقليمياً نشطاً امتد إلى مختلف القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وإعادة النظر في علاقاتها الإستراتيجية مع إسرائيل، وقد تزامن ذلك مع انحسار دور مصر الإقليمي وانكفائها داخل حدودها، مما أتاح لتركيا وغيرها القيام بدور إقليمي نشط في المنطقة العربية، ومن المقدر أن التغيير الجوهري الذي حدث في مصر فتح الباب أمام علاقات مصرية– تركية قوية ومتوازنة، وبعد أن نجحت الثورة المصرية في استكمال أدوارها الداخلية، يمكن توقع إقامة منظومة للتعاون الإقليمي المصري – التركي للتحرك المشترك والمنسق تجاه قضايا المنطقة[1].

ثانياً: دور المتغير الدولي

١ – الموقف الأمريكي

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الدولي الأبرز لنظام الرئيس مبارك، موقفاً متحفظاً، متذرعةً بترك الأمر للشعب والجيش المصريين، إلا أن استمرار التظاهرات وانتشارها في القاهرة ومختلف المحافظات المصرية الكبرى أقنع الولايات المتحدة بنهاية نظام حسني مبارك، وهو ما دفع الرئيس (باراك أوباما) إلى أن يهنئ الشعب المصري في أعقاب تنحي مبارك في ١١ شباط/ فبراير، على الرغم من تداعيات ذلك على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، وبرغم ضغوط الكثير من حلفائها في المنطقة بهدف توجيه سياساتها لدعم النظام والمحافظة عليه وإعطائه الفرصة، خوفاً من تكرار المشهد ذاته وهو الأمر المتوقع في هذه الدول التي لا تملك من مقومات القوة ما يملكه نظام حسني مبارك، وعلى هذا

(١) د. مصطفى عبد العزيز مرسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

الأساس اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية عبارات صُنفت على أنها تحول في الموقف الأمريكي مثل: "تتمنى أن تنتهي أعمال العنف في مصر" (٢٨ كانون الثاني/ يناير)، و"الانتقال المنظم للسلطة" (٣٠ كانون الثاني/ يناير)، و"لا بد أن يتم انتقال السلطة الآن وبطريقة ناجحة" (١ شباط/ فبراير)، وفي نهاية المطاف فقد تحققت هذه الرغبات بطريقة ما، وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة تخلت عن نظام مبارك وحكومته في غضون ثلاثة إلى أربعة أيام فقط من بدء ثورة الشعب المصري في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، على الرغم من تعيين عمر سليمان في منصب نائب الرئيس، التي عدته الخطوة الأولى من نوعها منذ تسلم مبارك لسلطاته في عام ١٩٨١، وتعيين حكومة جديدة برئاسة (أحمد شفيق)، وإطلاق وعود بالإصلاح الدستوري، وإعلان مبارك عدم ترشيحه لنفسه ولا لابنه لانتخابات الرئاسة القادمة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، فقد باشرت الولايات المتحدة بإرسال رسائل متعددة تطالب بأن يكون الانتقال المنظم في إطار زمني محدد، ومثل ذلك نقطة تحول أخرى في موقف السياسة الخارجية الأمريكية من مجريات الأحداث في مصر، جرياً على عادتها عندما يفقد النظام الحليف أهميته الاستراتيجية وقدرته على خدمة أهدافها في الإقليم الذي يعيش فيه، إلا أنه كان لافتاً موقف وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في ٦ شباط/ فبراير التي أيدت فيه إشراك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة في الحوار الجاري بين الحكومة المصرية والقوى المعارضة للخروج من الأزمة السياسة التي تمر بها مصر[١].

(١) إبراهيم عبد الكريم، وخيري عمر، ومروان الأسمر، مصدر سبق ذكره، ص٧-٨.

٢-الموقف الأوربي

في ٢٩ كانون الثاني/ يناير أطلق وزير الخارجية السويدي وصف(تسونامي الديمقراطية) على ما يحدث في مصر، ورأى أن المخرج الوحيد يتمثل بإصلاحات اقتصادية مستدامة أي التكامل ثم الانفتاح وانتخابات رئاسية ديمقراطية تجري لاحقا خلال العام نفسه، كما عبر في ٤ شباط كل من رئيس الوزراء البريطاني(ديفيد كاميرون)، والمستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل)، ورئيس الوزراء اليوناني (جورج باباندريو) عن قلقهم إزاء ما آلت إليه الأمور في مصر ودعوا إلى إيقاف العنف، كما دعوا إلى احترام الحريات والحق في التجمع وشددوا على التحول نحو الديمقراطية، ودعا رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي (هيرمان فان رومبوي) إلى إنهاء العنف في مصر واطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومن فرضت عليهم الإقامة الجبرية لأسباب سياسية، وبدءعملية الإصلاح الضرورية، كذلك صرحت وزيرة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي (كاثرين آشتون) :"أن الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية"، لهذا حافظ الاتحاد الأوروبي على موقف متوازن بشان التطورات التي تجري في مصر وقد أشار في جميع تصريحاته إلى فكرة سيادة الدولة ممثلة بأجهزتها الرسمية وعدم التعدي عليها ، فقد حافظ الاتحاد الأوروبي طيلة حقبة الثورة المصرية على الوقوف في مسافة واحده ولدى جميع الأطراف المصرية مع انحياز مبطن للنظام، وربما كانت السياسة الخارجية الأوروبية تدعم نظام مبارك في قمع المحتجين بصفته الحليف الأكبر للسياسات الأوروبية والأمريكية مع الإشارة إلى دور إسرائيل في دفع جميع الأطراف الدولية بتوجسها وريبتها من أن رحيل مبارك من شأنه أن يؤدي إلى تأجيج

الصراع في منطقة الشرق الأوسط وليس أدل على تلك السياسة هو أصدار مكتب رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الفرنسي(نيكولا ساركوزي) والمستشارة الألمانية(أنجيلا ميركل) بياناً مشتركاً دعوا فيه إلى إجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبانتخابات حرة وأن يتعامل مع الأحداث الحالية باعتدال، والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الأمر، ودعوة المتظاهرين إلى أن يمارسوا حقهم سلمياً وضرورة تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة وان تستجيب لتطلعات الشعب المصري[١].

٣- الموقف الفرنسي:

مع دعم فرنسا لمطالب الشعب المصري بموجب تصريحات الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) منذ اللحظات الأولى لاندلاع الاحتجاجات وذلك في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، والتي يؤكد فيها على ضرورة التحول نحو الديمقراطية وتجنب استعمال العنف، وضرورة الاستجابة إلى رغبات الشعب المصري، إلا أنه لم يوجه في تصريحاته أي انتقاد صريح للرئيس المصري السابق حسني مبارك، فالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إذن كان يرغب في أن يستجيب النظام المصري لمطالب الشعب والقيام بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، لذلك كانت فرنسا تؤكد على ضرورة الإتفاق وإيجاد والحل السلمي بين الحكومة والمتظاهرين، سرعان ما فرضت هذه التطورات المتلاحقة في أحداث التغيير في مصر نفسها على فرنسا، إذ أدرك الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن التغيير في مصر أصبح أمراً حتمياً بعد الممارسات القمعية من الحكومة المصرية ضد

(١) د. فايق حسن الشجيري، المواقف الدولية من التغيير في المنطقة العربية قرأة تحليلية في مواقف(الولايات المتحدة- الاتحاد الأوربي- روسيا)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٨)، ٢٠١٤، ص١١-١٣.

المتظاهرين وانتهاكات حقوق الإنسان، فبدأت فرنسا بإطلاق التصريحات التي تدعو فيها إلى البحث عن وسائل سلمية وبناءة للتعامل مع المحتجين، وإطلاق سراح المعتقلين فوراً، ودعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الرئيس المصري حسني مبارك في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١١ إلى إجراء عملية تغيير من خلال حكومة موسعة التمثيل، واجراء انتخابات حرة ونزيهة وذلك بعد اتخاذ الأحداث منحى تصعيدياً في مصر، وكررت فرنسا دعوتها مرة ثانية على لسان وزير خارجيتها آنذاك (آن جوبيه) في مؤتمر صحفي مشترك مع وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك (هيلاري كلينتون) في ٨ شباط ٢٠١١، إلى:"انتقال ديمقراطي في مصر، وأن تتم عملية نقل السلطة دون عنف وفي أسرع وقت ممكن، وأن يتم تطبيق إصلاحات حقيقية في مصر ومساعدة البلد في مكافحة الفساد)، وذكر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في تصريح له في ١٠ شباط ٢٠١١:"أنه يأمل بأن تتجه مصر نحو الديمقراطية لا نحو ديكتاتورية جديدة"، وبعد تنحي الرئيس المصري حسني مبارك عن منصبه ونجاح عملية تغيير النظام في أكبر الدول العربية و أكثرها تأثيراً ونفوذاً في المحيط العربي استحوذت الأحداث في مصر وبشكل متصاعد على اهتمام فرنسا، فالموقف الفرنسي اتجاه أحداث التغيير في مصر شهد تحولاً واضحاً تمثل ذلك التحول بدءاً من التصريحات التي أطلقها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي منذ اليوم الأول من الاحتجاجات المصرية التي تدعم الحرية والديمقراطية، وصولاً إلى التنديد بممارسات الحكومة المصرية في استعمالها العنف ضد المحتجين، وهكذا جاء الموقف الفرنسي مسانداً لعملية التغيير في مصر حتى تتمكن فرنسا من كسب الشعب المصري، والإيحاء بأنها أي فرنسا كانت شريكاً في التغيير السياسي من أجل ترتيب مصالحها مستقبلاً بل

والمشاركة في صياغة النظام السياسي الجديد وأن يكون لها دور فيه للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية في مصر[١].

المطلب الثالث

تداعيات ثورة ٢٥ يناير

أولاً: أثر الثورة في البيئة الداخلية المصرية

لقد كشفت تداعيات أحداث الثورة عن هشاشة النظام السياسي المصري وتفككه، كما كشفت عن الصراعات الكامنة داخل السلطة السياسية، لاسيّما بين الأجنحة الأمنية والعسكرية والنخبة السياسية، وقد ساعد هذا التفكك بعد هروب وزارة الداخلية، على بلورة مطالب الثورة يوم السبت ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بالمطالبة بإسقاط النظام وليس إصلاحه، وهذا التطور يعتبر منطقياً، ليس فقط بسبب حالة التردي داخل النظام السياسي، انما بسبب العنف المفرط الذى لقيته الجماهير منذ يوم الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وقد ساعد تباطؤ رد فعل السلطة على الأحداث إلى بلورة المزيد من المطالب التى تتعلق بتصفية النظام ومحاسبته، والدعوة لبناء نظام سياسي جديد يقوم على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية[٢].

وعلى الرغم من أن الثورة قد تعثرت في بدايتها، إلا أن ما أحدثته من تحولات عميقة في بنية السياسة الداخلية المصرية ومؤسساتها لا تزال فاعلة وفي حالة سيولة متواصلة، وبعيداً عن

(١) أماني خالد عبد الهادي الزهيري، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه القضايا العربية في عهد نيكولا ساركوزي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٣، ص١٧٠-١٧٢.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، وخيري عمر، ومروان الأسمر، مصدر سبق ذكره، ص٥.

تفاصيل السياسة اليومية، لذا فإن رؤية أكثر شمولاً تكشف أن الثورة قد أنجزت قدراً من التحول في البنية الحاكمة للفعل السياسي في مصر أهمها على الإطلاق هو تحجيم الدور السياسي للعسكر بشكل لم يحدث منذ أكثر من ستة عقود، وسوف يكشف التاريخ لاحقاً أن هذا التحول كان بمثابة خروج مصر من نفق الاستبداد الخفي، أو غير المعلن الذي كان يمثل ضمانة رئيسة لبقاء الاستبداد الصريح، أو المعلن، إلا أن قدراً من التأثير السياسي والإداري للعسكر لا يزال قائماً، لاسيّما في إدارة شؤون الحكم، بيد أن التخلص منه نهائياً لا يعدو كونه مسألة وقت، وبقدر التحول في طبيعة العلاقات المدنية –العسكرية، والتي أنهت الدور الوصائي للعسكر، بقدر ما حدث تحول آخر في بنية النظام السياسي المصري وهو التحول في العلاقات المدنية –الدينية فلم يعد الدين بمعناه السياسي والحركي عبئاً على النظام السياسي كما كان الحال طيلة العقود الستة الماضية، وإنما بات هو اللاعب الرئيس في إدارة عملية التحول الراهنة، وأقصد بذلك دور الإسلاميين ، أو الحركات الإسلامية في صياغة وتشكيل النظام السياسي في مرحلة ما بعد الثورة، وبعيدًا عن الجدل الدائر حول مقولات (حكم الإسلاميين) و(أخونة الدولة) وما إلى ذلك، فإن المؤكد هو أن التيارات الإسلامية باتت في صلب عملية إعادة بناء الدولة المصرية، ويجب ملاحظة أن صعود الإسلاميين للحكم قد جاء من خلال الديمقراطية وليس على أسنة الرماح وهو ما يفترض أن يقيدهم قبل غيرهم بشروط ومقتضيات التحول الديمقراطي، لذا يخطئ من يظن بأن وصول الإسلاميين للسلطة هو بمثابة نهاية للثورة سواء داخل مصر أو خارجها، بل على العكس فإن حصول الإسلاميين على مزيد من القوة والسلطة ودمجهم داخل العملية السياسية قد يعني تفكيك الكثير من مقولاتهم وارائهم الفكرية والأيديولوجية ولربما يمهد الطريق أمام قدر لا محدود من التحول والتغيير في بنيتهم السياسة والتنظيمية، فحالة التغيير الاجتماعي والسياسي

والثقافي التي خلقتها الثورة المصرية لا تزال فاعلة وسوف تطال كافة اللاعبين السياسيين بغض النظر عن عباءتهم الفكرية، ويظل التغيير الأكثر تأثيراً في مصر ما بعد الثورة هو ما حدث في بنية السياسة التحتية أي الدور الجديد للشارع المصري في رسم أجندة السياسة الداخلية، ولعل هذا هو الجديد الذي أتت به الثورة المصرية وهو دمج المواطن في عملية بناء النظام السياسي الجديد، فالدور الذي يؤديه الإعلام في تمكين الملايين من المواطنين ورفع وعيهم وتبصيرهم بحقوقهم وبالوسائل اللازمة للحصول عليها والضغط على السلطة بات أمر مفروغاً منه، وهو ما ساهم في تحقيق أمرين مهمين هما رفع الوعي السياسي للمواطن المصري، وخلق رقابة شعبية على أداء أهل الحكم ومن في السلطة، وربما لم يترجم هذا التحول إلى قوة سياسية ضاغطة بالشكل المطلوب، بيد أنه يمثل رصيداً مهماً لتحريك قطار التغيير إذا ما حاول أحد إيقافه[١].

ثانياً: اثر نجاح الثورة المصرية على سياسة إسرائيل في المنطقة

شكل نجاح الثورة في مصر ورحيل نظام مبارك صدمة لإسرائيل، وبدأت عملية مراجعة شاملة للقدرات الذاتية، الاستخبارية والعسكرية على خلفية عدم قدرة الأجهزة الإسرائيلية على توقع الثورة من ناحية، وعدم وضوح الرؤية بشأن طبيعة النظام المصري الجديد من ناحية أخرى، وبدأت عملية المراجعة باتهام الحكومة الإسرائيلية بعدم حسن إدارة الأزمة، فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية مواقف عدائية من الثورة ضد نظام مبارك، في حين أن الثورة لم تقع بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل، أو العلاقات المصرية– الإسرائيلية، بل بسبب تطلع المصريين إلى المستقبل، وإقامة نظام ديمقراطي، ومواجهة الفساد وتحسين الأوضاع الاقتصادية، ومن ثم تصاعدت المطالب لرئيس الحكومةالإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن يصمت ويتوقف تماماً عن الحديث عن

(١) خليل العناني، مصر من الثورة إلى الدولة:صناعة النموذج في إقليم مضطرب، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥١)، خريف٢٠١٢،ص٣٢-٣٣.

احتمال قيام نظام إسلامي أصولي في مصر على غرار إيران عام ١٩٧٩، ويعطي فرصة للمصريين لتأسيس نظام ديمقراطي جديد، ومن ثم هناك من دعا الحكومة الإسرائيلية إلى تبني توجه إيجابي إزاء الثورة المصرية والتوقف عن معاداة ثوار التحرير، وفي كل الأحوال تدرك إسرائيل أنها وبنجاح الثورة المصرية خسرت رصيداً إستراتيجياً لها في المنطقة، وأن نجاح الثورة المصرية مّثل سقوطا لمعادلة إقليمية اعتمدت عليها إسرائيل كثيراً وهي معادلة قامت على وجود نظم حكم تسلطية في الدول العربية وتحديداً دول الجوار، تقمع تطلعات شعوبها، أبرمت تفاهما مع إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية مؤداه: " نحن أدرى بشعوبنا، هي معادية لكم وتكرهكم، وغير مؤهلة للديمقراطية، أتركونا نحكمها كما نشاء، وسوف نلبي لكم مطالبكم الإقليمية والدولية"، هذه المعادلة سقطنت بنجاح الثورة المصرية، وإسرائيل لا تزال حتى الآن في مرحلة تأمل بحثا عن معادلة جديدة، أو انتظاراً لتبلور ملامح نظام مصري جديد، تحدد بعد تشكله أسس سياستها تجاه المنطقة وعملية التسوية السياسية، وفي المحصلة النهائية، فأن رحيل نظام مبارك مّثل خسارة كبيرة لإسرائيل ، التي بات عليها بناء سياسة جديدة بديلة في بيئة تتسم بالنسبة لها بالغموض الشديد[١].

ووما زاد من الوضع تعقيد بالنسبة لإسرائيل أن واقع التفاعلات المصرية– الإسرائيلية قبل الثورة هي غيرها ما بعد الثورة، وضمن ذلك علاقات الخضوع والاستجداء والتمّلق التي وسمت علاقة نظام مبارك بإسرائيل التي لم تعد مقبولة، لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الأمن؛ دون أن يعني ذلك تحول مصر من علاقات التعايش مع إسرائيل إلى الحرب معها، هذا يفيد بأن استعادة

(١) د. عماد جاد، إسرائيل والثورة المصرية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١، ص٩١-٩٣.

مصر لدورها ولمكانتها الإقليمية سيسهمان في لجم عدوانية إسرائيل وتحجيم مكانتها، وأن هذه لن تعود للاشتغال بنفس الطريقة السابقة[١].

وعلى الرغم من هذه التحفظات الحقيقية والموضوعية فإن ثمة مؤشرات على صعيد السياسة الخارجية المصرية تنبي بأن تطوراً مهما يتم الآن على صعيد دور مصر الاقليمي وشكل ونمط سياستها الخارجية تجاه إسرائيل اهم هذه المؤشرات يحوم حول الموقف من إسرائيل ومن الحصار على قطاع غزة ، ومن شبه المؤكد أن مصر ما بعد الثورة لن تكون مصر ما قبلها على هذا الصعيد وهو أهم صعيد يشكل موقع ومكانة البلدان العربية الكبرى من مربع القيادة الإقليمية، بمعنى أكثر وضوحاً، تشكل مسألة الصراع مع اسرائيل قاطرة القيادة الأولى في الإقليم ومن يحتلها ويديرها بفاعلية ونجاح وانحياز واضح ومواجهة اسرائيل هو المرشح الأكثر حظا في أن يكون الطرف القيادي بهذا الشكل، أو ذاك في حقبة ما بعد الثورة المصرية، بعد أن كان مبارك بمثابة كنز استراتيجي لإسرائيل كما صرح وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي السابق(بنيامين بن اليعزر)[٢].

ومن هذا المنطلق تبدو إسرائيل من بين الدول الأكثر قلقاً وخوفاً من نتائج ما جرى من تغيير، وإذا كان قادتها والمحللون في صحفها وفي مراكز الدراسات يتحدثون عن مخاطر هذا التغيير الذي سيفضي برأيهم إلى مزيد من العداء لها، فإن ما جرى في مصر هو أكثر ما يثير القلق، فقد تحولت مصر في المنظور الإسرائيلي من مصر التي كانت تضمن لإسرائيل حدوداً آمنة طوال عقود، باتت اليوم مصدر قلق لأن قادة الإسرائيليين غير واثقين من مستقبل هذا التغيير،

(١) ماجد كيالي، بعد الثورات العربية:إسرائيل في مواجهة تغيرات إستراتيجية في محيطها، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٩)، ربيع ٢٠١٢، ص٨٠.

(٢) خالد الحروب، الثورات العربية والنظام العربي التفكيك وإعادة التركيب، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١، ص١٧-١٨.

أو لأنهم متأكدون من أن ما سيأتي لن يكون بأي حال مثل الذي مضي بالنسبة إلى أمنهم على الحدود المصرية[١]، فأغلب الظن أن مصر الجديدة سوف تحتفظ بمعاهدة السلام مع تل أبيب، بيد أنها لن تكون تابعة وخاضعة للرؤية الإسرائيلية للسلام، وهنا قد نشهد نشاطاً مصرياً فيما يخص حماية الحقوق الفلسطينية وزيادة الضغط الدولي على إسرائيل من أجل منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، ولعل ذلك ما يفسر استياء إسرائيل من خلع نظام الرئيس مبارك[٢].

ثالثاً: أثر الثورة في السياسة الخارجية المصرية

تتفاوت تداعيات ما حصل بين بلد وآخر فما يهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من مصر هو التزامها باتفاقيات كامب ديفيد قبل أي أمر آخر، يلي ذلك الخشية من النظام الجديد، فهناك مؤشرات جديدة إزاء عدد من الملفات الاقليمية العالقة التي فشل النظام المباركي في تفكيكها وتحقيق مصالح مصر من ناحية مع الحفاظ على موقعها ومكانتها واحترامها من قبل الأطراف الأخرى، ويندرج في هذه الملفات قضايا السودان بشكل عام، من انفصال الجنوب إلى الحرب في دارفور، والحرب في الصومال، والنزاع على تقسيم مياه النيل وغير ذلك، في معظم هذه القضايا انحدر الدور المصري خلال الحقبة المباركية وضعف تأثيره، واتسمت السياسة الخارجية بنوع من النزق الناتج عن الافتراق الحادث بين ضعف المكانة والدور، وما تريد ان تحققه مصر المباركية مفترضة مكانة ودوراً وهميين[٣].

(١) د. طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١، ص٤٩-٥٢.

(٢) خليل العناني، الثورة المصرية التداعيات الإقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١، ص٨٣.

(٣) خالد الحروب، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

وفي هذا السياق يمكن التوقف عند أفق التحول في السياسة الخارجية المصرية إزاء دول ثلاث تمثل الركائز الرئيسة في تشكيل توازنات الإقليم العربي وصراعاته وهياكل أمنه واستقراره، وهي على التوالي إيران وتركيا وفلسطين :

فيما يخص إيران، فبالرغم من محاولات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية (علي خامئني) الإيحاء بأن الثورة المصرية هي ثورة إسلامية ، فإن ثمة وعي مصري بالرؤية الإيرانية للمنطقة، ربما نشهد تحسناً في العلاقات المصرية– الإيرانية، بيد أن ذلك سوف يتوقف على مدى احترام طهران للمصالح الإستراتيجية المصرية، فضلاً عن تسويتها لمسألة البرنامج النووي بشكل لا يمثل تهديداً للدول العربية، مما أكد ثمة مفارقة كبرى، فقد تصور علي خامنئي في بداية تفاعلات الثورة المصرية أن لديه القدرة على إدارتها، محاولاً توجيه خطابه إلى المحتجين مشجعا لهم، وداعياً إلى إقامة دولة إسلامية تكون ضلعاً رئيساً في شرق أوسط إسلامي ، إلا أن المفاجأة أن مصر ممثلة بحشودها الثائرة، قد أصرت على دولة مدنية ديمقراطية شرعت في بنائها، وأنها تبدو الآن الأكثر حفزاً لتغيير إيران من داخلها ومن دون خطاب يصدر عن أي من قادتها[1].

أما بالنسبة لتركيا، فمن المتوقع أن تزداد العلاقات الإستراتيجية بين القاهرة وأنقرة تحسناً وتماسكًا، لاسيّما إذا ما ظل حزب العدالة والتنمية في الحكم، فقد كان رجب طيب أردوغان أول زعيم إقليمي يطالب برحيل الرئيس مبارك وإعطاء الحرية للشعب المصري، كما كان الرئيس التركي (عبدالله جول) هو أول زعيم إسلامي يزور مصر بعد الثورة ويتلقي بممثلي القوى السياسية، بيد أن المؤكد هو أن تغيير بنية النظام السياسي المصري من نظام سلطوي فردي إلى نظام ديمقراطي تمثيلي سوف قد أحدث تغيراً هيكلياً في أنماط وأشكال التفاعلات السياسية

(١) صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية،، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١، ص٦٥-٦٧.

والإستراتيجية في المنطقة وإذا ما أصبحت مصر دولة ديمقراطية حقيقية فإن بوصلة سياستها الخارجية أصبحت انعكاساً للإرادة الشعبية، وهو ما قد يأتي على حساب مصالح وأدوار بعض القوى الإقليمية(١).

كذلك فإن مصر تضطلع بدور كبير في الشأن الفلسطيني، فهي الحاضن الرئيس لمشروع الكيانية الفلسطينية ، وهي التي تغطي بحجمها ومكانتها، والخيارات السياسية التي تنتهجها القيادة الفلسطينية منذ عقدين من الزمن، فضلاً عما تقدم فإن الساحة الفلسطينية بعد التغيير في مصر تقف في مواجهة استحقاقين أولها يتعلق بمسألة استمرار الارتهان لعملية التسوية، وعلى الرغم من أن هذه المسألة كانت مطروحة على سلم أولويات الفلسطينيين منذ زمن، بسبب انكشاف التلاعب الإسرائيلي بهذه العملية، التي لم يعد ثمة جدوى منها، إلا أن التغيير في مصر بات يطرحها على رأس جدول الأعمال، وبصورة أكثر جدية، وربما أن هذا التغيير يتيح للفلسطينيين التحول نحو خيارات أخرى بديلة، من نوع استعادة مشروع (الدولة الديمقراطية العلمانية الديمقراطية الواحدة) سواء كانت دولة مواطنين، أو دولة ثنائية القومية، التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون جنباً إلى جنب، علما أن هذا المشروع لا يطرح للتطبيق دفعة واحدة، فربما أنه يحتاج لتدرجات وتوسطات، لاسيمّا أن الثورة الشعبية في مصر بينت أنه ليس ثمة مستحيل، ومن ناحية اخرى تخص هذا المشروع وهو انه لا يطرح للتفاوض، وإنما للنضال الشعبي اليومي، لاسيمّا انه يتناسب مع القيم الإنسانية العالمية، أي قيم الحرية والديمقراطية والعدالة والسلام والمساواة، أما الاستحقاق الثاني فيتعلق بموضوع المصالحة، إذ أن التغيير السياسي في مصر اخذ معه الورقة المصرية ، موضوع الخلاف بين حركتي (فتح) و(حماس)، ولاشك أن استعادة مصر لدورها الإقليمي سيضعف من المداخلات الإقليمية التي تشجع على

(١) خليل العناني، الثورة المصرية التداعيات الإقليمية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣-٨٤.

انقسام الساحة الفلسطينية، إلا أن ما ينبغي إدراكه، ومع كل التقدير لدور مصر، فإن هذا الملف منوط بإدراك الفلسطينيين لمخاطر الانقسام، كما هو منوط بإرادتهم للعمل فعلا على تجاوز هذه الحالة، وهكذا يقدم التغيير في مصر المحمول بقوة الثورة الشعبية، فرصة جديدة لإعادة الحيوية للقضية الفلسطينية، ولاستنهاض الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، إلا أنه المهم أن يحسم الفلسطينيون أمرهم في إعادة بناء أوضاعهم، قبل فوات الأوان[1].

المبحث الثاني

ثورة الياسمين في تونس عام ٢٠١١

لقد كانت بداية رياح التغيير الثوري عبر ما شهدته تونس في منتصف عام ٢٠١١ ضد سياسة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، والتي طالبت في بداية انطلاقها بالحد من الفقر والقضاء على البطالة وتحقيق الإصلاح السياسي، إذ وأندلعت الثورة التونسية عندما قامت الشرطية التونسية (فادية حمدي) من مدينة سيدي بوزيد بصفع بائع الخضروات المتجول (محمد البوعزيزي)، في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ ، فأشعل النار في جسمه أمام مقر البلدية تعبيراً عن غضبه وعلى بطالته ومصادرة عربته ، ثم توفي في٢ كانون الثاني ٢٠١١، مما إدى ذلك إلى اندلاع شرارة التظاهرات وخروج آلاف التونسيين الرافضين لتفشي البطالة وانعدام العدالة الاجتماعية، وهيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال ، لهذا تعد تونس البداية لانطلاق أحداث التغيير في المنطقة العربية، إذ وفرت العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة البيئة المناسبة لخروج مطالب الشعب التونسي إلى حيز الوجود، ومن ثم تطورت هذهِ الانتفاضة إلى الإطاحة بالرئيس التونسي وامتداد الثورة إلى بعض البلدان العربية في مصر وليبيا

(١) ماجد كيالي، التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١، ص٩٧-١٠٠.

واليمن وسورية، وبناءً على ذلك سيتم في هذا المبحث بيان كيفية اندلاع الثورة التونسية وأسبابها، مروراً بتوضيح مواقف الدول من الثورة، فضلاً عن أسباب نجاحها، وانتهاءً ببيان أوجه التشابه بين الثورة التونسية والمصرية.

المطلب الأول

اندلاع الثورة التونسية

(الأسباب، العوامل الفاعلة)

أولاً: الأوضاع العامة في تونس قبل التغيير

لقد خلفت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية في تونس حالة من البؤس والظلم والإقصاء السياسي وتهميش الاجتماعي، كلها عوامل متراكمة منذ تولي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي سدة الحكم، وعلى الرغم من تسجيل بعض التحسن طفيف، إلا ان السمات التي تطبع الوضع التونسي هي الفقر والبطالة، وهذا ما أدى إلى تفجر الأوضاع بثورة ١٤ جانفي ٢٠١١ نتيجة لعوامل عدة هي كالأتي[١]:

١- **الوضع السياسي** : يرى العديد من المحللين السياسيين ان النظام التونسي الذي ساد في العهد عهد بن علي هو نظام تسلطي، اذ لا تتوفر فيه معايير الديمقراطية المتمثلة في المشاركة السياسية، التعددية الحزبية، التداول السلمي على السلطة عن طريق انتخابات حرة وشفافة، اذ يبين الاستاذ (ميشال كامو) المتخصص بدراسة النظم السياسية ان النظام التونسي من الأنظمة السياسية العربية التي تمثل استثناء

(١) أميرة أحمد حرزلي، التحولات العربية في منطقة المتوسط: دراسة حالة الثورة التونسية، دراسة بحثية، المركز العربي الديمقراطي، برلين– المانيا، حزيران ٢٠١٨.

لموجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها الأنظمة التسلطية منذ السبعينات ، ويرتبط ذلك الفشل بشكل عام بـ :

أ- درجة النمو الاقتصادي و نمطه.

ب- العائدات النفطية التي توفر للدولة قدرات مالية مريحة تمكنها من امتصاص ازمتها السياسية و الاجتماعية.

ت- نمط التضامن السائد في المجتمع.

ث- طبيعة العلاقات السلطوية السائدة في الوسط العائلي.

ج- المعطى الثقافي المتأصل في الثقافة العربية، نسبة النمو الدموغرافي.

و إذا أسقطنا هذه المؤشرات على تونس نجد أنها ضمن الدول العربية الأكثر ترشحاً والمؤهلة لتحقيق انتقال ديمقراطي سلم، اذ تفيد بعض الدراسات بأن تونس كانت تحتل المركز التاسع ضمن الـ(٣٩) دولة في العالم التي بلورت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي في التسعينات ، إلا أن بنية التسلط السياسي أثبتت نسبية هذه المؤشرات، وأصبحت التسلطية في تونس تمثل استثناء ضمن الاستثناء العربي نفسه، و يرجع ذلك إلى تضارب بين تعدد المؤشرات الدافعة للانتقال نحو الديمقراطية واستقرار التسلط الذي طور قدرات فائقة على المناورة، وإعادة إنتاج نفسه مع المحافظة على خصائصه الهيكلية، ومن المفارقات التي يقوم عليها النظام السياسي التونسي هي الفكر الإصلاحي التحرري الذي يمتد إلى القرن (١٩) وتبلور في أفكار المصلحين أمثال (الطاهر حداد) الذي ينسب تخلف الدول العربية إلى الاستبداد السياسي، والحل في نظرهم هو الانخراط في الفكر الدستوري الديمقراطي التحرري الذي حقق تطور الدول الغربية؛ بالتالي شهدت تونس حركة اصلاحية مجسدة من خلال الاصدارات القانونية كعهد الامان لعام ١٨٥٨ و دستور

عام ١٨٦١، وتم تواصل المد الاصلاحي في عهد بورقيبة بقيام مجلس قومي تأسيسي منتخب في عام ١٩٥٦، ووضع المجلس دستور عام ١٩٥٦ الذي قامت عليه جمهورية تونس، لهذا فقد شهدت مرحلة بورقيبة العديد من الايجابيات منها بناء دولة حديثة وتعزيز روابط الوحدة الوطنية، وإصدار مجلة الأحوال الشخصية، إلا أن هذا لم يحل دون غلق المشاركة السياسية والقضاء على التعددية الحزبية، وفرض الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام بأنواعها.

ومن هذا المنطلق أسست حقبة بورقيبة لظاهرة الحكم الفردي وشخصنة السلطة، كما تميز الوضع في السبعينات بتأزم المناخ الاجتماعي وتوتر العلاقات داخل أنظمة الدولة والمنظمات المهنية، فضلاً عن تدهور صحة الرئيس بورقيبة وهذا ما استدعى مجيئ الرئيس بن علي إلى سدة الحكم ليرث جو الانسداد السياسي و التشنج الاجتماعي، كما وقد شهدت فترة بن علي ازدياد دائرة الفساد وتفاقمها، إذ كشفت الأزمة عن فساد النخبة الحاكمة في تونس، فقد أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة و الثروة مع غياب آليات المسألة والمحاسبة الديمقراطية إلى تفشي ظاهرة الفساد بشكل واسع، على سبيل المثال لا الحصر فساد النخبة الحاكمة وهيمنتها على المال والأعمال في تونس امتلاك صخر الماطري (زوج ابنة الرئيس بن علي) بنك الزيتونة أول بنك إسلامي في تونس ورئيس مجلس ادارة شركة نقل السيارات و امتلاكه لصحيفة الصباح الاوسع انتشارا في تونس، ووفقا لمعلومات اوردها " ويكليكس" انه تم مصادرة عقارات في مواقع رئيسة في تونس من مالكيها من قبل السلطات لمصلحة الاستعمالات الخاصة لصخر الماطري .

٢- **الوضع الاقتصادي والاجتماعي** : أن اندلاع الحراك الشعبي من ولاية سيدي بوزيد وانتقالها بعد ذلك إلى تالة ثم القصرين، قبل أن تصل إلى المدن المركزية في تونس وصفاقس يعبر

بشكل واضح عن أزمة نمو غير متكافئ وفجوة كبيرة بين المركز والاطراف فقد تركزت (٨٠%) من الاستثمارات الحكومية، لاسيّما في المناطق الساحلية الشمالية الشرقية للبلاد ، بينما عانت المحافظات الداخلية في العرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف، إذ وصلت معدّلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد الى (٣٠%)، ونتيجة لذلك شهدت تونس اتساعاً كبيراً في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية، فتونس تتمتع بقدرة شبابية، إذ يمثل الشباب تحت (٣٠) عاماً نحو نصف عدد سكان تونس التي تشهد توسعاً كبيراً في التعليم الجامعي ، فقد ارتفع عدد الخرجين من الجامعات ما يقارب الـ(٣٠ %)، وهذا ما خلق عدم توازن بين مخرجات التعليم التعليمية و متطلبات سوق العمل ، مما يحول دون التعامل الفعال مع مشكلة البطالة.

ثانياً: أسباب الثورة

أن هذا التحول الكبير في المطلب من أصلاح النظام إلى تغيير النظام قد جاء لجملة من الأسباب السياسية الاقتصادية والاجتماعية هي كالأتي[١]:-

- **أسباب سياسية**

أ- التمسك السلمي بالسلطة في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي الذي وظف التحول الديمقراطي والديمقراطية لصالح حزبه(التجمع الدستوري الديمقراطي) على حساب تهميش الأحزاب الأخر، مما أسفر عن استمراره بالسلطة لمدة خمسة دورات انتخابية.

(١) د. احمد فاضل جاسم داود، التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٧)، ٢٠١٣، ص٦٧-٨٠.

ب- التحول الديمقراطي الزائف والالتفاف على الديمقراطية، فقد بقى الحزب الحاكم هو المسيطر على الحكم منذ بداية التحول الديمقراطي في عام ١٩٩٠ وحتى رحيل(بن علي) عام ٢٠١٠، فالانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ عام ١٩٩٤، وعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤، وعام ٢٠٠٨ كلها شاهد على فوز الحزب الحاكم ورئيسه.

- **أسباب اقتصادية:**

أ_ البطالة وعدم توفر فرص عمل لمئات من العاطلين عن العمل بسبب الفساد وانتشار الرشوة وضعف الرقابة الوطنية وهدر أموال الدولة على مشروعات غير ذات جدوى، فقد شكلت قضية البطالة، أو التشغيل نقطة البداية في إثارة شرارة الثورة، ولاسيّما بعد قيام المواطن بوعزيزي في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ بحرق نفسه أمام الناس في مدينة بوزيدي لعدم قدرته على مزاولة عمله بعد إن قامت شرطية بصفعه وقالت له أرحل، فأصبح هذا شعار الجماهير المطالب برحيل الحكام ، إذ كانت نسبة البطالة في تونس عام ٢٠١٠ ما يقارب الـ(١٣%).

ب_ ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من الشباب مرتفعة التي بلغت عام ٢٠١٠ وقدرت بـ(٣٧,٧%).

ج _ الديون الخارجية فقد كان الدين الخارجي العام لهاعام ٢٠١٠ ما يقارب (٤٠%) ، وبالتالي بلغ عام ٢٠١١ وحسب بيانات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٤,٨٤٠مليار دولار).

- **أسباب اجتماعية**

أن تذويب الهوية الوطنية والقومية التي شكلت جوهر سياسة التبعية والولاء للخارج وتزايد الفجوة الاجتماعية بسبب تزايد الفقر والجهل الممنهج، كما أن النظام التربوي ساهم

في نشر ثقافة الخنوع وفقدان الهوية واعتلت ثقافة الاستهلاك، فضلاً عن غياب العدالة الاجتماعية التي عاشتها تونس بسبب انتشار الفقر والتفاوت المعيشي وتراجع السياسات التنموية التي اتبعتها النخب السياسية منذ عقد السبعينيات القرن الماضي عن تحقيق أهدافها بالشكل الكامل ؛ وأن هذه الأسباب مجتمعة قد أنتجت حالة المعاناة العامة من البؤس والتهميش إلى المهانة وازدراء الحقوق وانتهاك الكرامة الإنسانية عبر سعي النخب السياسية الحاكمة وبشكل مستمر إلى تعزيز آلية القمع وتعميم الموانع والقيود وبالشكل الذي اعتبرت السلطة السياسية الحاكمة نفسها أن لها وحدها أن تقرر متى وكيف تتحكم في توزيع الموارد العامة تبعاً لأولويات تمسكها بالسلطة السياسية.

ثالثاً: الفواعل الوطنية المؤثرة في الثورة التونسية

١ – دور الشباب

في تونس التي اندلعت منها الشرارة الأولى للطوفان الشعبي الثوري العربى، كان الشباب هم المحرك والقائد بعدما فجرت حادثة الشاب (محمد البوعزيزى) ثورة الياسمين، التي أطاحت بثلاثة وعشرين عاماً من حكم الرئيس بن علي فى ثلاثين يوم، إذ شاطر تونسيو المهجر من الشباب ابناء وطنهم من خلال التظاهرات المتواصلة في العواصم الأوربية، والتي رافقتها ضغوط اللوبي التونسي هناك على الحكومات والمنظمات الحقوقية الغربية عبر وسائل الإعلام والقنوات السياسية الرسمية المتاحة، ويبدو أن رغبة الشباب التونسي الثائر فى التغيير قد تجاوزت رفضه القوالب الفكرية والوسائط السياسية التقليدية لتطال حتى الشعارات، أو التسميات التى حاول بعض المراقبين فى الداخل والخارج إلصاقها بالثورة، فلقد أبدى قطاع كبير من التونسيين قلقهم من التسمية

التي اعتمدتها وسائل إعلام عربية وأجنبية عدة لثورتهم وهي (ثورة الياسمين)، وعدوها إساءة لدماء الشهداء، لاسيمّا وأن تلك التسمية قد تم إطلاقها من جانب صحافي فرنسي فيما مضى على انقلاب الرئيس المخلوع في العام ١٩٨٧ على سلفه الحبيب بورقيبة ، ويرى التونسيون على اختلاف ثقافاتهم وتوجهاتهم ، أن ما قاموا به في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ، إنما هو ثورة من أجل الكرامة و الحرية ، ومن ثم يفضلون أن تسمى ثورتهم بـ(ثورة الكرامة)[١].

٢- دور المؤسسة العسكرية

على الرغم من أن تونس تغيب فيها المؤسسة العسكرية بشكل كامل وهذا ناتج عن الممارسات التعسفية للنظام التونسي البوليسي، وهذا نتج عنه وجود بعض التجاوزات وانفلات الأمور من أيدي السلطات التونسية في كثير من الاحيان، لأن دور مؤسسة الجيش في أي دولة هو حماية مصالح والدولة وسيادته، إلا أنه في ثورة الياسمين أدى الجيش دوراً مفصلياً في نجاحها وفرار بن علي إلى السعودية عقب اتخاذ الجنرالات بتونس قرار الحيادالإيجابي، إذ عملوا على حراسة مؤسسات الدولة الاستراتيجية ، ولم يرضخوا لطلب بن علي التدخل بالقوة لتفريق المتظاهرين، فلم يجد النظام سوى التخلي على السلطة والهروب خوفاً من المحاكمات وغيرها[٢].

٣- الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني

(١) بشير عبد الفتاح، الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١، ص٢٩-٣٠.

(٢) د. أحمد بودراع، للفهم محاولة الربيع العربي ثورات فشل، مجلة الجيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب، العدد(١١)، تشرين الأول ٢٠١١، ص ٥٦-٥٧.

اضطلعت الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بدور فاعل ومؤثر في الثورة التونسية من خلال التذكير بالأهداف ومساعي الثورة التونسية الداعية إلى الوعي بمقدرات البلاد ودور مكونات الشعب من شباب ونساء في الحفاظ على البلاد، فقد عملت على اجراء لقاءات وملتقيات وتؤكد بوجوب الشرعية التي تحمي وتحترم حقوق الشعب وحرياته السياسية والمدنية وضرورة احترام القانون الداخلي للبلاد، كما نوهت على وجوب رفع الظلم والاستبداد، لاسيّما الفساد المستشري في البلاد واستعملت لذلك كل الوسائل السلمية المتاحة لتجسيد أهدافها، فأخذت من الشارع التونسي أداة لذلك بالتظاهر فيه ورفع الصوت عالياً بعبارات الإصلاح، أو الرحيل شعاراً لها في البداية وجهت المظاهرات بالقمع ، إلا أنها فضلت رحيل النظام المستبد وسقوطه، ثم انها ما زالت تعمل على تصليح القوانين بما يتلائم مع الوضع الجديد[1].

المطلب الثاني

مواقف الدول تجاه الثورة التونسية

أولاً: المواقف الإقليمية

١ – الموقف التركي

في بداية الأحداث في تونس اتخذت تركيا موقفاً حذراً، تطور نسبياً مع انتقال شرارة الثورة إلى مصر، إذ انضمت أنقرة إلى المطالبات الدولية في دعوة النظام القائم إلى ادخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية شباط ٢٠١١، وهو ما يعد تحولاً نوعياً في

(١) أميرة أحمد حرزلي، مصدر سبق ذكره.

السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، غير مرتبطة في شكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة [١].

٢- الموقف الإيراني

أخذ الموقف الإيراني يتبلور ويتضح باتجاه التأييد والمساندة للثورة التونسية حتى إسقاط نظام الحكم في تونس، إذ كانت مواقف إيران مواقف مؤيدة وواضحة من التغيير في تونس، لكونها أفرزت حالة مطمئنة لإيران على عكس الغربيين الذين توقعوا انهيار محور الاعتدال المتمثل بالحركات الإسلامية أيضاً، ففي ظل أوضاع التغيير السائدة في تونس أعرب المرشد الأعلى (علي الخامنئي) عن ارتياحه لما يجري في تونس وفي المنطقة وفي العالم ككل، إذ أكد على: "أن تاريخ العالم وتاريخ البشرية اليوم يسير في منعطف تاريخي كبير ونحو عصر جديد راح يبدأ في العالم كله، فالبلدان الإسلامية اليوم أقامت ثورات ضد الديكتاتورية العميلة وهذه مقدمات للثورة على الديكتاتورية العالمية والدولية فهذه الشعوب الثائرة بما فيها تونس إنما تسير نحو إسقاط هذه الديكتاتوريات العميلة وسيطرة الشعوب وحريتها وسيادة القيم المعنوية والإلهية"، ونتيجة للمواقف المؤيدة التي تبنتها إيران كانت النظرة التونسية إلى إيران لا تختلف عن الإدراك الإيراني تجاه التغيير وذلك ما يتضح من تأكيد (راشد الغنوشي) رئيس حركة النهضة في تونس من خلال مقال له بعنوان (إيران خطر على من) يعتقد فيه إن إيران ليست الخطر الأكبر على الدول العربية، أو الخليجية أنما الخطر يكمن في إسرائيل، على اعتبار أن إيران تدعم حركات المقاومة في المنطقة وأثبتت عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وصوبت جل

(١) د. أياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة تركيا انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٦)،٢٠١٣، ص٦.

نشاطاتها نحو إسرائيل، ولهذا أعلنت إيران دعمها التغيير في تونس وذلك بسبب العلاقات بين البلدين والتي مرت بمرحلة الأزمة بسبب علاقات النظام التونسي السابق مع التيار الإسلامي، ولاسيّما قادة حركة النهضة الإسلامية والتي كان منبعها العلاقة مع إيران، ولا شك أن الثورة التونسية شكلت مفاجئة سارة لإيران لكونها أطاحت بنظام الرئيس (زين العابدين بن علي) فالسيد الخامنئي أكد على همجية وظلم ووحشية النظام التونسي عندما قال: "الشعب التونسي استطاع أن يطرد الحاكم الخائن المنقاد للولايات المتحدة الأمريكية والمجاهر بعدائه للدين ،كما أن من الخطأ الظن بان هذه هي النتيجة المطلوبة من سقوط النظام ،فالنظام العميل لا يخرج ولا يسقط بخروج المكشوفين من رموزه فلو حل محل هذه الرموز بطائنها لما تغير شيء بل أنه نفس الشراك الذي ينصب أمام الأمة والشعب))، ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن الموقف الإيراني المساند للثورة التونسية قد أسهم مستقبلاً في تطوير العلاقة بين البلدين ولاسيّما ،إذ أفضى التحول الديموقراطي الجديد إلى إعطاء هامش من الحرية السياسية للتيار الإسلامي بقيادة حركة النهضة ،خصوصاً أن الحركة سبق أن عبرت من خلال تصريحات قادتها قبل أن تعترف بها الحكومة التونسية المؤقتة مباشرة بعد استقالة محمد الغنوشي عن دعمها لإيران في صراعها ضد الغرب[1].

٣-موقف جامعة الدول العربية

تعرضت جامعة الدول العربية لكثير من الانتقادات بسبب تراجع دورها ومكانتها وبقيت عاجزة عن اتخاذ أي قرار في الشأن التونسي، وبقيت تنتظر عما تسفر عنه الأحداث حتى أعلنت في النهاية على أن ما يجري في تونس هو شأن محلي داخلي، ولو تُحدث ثورة الربيع العربي في

(١) رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٤، ص٩٥-١٠٠.

تونس قلقاً كبيراً لدى دول الخليج العربية في البداية التي رأت فيها حركة تغيير وإصلاح، وأتجهت نحو مساعدتها اقتصادياً ومالياً، وقدمت قطر مليار دولار قرضاً لتونس، كما أبرمت (١٠) اتفاقيات مع تونس للاستثمار في مجال النفط والغاز، وأقرت السعودية عن طريق صندوق التنمية السعودي ثلاث اتفاقيات قروض إنمائية ميسرة بتموي إجمالي قيمته (٢٢٠) مليون دولار، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تأييد قطر للثورة في تونس كان قوياً وبلا تحفظات[١].

ثانياً: المواقف الدولية

١- الموقف الفرنسي

لقد كانت فرنسا تعد زين العابدين بن علي حصناً منيعاً ضد الأصولية الإسلامية باعتباره صديق العلمانية وحليفاً جيداً للحرب على الإرهاب وعدم الإستقرار في المنطقة، فضلاً عن وجود كم هائل من المعاملات التجارية والاستثمارات بين الدولتين، لذلك اتسم الموقف الفرنسي في بداية اندلاع أحداث التغيير في تونس بالتحفظ وعدم توجيه الانتقادات إلى النظام التونسي برئاسة زين العابدين بن علي، ما جعل الكثير من التونسيين يتساءلون عن سر هذا الصمت الفرنسي اتجاه مطالبهم بالحرية والديمقراطية, مع أن فرنسا من الدول السباقة في مناصرة الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إلا أنه في حالة تونس كاد الصمت الفرنسي أن يتحول إلى مساعدة فرنسية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية اقترحتها وزيرة الخارجية الفرنسية آنذاك (ميشيل اليوماري) على البرلمان الفرنسي، عن طريق تقديم الخبرة الأمنية الفرنسية لقمع التظاهرات في تونس، بحجة ضرورة الحفاظ على الأمن والإستقرار في المنطقة، إلا أن اقتراحها واجه معارضة كبيرة من قوى اليسار الفرنسي باعتباره يسيئ إلى فرنسا كونها الدولة المناصرة لحقوق الإنسان

(١) سلام أحمد سواعير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧-٢٨.

فعندما أصبح تغيير النظام السياسي في تونس أمراً واقع، رأت فرنسا أن عليها القيام بخطوات فعلية تجعل فيها مجرى الأحداث في تونس يكون لصالحها، فنرى أنها سرعان ما تخلت عن دعم حليفها زين العابدين بن علي, وأصبحت سياستها اتجاه أحداث التغيير في تونس أكثر إيجابية عن طريق دعم وتأييد تطلعات الشعب التونسي للانفتاح والديمقراطية، واعتبرت فرنسا أن استعمال العنف ضد المدنيين أمراً غير مقبول[١]، ومن هذا المنطلق كانت أولى الخطوات الفعلية المعبرة عن التحول في السياسة الفرنسية اتجاه أحداث التغيير في تونس هي:-

أ- إعلان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في ٢٧ شباط ٢٠١١ عن تعديل وزاري في الحكومة الفرنسية، عين بموجبه الان جوبيه وزيراً للخارجية، خلفاً للوزيرة (ميشيل اليوماري) التي عرفت بموقفها المتشدد من الاحتجاجات الشعبية التونسية، إذ تسببت سياستها المتشددة في إلحاق الضرر بالدبلوماسية الفرنسية ومواجهة فرنسا العديد من الانتقادات في المنطقة العربية[٢]، لذلك فإن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أراد من ذلك التعديل الوزاري إعادة المصداقية للدبلوماسية الفرنسية، وانتهاج فرنسا سياسة جديدة في شمال أفريقيا تقوم على مساندة حركات التغيير المطالبة بتحقيق الحرية والديمقراطية، وتعوض ما فاتها في المرحلة المقبلة بعد التغيير بسبب ابتعادها في البداية عن مجريات أحداث التغيير في تونس[٣].

(١) أماني خالد عبد الهادي الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤-١٦٦.

(٢) مجموعة باحثين، حال الأمة العربية ٢٠١٠م – ٢٠١١م : رياح التغيير، تحرير: أحمد يوسف أحمد – نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ، ص ١٦٠.

(٣) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٢، ص ٣٤.

ب- رفضت فرنسا طلب اللجوء للرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وعائلته بعد أن كان ذلك الأمر احتمالاً وارداً بحكم الصداقة القوية بين الدولتين[١].

وعلى هذا الأساس فأن فرنسا عندما رأت أن تغيير نظام زين العابدين بن علي أصبح أمراً واقعاً، وأن الإستمرار في دعمه يضر بالمصالح الفرنسية في تونس، كان لابد من تعديل صورة فرنسا أمام الشعب التونسي، وذلك في دعمها ووقوفها إلى جانب عملية التغيير، الذي أصبح ضرورة رئيسة بحكم مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية في تونس، وأن تعود لتظهر بمظهر المدافع عن الحرية وحقوق الإنسان، وأن الخطوات التي إتخذتها فرنسا اتجاه عملية التغيير في تونس هي من أجل استعادة ثقة الشعب التونسي بفرنسا من جديد، ما يفسح لها المجال في أن يكون لها دور مؤثر في المرحلة الانتقالية التونسية، ومن أجل صياغة نظام سياسي ودستور جديد لا تتعارض مبادئه مع مصالح فرنسا في تونس، لأن الهاجس الفرنسي من التغيير في تونس يكمن في احتمال أن يؤدي تغيير النظام السياسي التونسي إلى إقامة نظام سياسي يكون ملاذاً آمناً للجماعات الإسلامية المتطرفة المعادية للغرب،ما يؤثر بشكل سلبي على المصالح الفرنسية في تونس، وأحتمال تصاعد العمليات الإرهابية في المنطقة وانتقالها إلى أوروبا بحكم القرب الجغرافي لتونس من أوروبا، فضلاً عن انتشار الهجرة غير الشرعية التي تثير المخاوف الفرنسية جراء حالة عدم الإستقرار في المنطقة العربية[٢].

٢- موقف الاتحاد الأوربي

قد ظهر تفاجئ الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية الرد على الربيع العربي من خلال عدم التوافق في الأراء بين العواصم الأوروبية المختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا،

(١) مجموعة باحثين، حال الأمة العربية ٢٠١٠م – ٢٠١١م : رياح التغيير، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.
(٢) أماني خالد عبد الهادي الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧-١٦٨.

وفرنسا، الذي أظهر الارتباك والحيرة الأوروبية والأمريكية، إذ أن السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة وكذلك الأمريكية تعد هدف صعب المنال؛ ففي حالة تونس بعد بضعة أيام من التخبط والحيرة، ارتفع صوت الاتحاد الأوروبي لدعم الثورة، بعدها نشأ خلاف على الفور بين إيطاليا وفرنسا وبلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي، في أعقاب تدافع المهاجرين إلى إحدى الجزر الإيطالية، إذ بلغ إجمالي المهاجرين من تونس إلى الاتحاد الأوروبي ما يقارب الـ(٢٨) الف شخص ، وهي العملية التي شاركت فيها المفوضية العليا للأُمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وكان رد الاتحاد الأوروبي للانتفاضة التونسية متفاجئاً جداً وغير دقيق، فقد سعت بعض الدول الأعضاء، مثل فرنسا ، وإيطاليا بنشاط للتخفيف من انتقاد النظام التونسي وتوفير المعدات لمكافحة الاحتجاجات، لهذا أظهر الاتحاد الأوروبي موقفه من الانتفاضة التونسية بصورة غير متجانسة ومتناغمة، في حين أن الغالبية العظمى من حكومات دول الاتحاد الأوروبي اختارت نهج الانتظار والترقب، حتى لا تخسر النظام التونسي وتسيء إليه في حالة عدم نجاح الثورة التونسية، وبعد انتصار أولى الثورات الشعبية العربية على النظام الحاكم في تونس مع نهاية العام ٢٠١١ ، وتنحي الرئيس عن الحكم واجراء انتخابات رئاسية في تونس مما يدل على نجاح الثورة والانتصار إرادة الشعب[١]، لذلك أعرب مراقبوا الاتحاد الاوروبي عن اهتماهم الشديد بما يجري في تونس ، ومظاهر الارتباك ترجمت في سياسته الخارجية لما كان للنظام التونسي السابق مكانة كبيرة عنده؛ وبالتالي فإن ضعفا ما و ارتباكاً خلفه الاتحاد الاوروبي ما جسد في عدة تحفظات أعلنها سابقاً وبطء في اتخاذ قرار بشأن الوضع في تونس[٢].

(١) سلام أحمد سواعير، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(٢) أميرة أحمد حرزلي، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثالث

نجاح الثورة التونسية: دوافع ونتائج

لقد بدأت ثورات الربيع العربي في تونس، وفي بادئ الأمر كانت تبدو الصورة من الخارج هادئة، إلا أن اندلعت التظاهرات والاحتجاجات واجتاحت المدن الرئيسية حتى اتضحت الصورة الحقيقية من هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانعزال النظام الحاكم عن الأغلبية العظمى من الشعب، وسرعان ما أدرك الرئيس زين العابدين بن علي أن الموقف تخطى حواجز العلاج وانطلقت مطالب التغيير فترك الحكم والبلاد وآثر السلامة في ملجئه بعيداً عن الاحتكاك المباشر بالتيارات الثائرة ضده، واستطاع التيار الإسلامي، بتصدر حزب النهضة الإسلامي، أن يعتلي الثورة وأن يوجه المسار نحو مفهوم ذي مرجعية إسلامية، ولم يقلق هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إزاء تأكيد قيادات حزب النهضة بالتزامهم بأساسيات السياسة التونسية الداخلية والخارجية واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي سبق أن وقعتها الحكومة التونسية السابقة، واحترام حقوق الإنسان، والحريات العامة، والديمقراطية، وحقوق المرأة من جانب، ومن جانب أخر عوامل الاحتقان العام في تونس التي تتمثل في عدم إنجاز نتائج إيجابية في التحقيقات بشأن أعمال العنف التي جرت خلال الثورة، و قوة التيار السلفي في مواجهة التيار الليبرالي وتمسكه ببعض الجزئيات فيما يسميه حكم الشريعة، وهي في معظمها عادات وتقاليد مرتبطة بثقافات معينة في مراحل تاريخية تجاوزها تطور الحياة في المجتمع الإسلامي ذاته[١].

ومن هذا المنطلق كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في

(١) رخا أحمد حسن، ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي دولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥٤)، صيف٢٠١٣، ص٣٢-٣٥.

أوساط الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيرا الفساد، كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة في تونس، إذ أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استعملت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة، وقيل إن سبع عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة، أو مصاهرة بعائلة الرئيس بن علي، وفي مقدمتها عائلة زوجته (ليلي الطرابلسي)، التي أصبحت تتحكم في السياسة والاقتصاد، كذلك ترددت أنباء عن وجود خطط لنقل السلطة في مرحلة قادمة إلى زوجة، أو صهر الرئيس، مما عمق من أزمة شرعية النظام السياسي في تونس في السنوات الأخيرة، نستنتج من ذلك أن نجاح الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي كالأتي[1]:-

أولاً:- وجود ظروف موضوعية مؤاتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس، وفي مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس.

ثانياً:- الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي في الأسابيع الأربعة الأخيرة، فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب المتعطل عن العمل، فإن التفاف الأحزاب السياسية، والمنظمات الحقوقية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمثقفين، والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد علي توسيع نطاق الانتفاضة

(١) د. دنيا شحاته، ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الأستراتيجية والسياسية، مصر، العدد(١٨٤)، نيسان ٢٠١١، ص٢٠.

التونسية طبقياً ومناطقياً، مما أدي إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.

ثالثاً:- وربما الأهم الذي ساعد على إنجاح الثورة التونسية، هو ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة، لاسيّما بين المجموعة المحيطة بـ(بن علي) وأسرته وبين المؤسسة العسكرية، التي رفضت أن تستعمل القوة ضد المتظاهرين.

المطلب الرابع

التشابه بين الثورة المصرية والتونسية

مع إحراق الشاب التونسي محمد بوعزيزي نفسه في تونس ، بدأت نظرائه في الدول العربية الأخرى تتطلع إليها وإلى أحوالها، ومن هنا بدأ البعد الإقليمي في الظهور والتأثير، إذ أصبحت تونس نموذجاً تتخاطفه الشعوب، فجاء الأثر الإقليمي للتغيرات في المنطقة على مستويين هما :

أولاً: المستوى الشعبي : ظهر بشكل مباشر بعد الحالة التونسية، إذ أخذت ظاهرة الانتشار وانتقال العدوى في إنتاج تأثيراتها على الدول الأخرى، وكان منظمو الاحتجاجات في مصر يتلقون نصائح وإرشادات أسلافهم التونسيين عبر شبكة المعلومات الدولية وتحديداً بواسطة شبكة التواصل الاجتماعي (Face Book)، وقد مثل النموذجان التونسي ثم المصري في التغيير السلمي للسلطة إغراء شديداً ومصدر اطمئنان للشعوب الأخرى، مما ولد اندفاعاً في الحركات الاحتجاجية تخلت بموجبه عن كثير من أوجه الحذر والحيطة التي اتخذت في حالتي تونس ومصر، بيد أن العامل الإقليمي المشار إليه لم يلبث أن تراجع زخمه مع الانشغال الداخلي في تونس ومصر بالمرحلة الانتقالية واستحقاقات التغيير، فضلاً عن تغير طريقة التعاطي الرسمي في الدول الأخرى مع الاحتجاجات، إذ جاء رد الفعل عنيفاً وصارماً من جانب أنظمة الحكم في ليبيا واليمن وسورية والبحرين ، مما فرض قيوداً شديدة عرقلت استمرار التداعي الإقليمي للثورات.

ثانياً: المستوى الرسمي :لم تظهر بشكل واضح تأثيرات، أو ملامح تدخل إقليمي في الثورة التونسية، إلا أنه مع تفجر الاحتجاجات في مصر، لاسيّما مع تفاقم الأزمة ووصول المطالب الشعبية إلى حد المطالبة برحيل الرئيس المصري(١).

لذلك ففي تونس اتخذ مسار الثورة طريقاً مشابهاً لمسار الثورة المصرية، وإن اختلف في بعض التفاصيل، فقد نفي رئيس الحكومة التونسية المؤقتة (الباجى قائد السبسي) ، في خطاب ألقاه في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢ الاتهامات الموجهة لحكومته بالتلكؤ في إنجاز الاستحقاقات المتعلقة بمحاسبة رموز الفساد وإصلاح القضاء ، قائلاً أمام عدد من قيادات الأحزاب السياسية وممثلي مختلف مكونات المجتمع المدني:" إن الحكومة الانتقالية لن تتخلى عن تعهداتها بإيصال تونس إلى بر الأمان، وستواصل القيام بمهامها حتى انتخاب المجلس الوطنى التأسيسي في٢٣ تشرين الثانى ٢٠١١(٢).

مما سبق يتضح أنه في بلدين عربيين كتونس ومصر، كلاهما نامي اقتصادياً ومتخلف سياسياً، تمكن جيل جديد من الشباب، لديه مهارة التواصل الإعلامي عبر الفضاء الإلكتروني من صناعة الحدث الكبير، الذي قد يختلف البعض حول تسميته (انتفاضة، ثورة، حركة)، إلا أنه يتفق الجميع على كونه حدثا كبيراً مفاجئاً ، صنعته ملابسات اقتصادية وسياسية ولكنه لم يكن ممكناً عملياً وتنظيمياً من القدرة التواصلية للإعلام الافتراضي التواصلي الجديد، فقد انطلقت ثورة الغضب من شرارة تكنولوجية، سرعان ما امتدت إلى شتى أنحاء الفضاء الإعلام الافتراضي غير المحدود، ولذا كان الجيل الشاب، المستوعب لهذه الأداة والمتفاعل معها هو الحامل الاجتماعي،

(١) سامح راشد، شرق أوسط جديد قديم ...الخريطة الإقليمية في عصر الثورات، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١، ص٤٤-٤٥.

(٢) د. مصطفى عبد العزيز مرسي، الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الإدوار الإقليمية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٧)، خريف٢٠١١، ص١٨.

وهو سيد الموقف فى الحدث المصري، كما كان فى الحدث التونسي، إذ تمكن ذلك الجيل الرائع من الشباب، الأكثر وعياً بما يجرى فى العالم، والأكثر حرصاً على طلب الحرية، من تحقيق نوع من التكتل الافتراضي الواسع فيما بينهم، وعبر تمهيدات وخطوات جزئية استمرت طوال عامين، تم من خلالها اكتساب نوعاً من الثقة ومراكمة قدراً من الخبرة، جاءت لحظة الانطلاق من الواقع الافتراضي المتخيل، إلى الواقع التاريخي المعاش، لذا لقد قرروا المخاطرة، ودفعوا ثمنها، وعندها فتح الطريق إلى قلب التاريخ، وعلى هذا النحو تمثل الثورتان المصرية والتونسية نموذجاً مثالياً لثورات(عصر ما بعد الحداثة)، لهذا تحدث كثيرون لاسيّما عن ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير وعن كيفية وقوعها من دون قيادة واضحة لها، أو إيديولوجية تحكمها، إذ خلت الثورة المصرية مما يسمى فى أدب الثورات الحديثة بـ(الانتلجنسيا)، تلك الطبقة المثقفة المناضلة القادرة على نشر الوعي الثوري وقيادته وترشيده، كما خلت أيضاً من ذلك التنظيم الطليعي الحزبي/النقابي / الإيديولوجي القادر على حشد الآخرين وتنظيمهم وصياغة أهدافهم، وعلى استسلام السلطة حال نجاح الثورة، كما كان البلاشفة مثلا إبان الثورة الشيوعية، ويمكن تعليل نجاحها ، أو تفسيره على الرغم من ذلك الضعف البنيوي تفسيراً يستند إلى النظرية الثقافية لـ (ما بعد الحداثة)، تلك التي تنفى مطلقات الحداثة، وعلى رأسها مركزية الذات الفردية ، وعلى هذا الأساس ساهمت تلك السمات ما بعد الحداثية فى نجاح الثورتين خصوصاً المصرية مبدئياً، إذ هبت العاصفة من داخل العالم الافتراضي على النظام السياسي المتجمد الذي لم يتوقعها، ولم يحسب لها حساباً جاداً، فإذا بها تهزمه وتكشف عجزه أمام قوة، تفر من بين يديه رغم حضورها المؤكد، فلا رأس لها يستطيع الوصول إليه سواء لقمعه، أو لمفاوضته، أو حتى لمساومته، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى عبء عليها تمثل فى بطء حركتها، أو عدم جذريتها، ذلك أن الأفكار، مهما كانت

جاذبيتها، لا تستطيع سوى أن تلهم وتحفز إلا أنها لا تستطيع أن تحكم وأن تبنى نظاماً جديداً يظل بحاجة إلى قيادة مباشرة فى عالم واقعي وليس افتراضي، وهى القيادة غير القائمة ولا الجاهزة، ومن ثم كانت مفارقات ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير بالذات والتي تدفع البعض على القول بأنها نصف ثورة لأنها لم تتسلم الحكم والقيادة، إلا أن الحقيقة أنها ثورة من طراز جديد استعملت آليات محددة (ما بعد الحداثة) لم تعد قادرة على الانقلاب عليها ولا التنكر لها، وربما لهذا السبب تعيش مصر بحق حالة من ديكتاتورية الجماهير، إذ خضعت الحكومة المؤقتة لحركة الجماهير الواسعة، التي تعتقد كلها أنها صاحبت الثورة، وتطرح عليها مطالبها بإصرار كبير وثقة أكبر فى مشروعيتها لأن الحكم على تلك المطالب وفى تحديد مدى مشروعيتها ليس القيادة المركزية ولا الحكومة القائمة بل الجماهير نفسها، الأمر الذى يخلق العديد من الصعوبات ويثير الكثير من المخاوف إزاء مرحلة الانتقال الصعب إلى الدولة الديمقراطية[١].

(١) صلاح سالم، مسارات وآفاق موجة التحرر العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١، ص٣٤-٣٦.

الفصل الثالث

ثورة شباط ٢٠١١ وتغيير النظام الليبي

في شباط عام ٢٠١١ تم شنّ حملة عسكرية ضد النظام الليبي السابق من قبل جماعات من الثوار التي كانت منسّقة بشكل رمزي من قبل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت (وهو الهيئة السياسية التي كانت تحكم الدولة خلال الثورة)، والذي كان ولاءه لمجموعات متنوعة من الأطراف والقضايا الإقليمية والمحلية والأيديولوجية؛ وفي أثناء الثورة استطاع المجلس الوطني الانتقالي والذي كان مرتكزاً في البداية في بنغازي أن يؤسس نفسه كممثل شرعي للشعب الليبي، واستندت الكثير من شرعية المجلس الوطني الانتقالي في البداية على قدرته على حشد الدعم الدولي بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) سريعاً الى جانبه لتغيير النظام السياسي الليبي، مما أدى إلى تداعيات كبيرة أبرزها سقوط معمر القذافي الذي حكم ليبيا طيلة المدة (١٩٦٩-٢٠١١)؛ وما اعقب هذا السقوط من تداعيات سياسية، وأمنية، وأجتماعية ما زالت تعاني منها ليبيا حتى وقتنا الحاضر، وبناءً على ذلك سيتم ضمن هذا الفصل توضيح الأزمة الليبية من حيث طبيعتها وأسبابها، مروراً بتوضيح مواقف الدول تجاه الثورة الليبية، انتهاءً ببيان ليبيا بعد التغيير.

المبحث الأول

الأزمة الليبية

(طبيعتها، أسبابها)

في كل ثورة هناك عوامل داخلية وخارجية تدفع بأتجاه الثورة، وفي الحالة الليبية هناك عوامل ومسببات كثيرة أدت إلى تفاقم الأزمة وتحولها من مجرد انتفاضة وأحتجاج إلى حالة من التمرد والعصيان إلى حد وصفها بالحرب المتعددة الأبعاد فهي ذات طبيعة سياسية، ثم أصبحت إنسانية بعد تدويلها، لذلك سيتم في هذه المبحث تناول الأزمة الليبية عبر مطلبين الأول يوضح أسباب الثورة، أما المطلب الثاني يبين اندلاع الثورة من حيث طبيعتها ونتائجها.

المطلب الأول

اسباب الثورة

لابد من عرض أسباب الثورة والتي دفعت بالقضية إلى التدويل، وهي كالأتي:-

أولاً: أسباب داخلية

١- **تاريخياً:** وجود تنافس كبير بين الشرق والغرب الليبي، إذ يوصف بالصراع المناطقي حول النفوذ، فقد ساند الشرق خصوصاً بنغازي معمر القذافي في الأطاحة بالنظام الملكي، إلا أنه فيما بعد أصبحت مركزاً للتمرد والتوتر ومصدراً للأنقلابات ضده، بسبب سياسته القمعية الأقصائية.

٢- **اجتماعياً وثقافياً:**

أ- **البناء الطبقي:** أحد مميزات النظام الليبي الذي كرسه معمر القذافي ، إذ توجد ثلاث طبقات أولها الطبقة المتسلطة وهي الطبقة الحاكمة وهي الطبقة الحاكمة التي

تتميز بالتفوق من حيث الثروة والنفوذ وهي غير خاضعة للقانون، وطبقة التجار والمستقلين عن النظام وهي الطبقة التي حاربتها الطبقة الحاكمة وصادرت أموالها، وطبقة العامة فهي لا تملك لا سلطة ولا ثروة.

ب-**التغيير الديمغرافي:** ساهم ازدياد شريحة الشباب الأقل من (٢٥) عام في المجتمع الليبي بنسبة ما يقارب(٨٠%) وانفتاحهم على العالم الخارجي ، في زيادة الوعي ورفض تقبل التناقضات التي كرسها معمر القذافي.

ت-**ثقافة مغيبة:** أن سيطرة النظام على الكثير من القيم الثقافية في المجتمع إدى إلى زيادة الأمية وانخفاض مستوى التعليم مما أثر على المجتمع الليبي، كما منع قيام أي معارضة مما انتج مجتمعاً منغلقاً .

٣- **إنسانياً:** التي تتمثل بتدهور حقوق الانسان والحريات العامة، إذ توضح مجزرة أبو سليم في عام ١٩٩٦ انتهاك النظام لحقوق الانسان وقمع الحريات، فلم يتضح مصير المئات من حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

٤- **اقتصادياً:** تبنى نوع من اشتراكية العالم الثالث، إذ يؤكد أن الشعب شريك في الأنتاج وليس أجير، مع سيطرة العمال على المؤسسات الأقتصادية وتوزيع عادل للثورة، إلا انه مع تحكم الدولة بالمراكز التجارية مما يعني نظام اقتصادي مركزي على غرار النظام السياسي المركزي، لأن اقتصاد الريع ليس دائماً في خدمة الديكتاتورية، إذ أن أسعار النفط في السوق العالمية وسوء علاقة النظام بالدول الغربية نتيجة سياسة العداء جعل من معمر القذافي يتخذ أجراءات تقشف لمواجهة

تدني الموارد المالية مما أثار استياء الشعب وغضبه مطالبين بتحسين مستوى المعيشة[١].

٥- **سياسياً:** أن هيكلية الدولة الليبية مبنية على أساس قبلي من خلال تحالف قبيلة (القذافة) مع قبيلتي (ورفلة) و(مقراحة) اللتين تقدمان الداعم الكامل للنظام، لهذا حكم القذافي أربعة عقود استناداً إلى معادلة قبلية واضحة، فقبيلة (القذاذفة) التي ينحدر منها معمر القذافي هي معقل رأس النظام وتسيطر على أجهزة الأمن والمليشيات التابعة له ولولا انضمام معظم القبائل إلى الثورة لما أمكن الإطاحة بالقذافي ونظامه، ويعتقد البعض أن انضمام قبيلة" ورفلة "إلى الثوار وهي أكبر قبائل المنطقة الغربية ، والتحاق قبيلة (ترهونة) بها هو الذي قلب الموازين لمصلحة الثورة إلى القبائل الأخرى مثل قبيلة (الزوية) التي تقطن جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبيلة (بني وليد) التي بادرت إلى سحب أبنائها من القوات الأمنية وقد لجأ النظام والمجلس الوطني الانتقالي إلى هذا البعد القبائلي للتأكيد على حجم الدعم الذي يحظى به من القبائل، فأعلن المجلس في بدايات شهر أيار/مايو ٢٠١١ عن تلقيه دعما من خلال بيان (ستين قبيلة ليبية) رداً على ترويج النظام لتلقيه الدعم من نحو ألفي قبيلة، وانطلاقاً من ذلك فإن الولاءات القبلية إدت دوراً رئيساً في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للبلد [٢].

(١) نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي ٢٠١٢-٢٠١٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٧، ص١٧٠-١٧٣.

(٢) طلال عتريسي، تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٨)، شتاء ٢٠١١، ص٣٥.

ومن هذا المنطلق لعل المسببات الداخلية عملت على بلورة رؤى التغيير من الداخل نتيجة الأوضاع التي مرت بها ليبيا، إذ برزت عوامل التغيير وهي الركود السياسي والجمود المجتمعي، ومنع العمل السياسي وغياب الأحزاب وتحريمها وتجريم إقامتها وتأسيسها، وغياب الحريات العامة العامة والجمعيات والمنتديات الأهلية والثقافية، وعدم النزاهة المشوبة بالفساد التي تراكمت من الطبقة العليا لتصل إلى الأدنى، وأعطت حالة عدم الثقة بين السلطة والمواطن وشعور كبير بعدم جدوى مواجهة الفساد والفاسدين ، والقمع الفكري وسيادة أكثر من تغيير في التجارب الفكرية في أطار ما وصف بالاشتراكية التي تأثرت بالتجارب العربية والعالمية وغياب نخبة فكرية حقيقية في البلاد، مع نزوح وهجرة كثير من الكفاءات إلى الدول الخليجية والغربية للعمل والإقامة هناك، إذ فقدت الكفاءات التي تحتاجها الإدارات وقوى الإنتاج في الدولة والمجتمع، وانعكست التجربة الأشتراكية في ليبيا مع الأخطاء التي وقعت فيها على الواقع الاقتصادي والمستوى المعيشي للفرد الليبي والتي ظلت عقدة عند مقارنته بواقع دول عربية نفطية من ناحية الخدمات والوفرة المالية بحيث تحولت بمرور الزمن إلى حالة مشاعة بين مختلف فئات المجتمع الليبي[1].

ثانياً: أسباب خارجية

١- **إقليمياً**: تأثر الشباب الليبي بـ(الربيع العربي) المطالب بمزيد من الحريات، والذي أسفر عن سقوط نظامين استمرا في الحكم لسنين عدة، بدءاً من تونس التي أطاحت بـ(زين العابدين بن علي) ومصر التي قرر فيها حسني مبارك الانسحاب من الحكم، وهي عوامل محفزة لليبيين بعد نجاح الثورتين في الجارة الغربية والشرقية للضغط أكثر للإطاحة بالقذافي الذي أحكم الخناق على شعبه.

(١) د. مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية- الليبية خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(١٥٥)، ٢٠١٢، ص٤٧.

٢- **تصاعد دور القوى الخارجية والإقليمية:** إذ تعرف المنطقة منذ القدم تدخلات مستمرة من خلال الاحتلال المباشر، أو دعم الحركات الانفصالية، أو الضغط على الحكومات تحت مبرر حقوق الانسان ونشر الديمقراطية ، والتي ازدادت بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تحت غطاء مكافحة الإرهاب ومواجهة التحديات العابرة للحدود.

٣- **حسب نظرية الدومينو:** فقد اعتبر (صاموئيل هنتغتون) أن العالم سيشهد موجات من المد الديمقراطي، وهذا ما يفسر انتقال عدوى (الثورة) بين الدول العربية، نظراً لأشتراك أنظمتها في نفس الخصائص ؛ مقابل معاناة شعوبها من نفس المشاكل السياسية، الاجتماعية والاقتصادية[١].

وفي السياق ذاته نجد أن السياسة الخارجية للنظام الليبي ومواجهاته وأبرزها الحرب الطويلة مع تشاد على الحدود والموارد والتي قتل فيها الكثير من الطرفين، واستنزفت موارد الدولة المالية والعسكرية، ثم الدعم لحركات في شتى دول العالم مالياً وسياسياً، والأزمة التي دخلها في حادثة (لوكربي) وتأثيراته السياسية والمالية انعكست في الحصار والأزمات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد وتأثر بها المجتمع الليبي، وتبعها اعتراف النظام بوجود أسلحة الدمار الشامل وتسليمها للغرب مما أضعفت موقف النظام على الصعيد الخارجي وكسر هيبته أمام الشعب[٢]؛ فضلاً عن التغيير الذي حدث للقيادات وكبار المسؤولين عن الدبلوماسية الليبية، إلا أن هذا لم يكن السبب الرئيس في التغير النسبي الذي طرأ على التوجهات الخارجية الليبية، وإنما جاء كجزء

(١) بن بتقة نور الهدى، الأزمة الليبية وانعكاساتها المستقبلية على الأمن القومي الجزائري ٢٠١١-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١١-٢٠١٢، ص٣٣-٣٤.

(٢) د. مفيد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

من تحول أوسع نطاقًا في السياسة الليبية بشكل عام، شمل مختلف المؤسسات والقيادات سواء الداخلية أو الخارجية، وهو ما يمكن تفسيره جزئيًا بافتقاد ليبيا في عهد القذافي المؤسسية بجوهرها وبأشكالها أيضًا في كثير من الحالات، فقد كانت الأكثر ارتباطًا في سياساتها الداخلية والخارجية بشخص القائد، إذ كان القذافي هو مخطط وصانع ومتخذ القرار في السياسة الليبية بوجهيها الداخلي والخارجي، وكانت المؤسسات القائمة على وضع تلك السياسات أقرب إلى أدوات صياغة وإخراج منها إلى مراكز تخطيط وطرح بدائل، كما أن النظام السياسي الليبي في مجمله لم يكن نظاماً مؤسسياً، بل كان تقريباً (لا نظام) [١].

المطلب الثاني

اندلاع الثورة (طبيعتها، نتائجها)

تراكمت العديد من الظروف والأسباب على مر العقود الأربعة من حكم نظام القذافي والتي دفعت الأجيال التي عاصرت الثورة والتي تبعتها إلى الثورة في ١٧ شباط عام ٢٠١١، وكان العامل الحاسم في انطلاق المجتمع الليبي بكل فئاته وأطيافه للثورة على النظام لتطلق الشرارة من بنغازي ثاني المدن الليبية وأكبرها في شرق ليبيا، وتتحول إلى مواجهات مع النظام في البيضاء ودرانة واجدابيا وطبرق شرق وتنتقل تدريجياً إلى مدن الغرب حتى تصل إلى طرابلس وأخيراً سرت لتسقط أعمدة النظام هناك وتنتهي الثورة بعد ثمانية أشهر من المواجهات والمعارك العنيفة بين الثوار وأجهزة النظام[٢].

(١) سامح راشد، السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٩)، ربيع٢٠١٢، ص١٦.

(٢) د. مفيد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

وهكذا بدأت الاحتجاجات الليبية بدعوة عدد من الشباب ليوم الغضب ، وأعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية وناشطون ليبيون انضمامهم ليوم الغضب الليبي، كما أيد الدعوة أيضاً المعارضون الليبيون في المنفى، ثم ساند عدد من القبائل تلك التظاهرات، وكان دور القبائل في ليبيا محورياً في حسم الصراع الدامي الدائر هناك، إذ تزداد أهمية دور القبائل بسبب عدم وجود جيش قوي، ومن ضمن القبائل التي انضمت إلى الاحتجاجات: قبيلة ورفلة (وقد انضمت إلي الاحتجاجات يوم ٢٠ شباط ٢٠١١ وهي أكبر قبائل ليبيا)، وقبيلة ترهونة، وقبيلة الزوية في جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبائل الطوارق في الجنوب، وقبيلة الزنتان، وقبيلة بني وليد، وقبيلة العبيدات، وأخيرا قبيلة المقارحة، وقبيلة أولاد سليمان، وحتى قبيلة القذاذفة، التي ينتمي إليها القذافي، بدأت تشهد انشاقاقات واضحة، منها مثلاً استقالة أحمد قذاف الدم، وقد رفعت التظاهرات العلم الليبي المستخدم في الحقبة الملكية التي امتدت ما بين عام ١٩٥١ وحتى انقلاب القذافي في عام ١٩٦٩ ، ولم يكن من المتوقع أن يؤدي الجيش الليبي دوراً حاسماً في الأحداث، إذ عانى طوال حكم الزعيم القذافي إهمالاً، لخوف الأخير من قيامه بانقلابات، ولم يزوده إلا بأسلحة قديمة، ولم يقدم له الذخيرة اللازمة، وركز القذافي على الميليشيات والقوات الخاصة التي تعرف بالكتائب، التي يقودها الموالون له ، ولم تتركز الاحتجاجات الليبية في ساحة واحدة، أو حتى ساحات، ولكن الدولة ككل مثلت ساحة للكر والفر بين العقيد القذافي والثوار، فبعد تحرير بني غازي من قبل الثوار، تم تشكيل (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت) ليكون الممثل الشرعي للشعب الليبي وواجهة للثورة الشعبية المتواصلة، وسارع الثوار إلى السيطرة على مناطق أخرى في مدينة الزاوية ومدينة رأس لانوف النفطية ذات الأهمية الشديدة بسبب وجود العديد من آبار النفط بها، وقد استعمل القذافي والميليشيات التابعة له الأسلحة الثقيلة،

والقذف الجوي، والدبابات لمواجهة الثوار ولاستعادة المناطق التي تم تحريرها، كما لجأ القذافي إلى جلب مرتزقة من الدول الإفريقية المجاورة من أجل محاربة الثوار، وقد أدت المواجهات بين ميليشيات القذافي والقوى المناهضة له إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى ، وقد أدانت الدول الغربية والأمم المتحدة بشدة ما قام به القذافي تجاه المدنيين، وهو ما لم يحدث بالنسبة لأية دولة عربية أخرى شهدت تظاهرات، بل والأكثر من ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية أكدت أنها ستخضع الزعيم الليبي للتحقيق بسبب جرائم ارتكبتها قواته، ومع اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت كممثل شرعي للشعب الليبي، وموافقة مجلس الأمن وقادة الغرب على تطبيق الحظر الجوي على ليبيا، بتأييد من جامعة الدول العربية، دخلت القضية الليبية منعطفا آخر، فهناك دعم من الغرب للثوار على حساب القذافي، مما أدى إلى انهيار نظام العقيد [١].

ومن هذا المنطلق فقد واجه المجلس الانتقالي الليبي الذي يمثل الثوار ويحظى بدعم غالبية الشعب الليبي صعوبات وعقبات عدة حتى تم اسقاط نظام القذافي وهي كالأتي[٢]:-

١- بسط شرعيته على كل الأراضي الليبية فقد لجأ المجلس إلى الحكمة والحوار العقلاني مع زعماء القبائل في المناطق التي ناصرت القذافي، لإقناعهم بالانضمام إلى الشرعية الجديدة وتسليم المتورطين بقتل الأبرياء، متوخياً في ذلك حقن الدماء والحفاظ على الوحدة الوطنية.

٢- يعد تحرير ليبيا من قبضة القذافي عملاً ناقصاً معرضاً للأهتزاز ما لم يواكبه المصالحة الوطنية الشاملة بين أطياف المجتمع الليبي الذي يعد مجتمعاً قبلياً لا يحظى المثقفين فيه على دور فاعل ومؤثر في القرارات المهمة، مما وقع على هؤلاء

(١) دنيا شحاتة، ومريم وحيد، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٢) د. فوزي زيدان، الدولة الرهينة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، ٢٠١٢، ص٢٨٦-٢٨٨.

المثقفين مسؤولية كبيرة في تنوير الرأي العام والمساعدة في إتمام المصالحة والقيام بدور رئيسي في دعم الشرعية الجديدة والانتقال بليبيا من مجتمع قبلي إلى مجتمع منفتح ومتعدد وديمقراطي.

٣- الاستمرار في ملاحقة القذافي وأبنائه وباقي المسؤولين الضالعين بالفساد والتعذيب والمجازر واعتقالهم وتقديمهم إلى محاكمات عادلة وعلنية.

٤- عمل المجلس على صوغ مسلمات رئيسة للدولة الجديدة تحقق الأهداف السياسية للشعب الليبي وتطلعاته في الحرية والمساواة والعدالة والتنمية.

٥- إعطاء الأولوية لإعادة تشكيل أجهزة الشرطة والأمن الداخلي للحفاظ على أمن المواطنين، مما أدى إلى عودة الثقة بمؤسسات الدولة وأجهزتها.

٦- إعادة بناء الجيش الوطني على أسس عسكرية سليمة وعقيدة وطنية جديدة عمادها الولاء للوطن والدفاع عنه، وليس تدمير الوطن دفاعاً عن الحاكم كما كان في عهد القذافي، وتجهيز الجيش بالأسلحة والمعدات الحديثة.

٧- إعادة تنظيم إدارات الدولة بمؤسساتها المدنية والقضائية، والابتعاد عن التدخل في شؤون القضاء.

٨- إيلاء الأمور الحياتية والاجتماعية الاهتمام اللازم وفي مقدمتها تأمين المياه والكهرباء.

٩- انجاز قوانين حديثة للأحزاب والانتخاب والأعلام، مما يؤدي إلى قيام أحزاب وطنية ، وإعلام غير مقيد يكفل للجميع الحرية في إبداء رأيه وأفكاره، بما لا يتعارض مع هوية الدولة.

١٠- إعادة اعمار المدن والبلديات الليبية التي دمرتها كتائب القذافي، وتقع الأولويات على تأهيل الطرق ومنشآت النفط وقطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات.

المبحث الثاني

المواقف الإقليمية والدولية تجاه الثورة الليبية

لقد اختلفت مواقف الدول اتجاه الثورة الليبية ما بين رافض ومؤيد تبعاً لمصالحها في ليبيا، وبناءً على ذلك سيتم في هذا المبحث توضيح هذهِ المواقف عبر مطلبين، تضمن المطلب الأول دور المتغير الإقليمي، أما المطلب الثاني فيوضح دور المتغير الدولي.

المطلب الأول

دور المتغير الإقليمي

أولاً: الموقف التركي

أن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، فقد عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم حلف شمال الأطلسي(الناتو)، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط ، بناءً على ذلك أعلنت تركيا حينها على لسان رئيس وزرائها (طيب رجب أردوغان) ما أسمتها خارطة طريق لحل الوضع في ليبيا تضمنت ثلاثة مقترحات هي كالأتي[١]:-

أ- وقف فوري لأطار النار وانسحاب القوات العسكرية من المدن.

(١) أياد عبد الكريم مجيد ، مصدر سبق ذكره، ص٦.

ب- تأسيس مناطق أمنة توفر المساعدات للمدنيين العزل

ت- العمل على اطلاق عملية شاملة للتحول الديمقراطي تضم جميع الأطراف الليبية.

لذلك وقفت العلاقات الاقتصادية كما العلاقات الشخصية بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان والرئيس الليبي معمر القذافي حاجزاً أمام موقف تركي مشابه لما كان عليه تجاه مصر وتونس، فالاستثمارات التركية في ليبيا لا تقل عن (٥) مليارات دولار، والبعض يرفعها الى (١٥) مليار دولار وأكثر من مائتي شركة تركية تعمل في ليبيا، فضلاً عن وجود ما لا يقل عن (٢٥) ألف تركي بين موظف وعامل في تلك الشركات، كما تصدر تركيا منتجات بقيمة ملياري دولار إلى ليبيا، لهذا ورفض اردوغان أن يعيد(جائزة القذافي العالمية) التي نالها منه سابقاً ولم يدع اردوغان القذافي إلى التنحي بل طالبه لاحقاً بإجراء انتخابات نيابية ورئاسية يمكن أن يشارك فيها القذافي وأبناؤه مثلهم مثل غيرهم من الليبيين، ورفض اردوغان تدخل حلف شمال الأطلسي بداية قائلاً:" أي شأن له هناك؟ "، إلا أنه عاد ووافق على التدخل الأطلسي، بل شاركت تركيا بعملياته الخلفية قبل أن تعلن أنقرة، أنه لم يعد هناك مجال للكلام مع القذافي رافعة الغطاء عنه ومعترفة بالمجلس الوطني الانتقالي للمعارضة الليبية في بنغازي على أنه الممثل الشرعي لليبيا اثناء زيارة رئيسه مصطفى عبدالجليل إلى أنقرة في أواخر أيار ٢٠١١[١].

ثانياً: الموقف الإيراني

لقد كان الموقف الإيراني مسانداً من الثورة في ليبيا ، ولم يختلف الموقف الإيراني تجاه الثورة الشعبية في هذا البلد، إذ أيدت طبيعة هذه الثورة وأن كان الموقف الرسمي قد عارض

(١) د. محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية سياسات" مركبة تنهي سياسة العمق الإستراتيجي،، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١، ص٨٢-٨٣.

التدخل الأجنبي في ليبيا ،إلا انه ظل مستمر في دعم الثورة الشعبية بالتزامن مع انتقاد استعمال الخيار العسكري، فالتخلص من نظام معمر القذافي من خلال تحالف عسكري من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ودعم الولايات المتحدة هو أمر غير مرحب فيه، لأن إيران ترى إن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية مثل (بريطانيا وفرنسا) أنما تسعى للسيطرة على تفاصيل المشهد السياسي الأخذ في التشكل في ليبيا ، من هنا كان الانتقاد الإيراني المتكرر لما كان يحصل من قتل وتدمير بفعل هجمات حلف الناتو على المدن الليبية بل عدت ذلك تصعيداً للعنف، فإيران تعاملت مع الثورة الليبية من زاوية سياستها الخارجية وبما ينسجم مع رؤية النظام الإيراني وسعيه لتغيير موقع إيران، لذا أعلنت موقفها صراحة من التغيير في ليبيا، إذ أكدت مراراً على أنها تساند التغيير شريطة أن يكون هذا التغيير بأيادي الليبيين أنفسهم دون تدخل ومشاركة القوى العالمية المستكبرة التي يعد همها الوحيد إنزال الدمار والخراب بليبيا وتدمير إرادة شعبه، فإيران دعمت الثورة في ليبيا، إلا أنها ترددت في طبيعة الثورة من منطلق تصورها أن التغيير المراد هو سياسة أمريكية وأن أبدت في هذا الصدد سروراً في تغيير نظام القذافي الذي تتهمه إيران بأخفاء السيد (موسى الصدر) ، إلا أن السعادة لم تكتمل بالنسبة لإيران بعد التدخل الأمريكي، الذي رأت فيه إيران مقدمه جديدة لبناء قاعدة قاعدة عسكريه في المنطقة والوقوف بوجه طموحات إيران الإقليمية[1].

(١) رائد حسن زغير، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١-١٠٦.

ثالثاً: الموقف المصري

اتخذت مصر موقف مؤيد للثورة الليبية ، فعملت بعد سقوط القذافي على تأيد إعلان القاهرة الرسمي لإتفاق الصخيرات في نهاية عام ٢٠١٥ ، إلا أن الدور المصري استمر في تعميق الأزمة الليبية والضغط في اتجاه عدم تنفيذ بنود إتفاق الصخيرات وسعى النظام المصري منذ بداية الأزمة الليبية إلى إستغلال تناقضات المشهد على الساحة الليبية والتنسيق والتعاون مع أكثر من طرف من أطراف المعادلة في المشهد الليبي، إذ إعتمد النظام المصري على مسارين متوازيين حيال تعامله مع الأزمة الليبية:

أ- الدعم الظاهري للمسار السياسي الناتج عن اتفاق الصخيرات ودعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة (فايز السراج).

ب-إستمرار الدعم اللوجيستي والعسكري والسياسي للجنرال (خليفة حفتر) والمطالبة بدمجه في العملية السياسية.

لهذا سارع النظام المصري لإيجاد دور سياسي لحفتر بعد ما بدا أنه يبتعد عن الساحة السياسية بإصراره على رفض إتفاق الصخيرات المدعوم أممياً، ومن جهة أخرى بعد ما بدا من تواجد عسكري وأمني لقواته يفرض نفسه على أرض الواقع، وهو مادفع حفتر بالإسراع والإعلان عن تحرير بني غازي، بالرغم ان العمليات العسكرية في بعض الجيوب لازالت دائرة وهو الأمر الذي يؤكد إستباق حفتر والداعمين الرئيسيين له النظام المصري والإمارات للإعلان عن مكسب عسكري يعزز من موقف حفتر على الأرض ويفرض نفسه على طاولة المفاوضات، ومن ناحية أخرى لم تكن نقطة الانطلاق للمبادرة الفرنسية بعيدة عن القاهرة، إذ دشنت القاهرة اللقاء بين السراج وحفتر في اتفاق الصخيرات والدفع في ايجاد دور سياسي له، ولم يمر على لقاء القاهرة

سوى ثلاثة شهور فقط حتى التقى الطرفان مرة أخرى في أبو ظبي في محاولة أخرى لإيجاد دور سياسي للجنرال، وكانت محصلة هذه اللقاءات هي لقاء باريس والذي بدا فيه أن القاهرة وأبوظبي قد مهدتا الطريق أمام تفاهم بين الطرفين برعاية دولية تتمثل في فرنسا، بعد عدة أيام من إعلان المبادرة الفرنسية لم يتوقف النظام المصري عن إستمراره في انتهاج سياسة إستغلال تناقضات الأزمة الليبية وممارسة الضغط على أطرافها، إذ التقى محمود حجازي رئيس أركان الجيش المصري ومسؤول ملف الأزمة الليبية لدى النظام المصري مع عقيلة صالح رئيس مجلس نواب طبرق الذي غاب عن لقاء فرنسا، والذي لم يعلن موقفاً محدداً من المبادرة الفرنسية سواء بالقبول أو بالرفض، لينتهي اللقاء بتأكيد محمود حجازي من القاهرة على أن مجلس النواب الليبي يمثل الجهة المناط بها اتخاذ كل الإجراءات الدستورية والقانونية لإتمام الاتفاق السياسي في ليبيا، وهو ما يعني ضمنياً عرقلة للمبادرة الفرنسية الأمر الذي يأتي في سياق عرقلة النظام المصري لأي مبادرات يمكن أن تسير باتجاه في حل سياسي للأزمة الليبية والإستمرار في الدفع إلى الحل العسكري للأزمة وهو ما يتوافق مع مصالح النظام المصري وتوجهاته[١].

رابعاً: الموقف القطري

أدت دولة قطر دوراً كبيراً في تحريك الاحداث في ليبيا مستغلة في ذلك الدعم الأمريكي المستند إلى الإستراتيجية بعيدة المدى التي رسمه (جوزيف ناي) ، إذ أصبحت قطر ملاذاً للعديد من السياسيين ورجال الدين المعارضين منذ اندلاع الاحتجاجات في ليبيا، كما أخذت قناة الجزيرة القطرية تتابع هذهِ الاحداث بتغطية مكثفة مصحوبة بالعديد من اللقاءات والحوارات، فضلاً عن الاعتماد على مواقع التواصل الأجتماعي مثل فيس بوك

(١) خالد فؤاد، الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، مصر، ٩ آب ٢٠١٧، ص٤-٥.

وتويتر محاولة تسخيرها لأهدافها وتعبئة الشارع الليبي لمساندة الاحتجاجات، إذ امتلأت شاشات الجزيرة بكتابات مواطنين يعبرون عن مطالبهم في الحرية والديمقراطية وإسقاط النظام واستعمل المحتجون قناة الجزيرة مباشر من أجل التواصل مع الشارع وتعبئته لمساندتهم، فضلاً عن الدور الأعلامي لقناة الجزيرة انتقلت قطر إلى استعمال أدوات أخرى بدءا من الأزمة في ليبيا، إذ دفعت مجلس التعاون الخليجي لاتخاذ موقف من الأحداث، ودفعت جامعة الدول العربية لتعليق عضوية ليبيا، ودعت مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، وهي جميعها خطوات غير مسبوقة في الدبلوماسية العربية، ولم تكتف بذلك بل قامت بإرسال طائراتها الحربية للمشاركة في منطقة الحظر الجوي التي فرضها حلف شمال الأطلسي على ليبيا وأرسلت المال والسلاح للثوار الليبيين، وعلى هذا الأساس فالتدخل القطري في ليبيا قد أثبت أنها لم تعد تمارس دورها كوسيط سلام كما كان في السابق، بل تحولت إلى لاعب إقليمي جديد يحاول التأثير في التوازنات الإقليمية والإسهام في تشكيل شرق أوسط جديد، إذ تنظر قطر لنفسها بوصفها قوة جديدة وسط عالم قديم تحكت به قوى تقليدية من الحرب الباردة وانه يمكن لها أن تقود دبلوماسية قوية للإطاحة بالنظام الليبي، مع العلم أنها تدرك أن الإسلاميين باتوا القوة الجديدة في العالم العربي وأن وجود صلات بينها وبين هذهِ التنظيمات سيزيد من قوتها على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي جعل بعض المسؤولين الليبيين بعد مرحلة معمر القذافي ينتقدون سياسة قطر ومحاولتها التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

(١) مصطفى محمد جاسم العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦-١٤٠.

خامساً: الموقف الإسرائيلي

تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية الخارجية على ضمان استمرار حالة الضعف العربي، كذلك ضمان استمرار التفوق العسكري النوعي لإسرائيل على حساب العرب، وهي تؤمن بأن بقائها مرهون بمدى قدرتها وعظمتها في ظل محيط عربي يناصبها العداء، وأيضاً مرهون بمدى استمرار العرب في حالة انقسام وخلاف دائم بينهم لأن الوحدة والنهوض العربي هما الخطر الداهم بحق إسرائيل اذا ما تحقق ذلك، لهذا إسرائيل معنية بأستمرار الانقسام العربي ومن مصلحتها القومية، وقد كان القذافي مدركاً لهذهِ السياسة لذلك دعى العرب إلى ضرورة صناعة القنبلة النووية؛ ذلك من أجل معادلة ميزان القوى مع إسرائيل ولمواجهة قدراتها النووية المتطورة، أن أرادوا رجحان كفتهم في الصراع العربي– الإسرائيلي، ومن ثم كانت ليبيا تسير ضمن هذا المنحى الذي يهدف إلى امتلاك السلاح النووي قبل تخليها عن مشروعها النووي عام ٢٠٠٣، كذلك شكلت القارة الأفريقية مسرحاً للتنافس الليبي– الإسرائيلي؛ لما لها من أهمية إستراتيجية، ودائما ما كانت سياسة معمر القذافي على الصعيد الأفريقي تهدف إلى تحجيم النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا، ذلك عبر استثمار المساعدات المالية التي تنفقها ليبيا على الدول الافريقية الفقيرة، مقابل عدم تعامل هذهِ الدول مع إسرائيل وقد نجحت سياسة القذافي هذهِ بشكل كبير في الحد من النفوذ الإسرائيلي في القارة الأفريقية، وأن قيام نفوذ إسرائيلي في هذهِ القارة يعني القدرة على كسب ورقة ضغط اتجاه الدول العربية اذا ما اقتضت الضرورة؛ لاسيّما في القضايا التي على تماس مباشر بالأمن القومي للدول العربية الأفريقية، كقضية الأمن المائي المصري والصراع على المياه مع أثيوبيا دولة المصب لنهر النيل، وهذا ما كان القذافي

عقبة أمام تحققه بسبب وقوفه ضد أية سياسة إسرائيلية تهدف إلى الولوج لأفريقيا، بالتالي أن سقوط نظامه يمثل مصلحة لإسرائيل[١].

سادساً: الموقف الأفريقي

تباينت ردود فعل الدول الثلاثة: السودان، وتشاد، والنيجر، إزاء التطورات التي شهدتها ليبيا منذ انطلاق الثورة في ١٧ شباط ٢٠١١، وإن كانت المواقف التشادية والنيجرية قد تقاربت في بعض المضامين وتحديداً فيما يتعلق بدعم نظام القذافي، وكان السودان في مقدمة الدول التي اهتمت بمتابعة تطورات الثورة في ليبيا، وتحدد موقفها بناءً على مجموعة من المعطيات، أهمها المشكلات التي عانت منها السودان نتيجة لتدخل نظام القذافي ودعمه للميليشيات المسلحة لديها، سواء في الجنوب أو الشمال؛ فمنذ عقد السبعينيات من القرن الماضي تؤثر توجهات النظام الليبي على الاستقرار في السودان. ولذلك كانت الحكومة السودانية من أوائل الحكومات الأفريقية التي أعلنت مباركتها للثورة الليبية وأمدتها (وفق تصريحات الرئيس السوداني عمر البشير والمجلس الانتقالي) بالسلاح). كما سارع البشير إلى زيارة بني غازي –مهد الثورة الليبية– كأول اعتراف عربي بشرعية الوضع القائم في ليبيا؛ كما تأثر الموقف التشادي من الأزمة الليبية، بالعلاقات المتميزة التي جمعت القذافي بدول القارة الأفريقية، إذ تحولت ليبيا في عهده إلى دولة محورية في أفريقيا، هذا فضلاً عن التقارب الذي شهدته العلاقات بين نظام (إدريس ديبي) ونظام القذافي خلال العقدين الأخيرين، إذ كان القذافي هو الحليف الأول لنظام ديبي بعد فرنسا، وأسفر التقارب بين النظامين عن مجموعة من النتائج الإيجابية

(١) عبدالله ناهض عباس، دور حلف شمال الأطلسي في ليبيا منذ عام ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٨، ص ٩٣-٩٤.

أهمها استقرار الأوضاع الأمنية على الحدود بين البلدين وفي منطقة جبال تيبستي بعد توقيع اتفاق سلام بين الجماعات المسلحة (قبائل التبو) ونظام ديبي برعاية ليبيا، وكذلك الوصول إلى اتفاق سلام آخر بين النظام والمعارضة التشادية المسلحة، يضاف إلى ذلك الاستثمارات الليبية الكبيرة التي أسهمت في تنمية الاقتصاد في تشاد، لاسيّما في قطاع الاتصالات؛ إلا أن اندلاع الثورة الليبية وتطوراتها المتسارعة لم تمنح نظام إدريس ديبي الوقت الكافي لتقييم الأوضاع وتحديد أوجه دعمه للدولة الليبية، فتوجه إلى مساندة نظام القذافي الذي كان يقوم بأدوار حيوية على مستوى القارة الأفريقية؛ تلك الأدوار التي منعت القادة الأفارقة من المساس بعضوية ليبيا في الاتحاد الأفريقي عقب الثورة على نحو ما قامت به على نحو مماثل العديد من الدول الأخرى وفي مقدمتها مصر، وتورط نظام إدريس ديبي في قتل المتظاهرين، إذ تعاون شقيقه دوسه ديبي مع مسئولي نظام القذافي في تجنيد المرتزقة وتورط قائد القوات المشتركة بين البلدين (الجنرال بشارة بوب) في إرسال قوات عبر الحدود، ولم يبتعد موقف النيجر من الثورة الليبية في البداية عن الموقف التشادي، إذ اتجهت إلى تقديم الدعم للمقربين من الرئيس القذافي، واستضافت النيجر عددًا من رموز نظام القذافي، وفي مقدمتهم الساعدي نجل الرئيس القذافي، الذي تتهمه السلطات الليبية بتمويل أعمال تخريبية في البلاد، ورفضت النيجر لأكثر من عامين تسليمه إلى طرابلس [١].

(١) د. أميرة عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دوال الجوار في الساحل الأفريقي، متابعات تحليلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،مصر، ٢٠١٨/٨/٢٣، على الموقع الالكتروني: http://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx

سابعاً: موقف جامعة الدول العربية

بادرت الجامعة إلى التدخل سريعًا بعد أسبوعين فقط من بداية الأزمة في ليبيا ،إلا أن توقف تدخلها عند حد تجميد عضوية ليبيا ومطالبة مجلس الأمن بالتدخل وفرض منطقة حظر جوي لمنع القذافي من هجوم شامل ضد مدينة بنغازي، وعند هذه المرحلة انتهى دور الجامعة بالنسبة لليبيا، وبذا فإن الجامعة العربية تكون قد قامت بتدخل جزئي تم تطبيقه في الحالة الليبية فقط ، إذ باشرت الجامعة دوراً تدخليًا مع المراحل الأولى للأزمة، إلا أنها لم تنغمس فيها بشكل كامل، والأهم أنها لم تستعد دورها التدخلي ، أو حتى مارست حق المتابعة والمراجعة لأدوار الأطراف الأخرى التي تولت الأزمة بعد ذلك، سواء مجلس الأمن أو حلف الناتو، فقد نقلت الجامعة الأزمة من الإطار العربي إلى المستوى الدولي ثم تخلت حتى عن متابعة تطوراتها حتى النهاية[١]، ثم عقد مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢، وبعد تدارس المستجدات الخطيرة التي تشهدها العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، وبعد الاستماع إلى مداخلات الدول الأعضاء، والاطلاع على مضمون المذكرتين الليبيتين المتناقضتين الصادرتين عن المندوب والمندوبية المقيمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الجامعة، قرر المجلس الأتي[٢]:-

أ- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، والتي تتناقل أخبارها وكالات الأنباء العربية والدولية، والتعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين والتي لا يمكن قبولها ،أو تبريرها، لاسيّما تجنيد مرتزقة أجانب واستعمال الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة

(١) سامح راشد، الدور التدخلي للجامعة العربية بين التطور والثبات، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥١)، خريف٢٠١٢، ص٦٥-٦٦.

(٢) قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا ٢٠١١/٢/٢٢-٢٠١٦/٩/٢١، ملف وثائقي، أمانة مجلس الجامعة، جامعة الدول العربية، القاهرة-مصر،٢٠١٦/٩/٢٥، ص١-٢.

وغيرها في مواجهة المتظاهرين، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ب- الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني، والاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي، واحترام حقه في حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، وذلك حقنًا للدماء وحفاظًا على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي، وبما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

ت- مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وكذلك فتح وسائل الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين وصول المساعدات والإغاثة الطبية العاجلة للجرحى والمصابين.

ث- رفض الاتهامات الليبية الخطيرة حول مشاركة بعض رعايا الدول العربية المقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الاتهامات والأحداث الجارية في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية توفير الحماية اللازمة لكافة رعايا الدول العربية والأجانب المقيمين على ارض الجماهيرية وتسهيل الخروج الآمن لمن يرغب منهم في ذلك.

ج- التأكيد على أن تحقيق تطلعات الشعوب العربية ومطالبها وآمالها في الحرية والإصلاح والتطوير والتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية هو أمر مشروع وحق يجب احترامه وكفالة ممارسته بالأسلوب السلمي وبما يحفظ الحريات الأساسية للمواطنين ووحدة الأوطان وسيادتها والسلم الأهلي والوفاق الوطني في الدول العربية.

ح- دعوة الدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه.

خ- توجيه تحية إكبار وإجلال لشهداء التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الليبية والتعبير عن أبلغ مشاعر الأسى والأسف لسقوط مئات الضحايا الأبرياء وآلاف الجرحى والمصابين، فضلاً عن ما وقع من خسائر فادحة في المنشآت والممتلكات الليبية العامة والخاصة.

د- وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة أعلاه، وبما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره.

٦- رفع توصية إلى الاجتماع القادم يوم ٢ آذار ٢٠١١ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري للنظر في مدى التزام الجماهيرية الليبية بأحكام ميثاق الجامعة العربية طبقًا للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها.

المطلب الثاني

دور المتغير الدولي

أولاً: الموقف الأوربي

لم يتطور الى الموقف الأوربي إلى موقف واضح ومحدد بفرض حالة حظر طيران واستعمال القوة العسكرية، فيما عدا حالة إنزال، أو استعمال قوات برية لتلك القوى داخل ليبيا، وهو ما تمثل

في قرار مجلس الأمن رقم(١٩٧٣) الذي صدر في١٧ آذار ٢٠١١ ، أما الشهر الذي سبق ذلك التاريخ والذي عرف استعمال النظام الليبي لكل منظومات القوة العسكرية المسلحة ضد الثوار والمتمردين، حتى يستعيد المدن والمواقع التي كان الثوار قد سيطروا عليها، فلم يشهد موقفاً صريحاً ولا واضحاً مع الثوار أو ضد النظام الليبي، وربما أمكن تفسير ذلك بأهمية البترول الليبي كمصدر أساسي للطاقة، لاسيّما للدول الأوروبية والمتوسطية، على اعتبار أنه بترول خفيف جيد النوعية، ويقع بالقرب من تلك الدول، ولا يتعرض للصعوبات أو المشكلات التي يمكن أن يمثلها مضيق هرمز، أو قناة السويس في حالات الأزمات الإقليمية، وفضلاً عن ذلك، فأن ليبيا تحظى بأهمية مالية للدول الأوروبية الكبرى مما دفعها إلى اتخاذ هذا الموقف من الثورة الليبية[١].

ثانياً: الموقف الأمريكي

منذ اندلاع الأزمة الليبية طالبت الولايات المتحدة الأمريكية القذافي بالتنحي وشاركت في عمل عسكري لدعم الثورة ، بسبب مخاوفها من أن يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مندساً وسط الثوار المطالبين بإسقاط نظام القذافي وأن يستغل الإضطرابات لتعزيز نفوذه فيها، وقد أعرب المتحدث بأسم الخارجية الأميركية (مارك تونر) عن قلق بلاده بعد ورود أنباءعن حصول تنظيم القاعدة على أسلحة بشرق ليبيا، لاسيّما بعد أن أكد مسؤول أمني جزائري كبير أن تنظيم القاعدة يستغل الصراع في ليبيا للحصول على صواريخ أرض جو وقاذفات صاروخية مضادة للدبابات من طراز(آر بي جي ٧) الروسية الصنع وبنادق كلاشينكوف الآلية الثقيلة ومتفجرات وذخائر وصواريخ ستريلا التي تحمل على الكتف، ثم تهريبها إلى معقله في شمال مالي، وتؤكد الحكومة الجزائرية، التي تقاتل جناح تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا منذ سنوات

(١) د.نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٨)،٢٠١١، ص٣١.

وتراقب عن كثب أنشطة المسلحين في أنحاء شمال أفريقيا والصحراء، أن بحوزتها دلائل على استغلال القاعدة للصراع في ليبيا كي تحصل على أسلحة وتهربها إلى دول أفريقية عبر الحدود الليبية التي تنتابها سيولة أمنية واضحة؛ ولقد أثر هذا الهاجس الأمني على رغبة واشنطن في دعم ثوار ليبيا عسكرياً أو حتى التدخل برياً، فخلال نقاش بالكونجرس حول إمكانية تسليح الثوار الليبيين، كجزء من الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين التي نص عليها القرار الأممي المرقم (١٩٧٣)، الذي ارتأى مشرعون أنه الطريقة الوحيدة لقلب موازين القوى في ليبيا لمصلحة الثوار، بينما أبدى آخرون قلقً على مصير هذا السلاح، إذ أعلن رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب (مايك روجرز) معارضته لهذا الخيار الآن، لأن هناك حاجة للتعرف أكثر على المعارضة الليبية، وفيما تنفي قيادة تلك الأخيرة وجود صلات لها بالقاعدة وتقول إن هذه الأنباء تصب في مصلحة القذافي الذي يحاول استعمال فزاعة القاعدة لاستجداء الدعم الغربي لنظامه في مواجهة الثوار مدعيا أنهم من متشددي القاعدة، فقد أكد قائد بحلف شمال الأطلسي وجود عناصر من القاعدة بين صفوف الثوار المناهضين للقذافي في شرق ليبيا ،غير أنه قلل من تأثيرهم ودورهم[١].

ثالثاً: الموقف الروسي

أن موقف روسيا من الأحداث في ليبيا لا يثير أي جدل، أو يشوبه غموض، بل على العكس نرى أن مواقف الغربيين أصبحت أكثر جدلاً وغموضاً، بل وتضارباً وخلافات في ما بينهم، فقد أعلن وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف)، أن المهمة الرئيسة

(١) بشير عبد الفتاح، أمريكا والربيع العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١، ص٦٠.

التي يجب أن تطرح لتسوية الوضع في ليبيا، هي وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، وأعرب عن دعم موسكو لمبادرة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية في هذا الشأن، مشيراً إلى أنه حان الوقت لإجراء إصلاحات، وعلى الأطراف الليبية التوصل لاتفاق حول ملامح وسمات دولتهم، دون تدخل أطراف خارجية، كما عبر لافروف عن رفض روسيا التام لأن تقوم قوات التحالف بتزويد المعارضة بالأسلحة، ملمحاً لشكوك كثيرة لدى موسكو حول هذه المسألة وكيفية تنفيذها، ومؤكداً أن الهدف الرئيس المشترك يتمثل في القيام بما يلزم لتجنب وقوع ضحايا بين المدنيين، كما حذر مندوب روسيا الدائم لدى حلف الناتو(دميتري روغوزين) من تصاعد النزاع وإشراك لاعبين خارجيين فيه عن طريق اللجوء إلى عملية برية ضد قوات القذافي، باعتبار أن هذا يمكن أن يؤدي إلى أزمة إقليمية، وأن يمس الأمن والاستقرار في منطقة شمال إفريقيا بأكملها ؛ وقد عكس الملف الليبي خلافاً في الأوساط الروسية، تمثل في تصريحات رئيس الحكومة (فلاديمير بوتين) التي هاجم فيها العمليات العسكرية الغربية وشبهها بالحملات الصليبية، إذ امتنعت روسيا عن التصويت على القرار (١٩٧٣)، الذي يتضمن تفويضا بإقامة منطقة حظر جوي على ليبيا واستعمال كافة السبل لحماية المدنيين، والتي ترجمتها قوات التحالف بقصف مدرعات وقوات القذافي التي كانت تتحرك نحو بنغازي، لهذا روسيا كانت تعد الوضع في ليبيا غامضاً، بين معارضة قيادتها من أركان نظام القذافي، وبين هذا النظام الذي تخوض المعارضة معركة ضده لبناء دولة مدنية ديمقراطية ، وأثارت تساؤلات حول

عدم اتخاذ هؤلاء القادة خطوات في هذا الاتجاه خلال فترة توليهم مناصب قيادية في الحكومة الليبية[١].

رابعاً: الموقف البريطاني

حينما تنامى العنف في ليبيا كانت حكومة ديفيد كاميرون مترددة في البداية في أتخاذ أي موقف، إذ كانت ترفض دعم عقوبات الاتحاد الأوربي ضد نظام القذافي، إلا أنه في غضون أقل من شهر انضمت حكومة كاميرون إلى حليفها الفرنسي في القيام بدور رئيس في ما كان سيعرف بعملية (الحامي الموحد)، فقد نشرت المملكة المتحدة (٣٧) طائرة شاركت اعتباراً من ١٩ آذار ٢٠١١ في أكثر من (٣٠٠٠) طلعة في مضمار الحملة الجوية، وقد أتخذت المملكة المتحدة هذا الأجراء بإدانة القذافي والمطالبة بمنطقة حظر جوي، لأعتقادها بأن انتهاكات نظام القذافي الفظيعة لحقوق الأنسان أطلقت مبدأ اقتضى التدخل، إذ سبب استعمال القوة العسكرية ضد المدنيين والهجمات على مواكب تشييع الجنائز غضباً عميقاً في جميع أنحاء البلاد، لذلك اعتقد المسؤولون البريطانيون أن شن حرب جوية منخفضة التكلفة يمكن أن تكون فعالة، وانه ليس بإمكانهم الاستفادة من جهود الاخرين بلا عناء، لهذا سعى التدخل البريطاني إلى انتصار المجلس الوطني الانتقالي وإطاحة نظام القذافي، ورفضت المملكة المتحدة تصور غزو، أو احتلال ليبيا بعد الحرب، وبذلك قيدت السيطرة المتوسطة إلى طويلة الأجل على ليبيا، نظراً إلى أن بريطانيا لن يكون لها سيطرة مباشرة على الدولة بعد

(١) د. إينا ميخائيلوفنا، خلفيات موقف روسيا من أحداث ليبيا، مقال منشور، شبكة البيان الالكترونية، ١٥نيسان ٢٠١١، على الموقع الألكتروني:-https://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-04-15-1.1421124

الحرب، فلا يمكنها ضمان تحسن وضع حقوق الانسان، أو تخفيف الضغوط المتمثلة في الهجرة، أو الحد من التهديدات الإرهابية، أو ضمان الحصول على النفط، لذا أوضح كاميرون أن رفض حكومته الالتزام بوضع ما بعد الحرب يتعلق بالحد من النفقات(١).

خامساً: الموقف الفرنسي

اندفع الرئيس الفرنسي في تأييد ثوار ليبيا صراحَة ضد القذافي، فيما بات يُعرف في دوائر البيت الأبيض على أنها حرب ساركوزي، وهو الذي ظل وفياً لبن علي في تونس إلى حين هروبه، وظل متحفظاً إزاء أزمة مبارك في مصر، فلم تكن فرنسا أول دولة في العالم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً شرعياً للشعب الليبي وحسب، بل تولى ساركوزي بنفسه استحصال الغطاء العربي من جامعة الدول العربية، وإقناع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك إدارة باراك أوباما، لإصدار قرار دولي تحت عنوان حماية المدنيين الليبيين، وبعد ذلك، بادرت فرنسا إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة، إلى قصف كتائب القذافي المندفعة بسرعة نحو بنغازي، كما أسهمت في المعركة جواً حول أجدابيا وباتجاه البريقة في مساندة الثوار، قبل أن يتولى حلف الأطلسي مهمة تطبيق القرار الدولي حرفياً، فيتوقف الغطاء الجوي المباشر للثوار في الشرق، فهل كانت دوافع ساركوزي سياسية انتخابية قبل عام من الانتخابات الرئاسية مع انخفاض شعبيته إلى (٢٠%) وهي الأدنى تاريخياً لرئيس فرنسي، أم هي أخلاقية مبدئية وهو الذي زعم قبيل انتخابه بأشهر أنه سيكون رئيساً لفرنسا حقوق الإنسان، ولن

(١) جيسون دافيدسون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، العدد(١٣٤)، ٢٠١٤، ص٢٣-٣١.

يكون شريكاً لأي ديكتاتور في العالم، فكانت أفعاله تناقض أقواله تماماً، أم كانت دوافعه أعمق من ذلك، وترتبط بالطموح التوسعي في منطقة المغرب العربي ذات الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لأوروبا عامة ولفرنسا خاصة؟

نجد إن ليبيا لم تكن مجالاً استعمارياً سابقاً لفرنسا، ولم تكن لفرنسا علاقات مميزة مع ليبيا قبل محاولة ساركوزي ذلك مع القذافي عام ٢٠٠٧ عقب انتخابه رئيساً، في حين أن دعم الثوار الليبيين يتيح فرصة لتوسيع النفوذ الفرنسي نحو منطقة غنية جدًا بالنفط ذي النوعية الممتازة، كما أن الفرص الاقتصادية في ليبيا ستكون أكبر بكثير بعد زوال النظام، وبما يتجاوز الفرص المتاحة في مستعمراتها السابقة في بقية دول المغرب، ومع هذه الأسباب السالفة، فإن تحقيق الخرق الفرنسي نحو بنغازي، رغم المصالح الكبيرة التي قد تدفع فرنسا كدولة للرهان على الثوار، قد تم على يد ، فيلسوف يهودي فرنسي شهير، وهو صديق قديم لساركوزي منذ عام ١٩٨٣ يدعى (برنارد هنري ليفي) له تاريخ مشهود بدعم الشعوب المضطهدة، والتي تقترب من حالة الإبادة، من أفغانستان إلى دارفور ، مرورًا بالبوسنة وهو معروف بتأييده الشديد لإسرائيل وعدائه للحركات الإسلامية ، وقد أجرى بنفسه عام ٢٠٠٢ تحقيقًا موسعًا عن الجهة التي خطفت وقتلت الصحافي اليهودي الأمريكي(دانيال بيرل) في باكستان ، جاء ليفي فجأة إلى بنغازي في ١ آذار ٢٠١١ بعد تنسيقه الأمر مع ساركوزي، مع مرور أسبوعين على اندلاع الثورة، طالباً لقاء قيادة المجلس الانتقالي، عارضاً عليها ترتيب لقاء مع القيادة الفرنسية، إلا أن رئيس المجلس (مصطفى عبد الجليل)، اشترط أولاً اعتراف فرنسا دبلوماسياً بالمجلس على أنه الممثل الشرعي لليبيا، وقد تمكن ليفي من الحصول على ذلك من ساركوزي مباشرة، فُفتحت الطريق بين باريس وبنغازي ، وفي حين أن وزيرة الخارجية الأمريكية(هيلاري كلينتون) كانت

استنكفت في البداية عن استقبال وفد المجلس الوطني الانتقالي، وحين تم اللقاء لم تعدهم بشيء، إلا أن كل ذلك تبدّل رأساً على عقب بعد أيام قليلة، حين بذلت كلينتون جهوداً حثيثة لإصدار القرار القاضي بحماية المدنيين الليبيين بكل الوسائل اللازمة، وذلك بعد اتصال ساركوزي بها[1].

وعلى هذا الأساس فإن السياسة الخارجية الفرنسية مع الأزمة الليبية لم تتغير بتبدل شخوص الرئاسة الفرنسية ما بين هولاند وماكرون ، إذ أن لدى فرنسا مصالح حيوية في ليبيا تتمثل في ضمان إستمرار تدفق الغاز والنفط واستكمال مكافحة الإرهاب من خلال تأمين منطقة الجنوب الليبي وتأمين القاعدة العسكرية الفرنسية (ماداما) والتي تقع داخل حدود دولة النيجر وبالتماس مع حدود ليبيا الجنوبية بهدف قطع الطريق عن أية امدادت عسكرية قادمة من الجنوب الليبي للجماعات المسلحة في مالي، والتي تخوض معها فرنسا معارك عسكرية منذ عام ٢٠١٥، الأمر الذي قاد فرنسا منذ بداية الأزمة الليبية إلى الدفع بشريك يحافظ على مصالحها داخل ليبيا، وتقديم دعم عسكري مباشر له، ولم تستطع فرنسا إخفاء دعمها للجنرال حفتر، إذ بدا ذلك واضحاً بعد الكشف عن مقتل ثلاثة جنود فرنسيين خلال مهمة قرب مدينة بنغازي شرقي ليبيا في تموز ٢٠١٥ ، ليؤكد ذلك الحادث التقارير التي كانت تشير إلى دعم فرنسي لقوات حفتر في قتالها ضد خصومها في بنغازي ، بالرغم أن وقف تسلل الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الليبية يعد القاسم المشترك بين الدول الأوروبية حيال تعاملهم مع الأزمة الليبية، إلا أنه بدا واضحاً منذ بداية الأزمة الليبية إختلاف رؤية أكثر من طرف أوروبي في طريقة حل الأزمة، فالتدخل الفرنسي المباشر بمبادرة تزاحم اتفاق الصخيرات الأممي الذي تدعمه إيطاليا، يبدو انه لن يقابل بحالة من الرضا من الجانب الإيطالي الذي اتخذ موقفاً مخالفاً لفرنسا منذ بداية الأزمة الليبية،

(١) ليبيا بعد القذافي عوامل الانقسام ودوافع الاتحاد، دراسة إستراتيجية،مركز الدراسات والبحوث الأسلامية، مركز اليقين الإعلامي، ٢٨ نيسان ٢٠١١، ص٢١-٢٣.

وربما تمثل المبادرة الفرنسية بداية ساحة لمواجهة سياسية بين فرنسا وايطاليا بدأت ملامحها مع إعلان روما غضبها من المبادرة الفرنسية، ثم إعلانها بعد عدة أيام من المبادرة عن عملية بحرية في المياه الإقليمية الليبية لمساعدة خفر السواحل الليبي على منع تسلل المهاجرين بناء على طلب من الحكومة الليبية[1].

المبحث الثالث

ليبيا بعد التغيير

أن ليبيا أصبحت تمر بمفترق طرق بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي نتج عنه سقوط القذافي، مما جعلها تواجه فترة من المشكلات على جميع الأصعدة سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية التي أنهكت البلاد؛ وعلى هذا الأساس سنبحث ضمن هذا المبحث ليبيا بعد التغيير عبر مطلبين، المطلب الأول يبين دور حلف شمال الأطلسي في ليبيا، والمطلب الثاني خصص لتوضيح التحديات السياسية والأمنية التي تواجه ليبيا بعد ٢٠١١.

المطلب الأول

دور حلف شمال الأطلسي في ليبيا

في عام ٢٠١٠ ظهر المفهوم الاستراتيجي الثاني ليوضح ويحدد الأطر التي تستوجب انخراط الحلف في أعمال عسكرية ، إذ يمتلك الحلف قدرات عسكرية وسياسية تسمح له بالتعامل مع الأزمات وتضمن ما يأتي:

(١) خالد فؤاد، مصدر سبق ذكره، ص٢-٣.

أولاً:- البيئة الأمنية لم تعد أراضي الناتو فقط، لاسيّما في إطار الحفاظ على الموارد الإستراتيجية كأمن الطاقة.

ثانياً:- طبيعة الأزمات التي تكون خارج أراضي الناتو قد تهدد مصالحه بشكل مباشر.

لذلك استند الأعضاء القياديون في منطقة حلف شمال الأطلسي إلى قرار مجلس الأمن (١٩٧٣) الذي صدر في عام ٢٠١١، والقاضي بأن تقوم الدول المعنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الحظر الجوي عن طريق التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ، كما تنص بذلك المادتين (٨) و(٩) كما استند الحلف كذلك إلى قرار الجامعة العربية رقم (٧٢٩٨) في آذار ٢٠١١، والذي يطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، ومن ثم صاغ الحلف المبررات القانونية اللازمة لقيام بحملة جوية ضد ليبيا، على الرغم من أن قراري الجامعة العربية و مجلس الأمن المذكورين أعلاه أشارا بوضوح إلى تحمل مجلس الأمن مسؤولياته بخصوص فرض حظر طيران جوي لحماية المدنيين – حظر الطيران من اجل أهداف إنسانية، إلا أن العمليات العسكرية تعدت ذلك إلى قصف المقرات والمواقع الرسمية، كما استند الحلف إلى مبررات أخرى تتمثل في كون الدولة الليبية على وشك الانهيار وتعد منطقة رخوة للإرهاب تنطلق منها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهي منبع مهم للطاقة وممر استراتيجي نحو دول الساحل الإفريقي، كل هذا دفع الحلف الأطلسي إلى القيام بمجموعة من الطلعات الجوية ابتداء من شهر آذار ٢٠١١ إلى غاية إلقاء القبض على العقيد القذافي ومقتله، بذلك أعلنالأمين العام للحلف (فوغ راسموسن) عن انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في ليبيا[١].

(١) عبد الكريم أسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، العدد(١٢)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر، جانفي ٢٠١٥، ص٢٢٢.

وعلى الرغم من ذلك، كان الدور الدولي في ليبيا، لعددٍ من الأسباب، محدوداً وتُركت أغلبية عملية إعادة الإعمار ما بعد الصراع لليبيين أنفسهم، وأهم هذهِ الأسباب هي:

١- بما أنّ منظّمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) قد اعتمدت إستراتيجية القوة الجوية الثقيلة، اقتصرت القوات البرية على أعدادٍ صغيرةٍ من القوات الخاصة من أوروبا ودول الخليج، وقد أتاحت القوة الجوية الدقيقة لمنظّمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) تجنّب سقوط أعداد كبيرة من الوفيات في صفوف المدنيين والمحافظة على تكاليف منخفضة وضمان سيطرة المتمرّدين أنفسهم على العاصمة؛ ومع ذلك، كان من شأن العدد المحدود للقوات البرية أن قلّص إلى حدٍّ كبيرٍ مدى السيطرة والنفوذ اللذين كان بإمكان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وشركائها ممارستهما بعد رحيل القذافي.

٢- على عكس عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) في أفغانستان وعمليات الائتلاف الأمريكي في العراق، فقد جاء الزخم للتدخّل في ليبيا بشكلٍ كبيرٍ من فرنسا وبريطانيا؛ وعلى الرغم من أنّ الرئيس أوباما قد أيّد العملية، شدّد لنظيريه الفرنسي والبريطاني أنّه يتوقّع منهما تولي القيادة وتحمّل أكبر قدر ممكن من الكلفة، وفي حين كان من المحتمل أن تدعم الولايات المتحدة هذا الجهد، فهي ما كانت لتوفّر سوى القدرات التي تملكها هي حصرياً، مهّد هذا الترتيب الطريق أيضاً لدورٍ أمريكيٍّ أصغر بكثير بعد الحرب.

٣- كانت العملية داخل منظّمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) مثيرةً للجدل، إذ كان مستوى مشاركة الحلفاء منخفضاً جداً، كما بدا أنّه يتضاءل على الرغم من الموافقة (North Atlantic Council)، بصفته الهيئة السياسية من مجلس شمال الأطلسي

والهيئة السياسية العليا التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو)، لم يقدّم سوى نصف التحالف مساهمات عسكرية، في حين ساهم أقلّ من ثلث الحلفاء في عمليات الضربة، كما أبدت ألمانيا، باعتبارها أحد الحلفاء الأكثر استعداداً للمساهمة في التدخّل وتحقيق إعادة الإعمار ما بعد الصراع، اعتراضات قوية، وامتنعت عن التصويت، واختار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN Security Council) احتجاجاً في نهاية المطاف لعدم المشاركة في العمليات العسكرية، على الرغم من أنّها لم تحاول وقفها، كما قدّمت في نهاية المطاف بعض الدعم الدبلوماسي والمالي قلّص هذا الجدل لفرص تولّي التحالف لدورٍ ما بعد الصراع.

٤- وفي الأمم المتحدة، ظهرت انشقاقات في مجلس الأمن حول تفسير منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) لتفويض الأمم المتحدة بعد وقتٍ قصيرٍ من بدء العمليات العسكرية، جادلت روسيا والصين وجنوب أفريقيا أنّ منظّمة حلف شمال الاطلسي(الناتو)، كانت تتجاوز التفويض الذي تم الإقرار به بموجب القرار رقم (١٩٧٣)، كما تخطّت الخطّ الفاصل بين حماية المدنيين وتغيير النظام، وجادلت هذه البلدان بأنّ هذا القرار قد نصّ على ضربات محدودة فحسب، من أجل منع العنف ضدّ المدنيين الأبرياء، إلا أن منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) ، رحت تسعى بنشاطٍ للإطاحة بالقذافي، على الرغم من أنّه من الصعب التصديق بأنّ هذه البلدان قد صُدمت بعمليات منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) بحسب ما ادّعت، في وقت صعّب اتخاذ الأمم المتحدة للمزيد من الإجراءات بشأن ليبيا .

٥- بعد حربي العراق وأفغانستان، كانت الرغبة في نشر القوات ما بعد الصراع منخفضة جداً في معظم العواصم الغربية، إذ كانت أوروبا تخوض أزمةً مالية، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخرج للتو من أزمتها، ومن المرجّح أن تكون الدورات الانتخابية قد أدّت هي الأخرى دوراً ، ولا شكّ في أنّ إدارة أوباما كانت حذرة من خطر أن تحوّل ورطةٌ في ليبيا أحد انتصارات سياساتها الخارجية الرئيسة إلى هدفٍ للاستنكار من سياستها خلال الانتخابات الرئاسية من قبل الجمهوريين.

٦- اعترضت السلطات الليبية الانتقالية على مسألة وجود قوات أجنبية على وجهٍ خاص، ففي خلال الحرب، كانت قيادة المتمردين تعارض إلى حدّ كبيرٍ عمليات نشر قوات برية، مطالبةً بدعمٍ جوي وبأسلحةٍ فحسب، واستمرّ هذا النمط بعد الحرب فشعر الكثيرون من قادة المتمرّدين ما بعد الحرب بقلقٍ بالغٍ إزاء شرعيتهم التي كانوا يخشون من أن يقوّضها نشر قوة أجنبية من جانب ، ومن جانب آخر ما رغبوا به هو أن يتمّ اعتبارهم كبش فداء لمنظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو)، ولتزيد الأمور تعقيداً، استبعد القرار رقم (١٩٧٣) بشكلٍ خاصٍ أي قوة احتلال، عندما اعترض القادة في المجلس الانتقالي على قوات حفظ السلام.

أدّت هذه العوامل، جنباً إلى جنب مع الهدوء غير المتوقّع في طرابلس مباشرةً بعد الحرب، إلى مقاربةٍ دوليةٍ شاملةٍ محدودة جداً لإعادة الإعمار ما بعد الصراع في ليبيا؛ في ١٦ أيلول ٢٠١١ ، فوّض قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٠٩) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقيادة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (إيان مارتن)، وقد دعا التفويض البعثة جراء حوار سياسي لتقديم المساعدة والدعم للجهود الليبية لإرساء الأمن

وبسط سلطة الدولة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واتخاذ خطوات لإعادة تشغيل الاقتصاد وتنسيق الجهد الدولي، وبالتالي لم يتمّ تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتدخّل مباشرةً في السياسة الليبية، وبالنظر إلى أنّ فريق عملها الإجمالي كان يضم (٢٠٠) فرد وكثيرون منهم يدعمون البعثة بحدّ ذاتها فهي كانت محدودة بما قد تتمكّن من إنجازه، وتماشياً مع سياساتها في زمن الحرب التي تركّز فحسب على المجالات التي تملك فيها قدرات خاصة، اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بأدوار خاصة في بعض المجالات، على غرار تتبّع وتأمين أسلحة دمار شامل ومنظومات الدفاع الجوي المحول التابعة للقذافي والتي كان يعتقد أن عددها يساوي عدّة آلاف، وعلى غرار الأمم المتحدة، أسّس الاتحاد الأوروبي بعثةً سياسيةً فحسب، بدلاً من البعثات المدنية–العسكرية الأكثر قوةً بأشواط، والتي نشرها على سبيل المثال في كوسوفو وأماكن أخرى في ظلّ سياساته الأمنية والدفاعية المشتركة، وقد أسّست فرنسا وبريطانيا بعثات أيضاً ونشر بعض هذه البعثات موظفين من أجل المساعدة على تنظيم الوزارات الليبية التي تعمّها الفوضى، على الرغم من ذلك، تُركت هذه المهام الرئيسية المتمثّلة بإرساء الأمن وبناء وإعادة تشغيل الاقتصاد، بالكامل تقريباً للقادة الليبيين الجدد أنفسهم، والمؤسسات السياسية ، والذين كان من المتوقع أيضاً أن يسددوا معظم كلفة إعادة الإعمار، وذلك بشكلٍ غير مستغرب، بالنظر إلى ثروة البلد النفطية[١].

(١) كريستوفرس.شيفيس، وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات المستقبل، مركز سياسات الدافاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٤، ص٤–٦.

المطلب الثاني

التحديات السياسية والأمنية التي تواجه ليبيا بعد ٢٠١١

أن ليبيا لها وضعها الخاص الذي خاضته في ربيعها المجازي حرب طاحنة مع نظام القذافي استطاعت بمساعدة حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية من أن تتخلص من نظامها المستبد، إلا انها لا زالت تعاني من مشاكلها الداخلية غياب الدولة غياب المؤسسة العسكرية الجيش النظامي وغياب الدستور ادخل البلاد في فوضى عارمة، صدم ما بين الليبراليين والإسلاميين وصدم ما بين المرتزقة والثوار، كان اخرها القتال في مطار طرابلس في ٢٠١٢/٦/٣، إذ أن بعض مرتزقة النظام الروسي السابق كانوا يسعون لاحتلال المطار، وكذلك صدم ما بين المليشيات نفسها " الثوار" ذاتها فلكل شخصية من المجلس الانتقالي له مليشياتها الخاصة نظراً لتضارب الأهداف وتصادم الطموحات، ناهيك عن اقتتال القبائل فيما بينها حول رئاسة الدولة من جانب، وهناك من جانب اخر بعض القبائل مستفيدة من النظام السابق تسعى لإيجاد موقع لها في العهد الجديد، ولعل انتخاب المجلس الوطني في ٢٠١٢/٦/١٩ شكل بارقة أمل في تشكيل لجنة لكتابة الدستور لأخراج البلاد من وضع اللاستقرار مع العلم ان محافظة بنغازي أجريت أول انتخابات ديمقراطية لها في ٢٠١٢/٥/١٩ لانتخاب مجلس محافظة بلدية، انها المحافظة التي كانت بداية لشروع الثورة ضد النظام الديكتاتوري، الذي استولى على الحكم في ١ أيلول ١٩٦٩ بانقلاب عسكري على النظام الملكي[١].

(١) د. بلقيس محمد جواد، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٤)،٢٠١٢، ص٢٣٦.

سرعان ما بيّنت فترة ما بعد سقوط نظام القذافي وضعية ليبيا كبلد غير مستقر وتسوده التنافسات السياسية والأيديولوجية القاسية، ووليد التجربة ما ينذر بدخول البلاد بين المجهول ومخاطر الفوضى، وأفرز الوضع الليبي ظواهر عديدة، أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن وانتشار الميليشيات والسلاح خارج إطار الشرعية، وغياب الخدمات واستشراء الفساد وتصاعد الأزمات السياسية وضعف المؤسسات وخصوصاً الأمنية والعسكرية، ورافقت ذلك تحوّلات بنيوية في طبيعة الحكم قادت إلى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكّونات، وهكذا سقط نظام القذافي ليترك مجتمعاً منقسماً، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، وقلق على المستقبل في ظل غياب مرجعية متفق عليها، وفي ظل طبقة سياسية تتصرّف بناءً على مصالحها الضيقة، وهي الإرث الذي خلّفه نظام القذافي، في حين أن الليبيين كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، كما هم بحاجة أكبر إلى هامش كافٍ من الوقت لنجاحها لا إلى دولة الميليشيات التي تصنع بعيداً عن الأجندة الوطنية، لهذا كشفت التجربة الليبية بعد ٢٠١١ عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية من دون تحديد شروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، ما أدّى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال السلس إلى الديمقراطية، وتجلّى ذلك في الانقسامات والمحاصصة والتوافقات، فضلاً عن ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار ما عزّز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات للتعايش تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية، مثلما هي الحال اليوم، في حين يحتاج البلد بتجربته الجديدة إلى إشاعة ثقافة القبول بالتعددية والاحترام والتنوّع الثقافي[١].

(١) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١، مجلة المستقبل العربي، مركز

وفي نفس السياق أصبحت الحالة الأمنية متقلبة في طرابلس، فقد ظلت العاصمة تحت سيطرة جماعات مسلحة عدة ، بعضها موال للمجلس الرئاسي وبعضها الآخر معارض له، وتسعى عدة من هذه الجماعات إلى توسيع نطاق نفوذها، وتتسب في اشتباكات متزايدة في المناطق المتنازع عليها في جميع أرجاء طرابلس ونواحيها، وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ، وقّع رئيس الوزراء (فايز سراج)، إطار ميزانية عام ٢٠١٧ ، كجزء من الجهود الرامية إلى تفعيل الميزانية ومعالجة التحديات الاقتصادية الأكثر إلحاحاً، وذلك عقب سلسلة من الاجتماعات المعقودة في إطار الحوار الاقتصادي الليبي، ضمت ممثلين للمجلس الرئاسي والمؤسسات الاقتصادية والمالية الرئيسية في البلد ، إلى جانب عدد محدود من الدول الأعضاء، وواصل المجلس الرئاسي بذل الجهود الرامية إلى تفعيل مصادر التمويل لصالح الوزارات التنفيذية من البنك المركزي، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أنجز المجلس الرئاسي والبنك المركزي صرف النفقات المتبقية لعام ٢٠١٦ واتفقا على عملية الميزانية[١].

أما سياسياً، فإن الوضع في ليبيا يشهد حالة من فوضى السلاح، لم تكن ضمن أهداف الثورة بطبيعة الحال، وفوضى السلاح عادة هي الظاهرة التي تشهدها الدول التي تفتقد إلى مرجعية السلطة الواحدة والمركزية، وهذا هو حال ليبيا بعد الثورة من نظام شديد المركزية والتسلط إلى نظام القبائل التي تعبر عن هويتها وتدافع عن نفسها وتحمي وجودها من خلال السلاح، هذه القبائل لا تثق بالنظام الجديد ولا تريد تسليم أسلحتها إليه؛ وقد تعززت هذه المخاوف والشكوك لدى القبائل الليبية بعد الاشتباكات مع سكان مدينة (بني وليد) بحيث تبين للقبائل الليبية الأخرى

دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد(٤٣١)، السنة(٣٤)، كانون الثاني ٢٠١٥، ص١٠٣–١٠٥.

(١) تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم ليبيا، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة(S/2016/1011)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، ص٤–٨.

أن أفضل وسيلة للحماية والدفاع عن النفس هي في عدم التخلي عن السلاح الذي يملكونه، حتى اعتبر البعض أن ثورة شباط في ليبيا نجحت في استئصال نظام القذافي، إلا أنها قطعت أوردة اللحمة الاجتماعية في هذا البلد، ويبدو أن العلاج لم يعد ممكناً، وقد سالت الدماء بين الأخوة ونهبت الأموال واستبيحت الممتلكات، وأن ما يجري في ليبيا هو صراع لبسط النفوذ، وفرض معطيات الثورة بالقوة، أي أن أهداف الثورة في ليبيا التي أريد لها أن تكون حرة، قد استأثر بها طرف دون آخر وعن طريق السلاح ، وما يرجح استمرار هذه الأزمة أن ليبيا تختلف عن الدول الأخرى التي حصلت فيها الثورات مثل تونس أو مصر، فليبيا دولة بلا مؤسسات حقيقية، فقد همش النظام السابق المؤسسة العسكرية والأمنية وشكل قوة عسكرية خاصة به، وهذا يفسر حالة فوضى السلاح ما بعد الثورة، وإذا كانت مثل هذه الفوضى أمراً طبيعياً بعد أي ثورة، فإن الأمر مختلف في ليبيا، ففي غياب منظومة الجيش والشرطة ظهرت مجموعات مسلحة وانتشرت في كل المدن الليبية، كما أن تعدد الأجهزة الأمنية التي ظهرت بعد الثورة مثل (اللجنة الأمنية العليا، فرق الإسناد الأمني ، الأمن الوقائي ، مكافحة الجريمة ، درع ليبيا) وغيرهم الكثير من المسميات فاقم من صعوبة التعامل مع هذا الوضع؛ فضلاً عن ذلك فإن أخطر ما تواجهه ليبيا ليس الوضع الاقتصادي الذي لا يزال متردياً حتى بعد رفع العقوبات الدولية، وليس التضخم أو حجم البطالة المرتفعة في البلاد، فهذا ما تعانيه الكثير من دول العالم حتى التي لم تحصل فيها ثورات؛ الخطر الذي يواجه ليبيا هو تحولها إلى ما يسميه بعض الباحثين بلداً قائماً على الطرد، والمقصود بذلك أن القاسم المشترك الذي كان الانتماء إلى التراب الليبي قد تحول بعد الثورة إلى عنصر الطرد بين القبائل والمناطق المختلفة لا عنصر الجذب كما كان الأمر في السابق، وبالتالي فإن الاحتفاظ بمسافات وحدود لا يجوز تجاوزها سيكون العنصر الرئيس في استقرار

البلد، وهذا يعني أن نزع السلاح من الليبيين لن يكون أمراً ممكناً البتة، فعنصر الطرد قائم على وجود السلاح، تماماً كما هي العلاقات بين القبائل في العصور الجاهلية حتى مجموعة الأزمات الدولية بدورها تخشى من صعوبة استعادة الدولة وظيفتها ووحدتها، وترى أن ليبيا تفتقر إلى دولة فاعلة تقوم بوظيفتها بشكل كامل ، أما الأمل بالنسبة إلى مجموعة الأزمات فهو بتمكن الدولة المركزية من تأسيس قوات وطنية حقاً مجهزة للتعامل مع النزاعات المحلية، لاسيّما سلك الدرك وفيالق الاحتياط النخبوية الموجودة في الجيش، وحتى ذلك الحين سيظل الاعتماد على الألوية الثورية والقوات المسلحة المحلية رهاناً غامضاً، وعلى هذا الأساس نجد أن الثورة في ليبيا قد وضعت المجتمع الليبي أمام الحقائق القبلية والمجتمعية في وجه الدولة التي يراد من حيث المبدأ العودة إليها، أو بناؤها، وإنها المواجهة بين المجتمع والدولة، وهذا يعني أن ربيع ليبيا قد طوى مرحلة الرئيس السابق، إلا أن أهداف الثورة في الانتقال إلى المرحلة الجديدة لا تزال محفوفة بمخاطر الاضطراب والانقسام السياسي والمجتمعي، وثمة خيبات أمل كثيرة في أوساط أولئك الذين توقعوا انتقالاً أفضل إلى سلطة جديدة في ليبيا[1].

(١) طلال عتريسي، أهداف الثورات المؤجلة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥٢)، شتاء٢٠١٢، ص٢٠-٢٢.

الخاتمـــة

قامت ثورات الربيع العربي كعمل شعبي خالص نتيجة لتراكم نضال طويل، في وقت تراكم فيه العجز والفشل والتدهور في منظومات الفساد والاستبداد، ورغم ما يمكن أن تواجهه الثورة من تحديات إلا أن التحليل الدقيق يدلل على قدرتها على تجاوز تلك التحديات، وأن ما أنجزته في لحظات مباغتة وصادمة لمنظومات الفساد والقمع والاستبداد يمكنها أن تثمه وتحققه وتحميه، بما اكتسبته من خبرات وقدرات أمام منظومات فاسدة بالية تملكتها عوامل الضعف والتحجر والانهيار، وهو ما يتطلب العمل الجاد على تقليص التأثيرات السلبية للانتماءات الضيقة على عملية التحول الديمقراطي، وتعزيز وحماية قيم المشاركة السياسية من خلال التحرك بفاعلية لبناء ثقافة للعيش المشترك تستند إلى تكريس أسس ومبادئ المواطنة، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية،وكذلك العمل على إعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وبخاصة الأمنية ، على أسس جديدة، بل وإعادة تأسيس مفهوم الدولة وشرعيتها في الوعي الجمعي لمختلف الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعيش على أراضيها، بحيث تستقطب تدريجياً الولاء الأسمى لمواطنيها، وأن تعمل قوى الثورة الحية الصلبة على إنجاح عملية التحول الديمقراطي من خلال تطوير فعلها الثوري وخطاباتها السياسية، وتحديثِ هياكلها التنظيمية، وتوسيع قواعدها الاجتماعية من خلال ممارسة العمل الثوري والسياسي بين الجماهير وليس عبر وسائل الإعلام، سعياً نحو بناء وتعزيز وترسيخ الإرادة الشعبية، التي تشكل الضامن الأكبر لإنجاح الثورات.

إن آمال الديمقراطية التي انبعثت مع الربيع العربي في عام ٢٠١١ منَّ المرجح أن يتم القضاء عليها منِ قبل الأنظمة التسلطية، ذلك أن آمال الأيام الأولى من يقظة الوطن العربيً قد اصطدمت مع الواقع القاسي للتحولات غير المكتملة، وبدلاً إلى المنطقة، نجد تشاؤم المرء

اليوم حول العديد من العقبات بالديمقراطية القادمة والخوف حول ما سيحدث بعد ذلك إلى درجة إبداء الحنين للنظام الاستبدادي القديم.

لذلك فالتعرف إلى واقع المنطقة الجديد واستشراف مستقبلها يبدو أكثر غموضا أو الخطر الذي يتربص بمصير الربيع العربي هو عدم وجود تصور استراتيجي بعيد المدى لتلك الانتفاضات الجماهيرية، إذ إن أخطر ما فيه هو الانكفاء بدور إسقاط رموز النظام من دون أن يتمكن من التأسيس لتصور ونظام بديل، وهذا الوضع سمح بعملية إسقاط للمشاريع الأمريكية على فضاء الساحة العربية، وأدى إلى ربط التحولات الحاصلة في المنطقة مع سيناريو الفوضى الخلاقة إنها لعبة مصالح الأمم ولكن بحلة جديدة، والدليل السقوط السريع والمريع للأنظمة التي إنها لعبة مصالح الأمم ولكنُ بحل كانت مدعومة من الغرب، وصعود الحراك الشعبي السريع إلى القمة بكل مكوناته من أحزاب ، وتنظيمات وحركات أصولية وإسلامية، بعضها كان إما محظورا أو متشددا أو يسمى إرهابيا ، الان أصبح واقعا ومفروضاً والتعامل معه اصبح ممكناً و الشراكة والتنسيق معه ممكنة ما دام ضمنً الإطار والاتجاه المسموح له بالتحرك به، واذا كان البعض يرى أن الثورات العربية الحالية قد تكون الخطوة الأولى نحو قيام أنظمة ديمقراطية وتنمية اقتصادية وربما نحو تحقيق الحلم الذي راود العرب من المحيط إلى الخليج، فالأمر ليس كذلك إن الأحداث الجارية موضوعة على الأجندة الدولية ضمن مشروع عالمي يسمى الشرق الأوسط الجديد الذي سيكون بكل تأكيد على حساب مشروع الوطن العربي الكبير إذا لم تطرأ متغيرات من الداخل العربي، ومن المبكر أن نعرف اتجاهات الشرق الأوسط الذي يتشكل، كما أنه من الصعب تحديد ملامح الشرقً الاوسط جديداً كان او كبيراً، ذلك لأن للزلازل ارتداداتها التي ما زالت فيً المنطقة .

المصادر والمراجع

أولاً:الوثائق

١. تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم ليبيا، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة(S/2016/1011)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

٢. قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا ٢٠١١/٢/٢٢-٢٠١٦/٩/٢١، ملف وثائقي، أمانة مجلس الجامعة، جامعة الدول العربية، القاهرة-مصر،٢٠١٦/٩/٢٥.

٣. تقرير الاستثمار السنوي الربعي في سورية-دمشق،٢٠٠٩.

٤. تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام (٢٠١١ -٢٠١٢).

٥. التقرير الوطني للتنمية البشرية، الهيئة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بالتعاون مع برنامج التنمية للأمم المتحدة، مطابع رئاسة الوزراء، دمشق ٢٠٠٥.

ثانياً: الموسوعات

١- إسماعيل صبري ، ومحمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية ،جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤ .

ثالثاً: الكتب العربية

١. أمل حمادة ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ القائد والفاعل والنظام ، مجموعة مؤلفين ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان ، آذار ٢٠١٢.

٢. د. ابتسام محمد العمري , الموقف الاقليمي من الازمة السورية , جامعة بغداد , عدد ٢١٥ حزيران ٢٠١٢

٣. د.اثال العاص، قراءة في تطور المواقف الدولية تجاه الثورة السورية ،مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بتاريخ ٢٠١٢\٧\٢٩.

٤. تامر خرمة واخرون ،الحركة الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر،المغرب ،لبنان،البحرين،الجزائر،سورية،الاردن)، مركز دراسات الوحدة العربية،ط الثانية،بيروت ،بتاريخ ١٤ اغسطس ٢٠١٤

٥. ثائر مطلق عياصرة ، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها ثورات الربيع العربي (٢٠٠٩-٢٠١١) ،دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد،٤٣،ملحق ٤، ٢٠١٦.

٦. جمال الشلبي، العرب، واروبا، رؤية سياسية معاصرة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت، ٢٠٠٠،ص٢٣.

٧. حسين خلف موسى،الازمة السورية من رؤية :نظريات العلاقات الدولية ،المركز الديمقراطي العربي ،بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٤.

٨. خالد حسين غانم، واقع الأقليات في اليمن، دراسة في الجغرافيا السياسية، جامعة صنعاء، كلية الآداب، قسم الجغرافية ، 2004م

٩. سعدي (العربي ٢٠١٢) .م الحراك العربي، أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير ، مؤتمر فيلادلفيا عشر الدولي السابع بعنوان ثقافة التغيير فيلادلفيا ، جامعة عمان،ص٢.

١٠. جمال علي زهران ، الإتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز أبان ثورة ٢٥ يناير في مصر، مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية الدوافع والإتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت– لبنان، آذار ٢٠١٢.

١١. سوسن زكزك ،الحركات الاجتماعية في سورية ،الحركات الاجتماعية في العامل العربي (القاهرة :مركز البحوث والافريقة والمنتدى العالمي للبدائل،اصدار مكتبة مدبولي،٢٠٠٦

١٢. مصطفى محمد جاسم العبيدي، الأمبراطورية الناعمة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والأعلامية، لبنان/كندا، ٢٠١٥.

١٣. ربيع نصر واخرون،الازمة السورية والاثار الاقتصادية والاجتماعية،المركز السوري لبحوث السياسات ،كانون الثاني ٢٠١٣

١٤. مجموعة باحثين، حال الأمة العربية ٢٠١٠م – ٢٠١١م : رياح التغيير، تحرير: أحمد يوسف أحمد – نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

١٥. علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٢.

١٦. علي قاسم ، التحديات التي تواجه الحراك الجنوبي، دار الثقافة العربية، صنعاء، ٢٠١٢.

١٧. عبد الكريم سلام، تحديات تواجه الفرقاء في اليمن، دار العرب، دمشق، ٢٠١٢.

١٨. د. فوزي زيدان، الدولة الرهينة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت– لبنان، ٢٠١٢.

١٩. د. عبدالله بلقزيز– أسئلة الفكر العربي المعاصر،– الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية– ١٩٩٨.

٢٠. د.غازي التوبة،الثورة السورية :الاسباب والتطورات،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتجية –المملكة المتحدة–لندن،بتاريخ ٢٠١٢\١\١٧.

٢١. د.محمد السمهوري،إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات– المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية–القاهرة– ١٠شباط٢٠١٢.

٢٢. د.مصطفى العلواني،خارطة الازمة اليمنية:جذورها وبوتعثها،مركز رؤيا للبحوث والدراسات ،بتاريخ ٢٠١٧\١٢\٢٥.

٢٣. نيفين مسعد ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان ، ٢٠١٠.

رابعاً: الكتب المترجمة

١. كريستوفرس.شيفيس، وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات المستقبل، مركز سياسات الدافاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٤.

٢. بول دريش، اليمن كما يراه الاخر، دراسات أنثروبولوجيا مترجمة.

خامساً:الدوريات والبحوث والدراسات

١. أميرة أحمد حرزلي، التحولات العربية في منطقة المتوسط: دراسة حالة الثورة التونسية، دراسة بحثية، المركز العربي الديمقراطي، برلين– المانيا، حزيران ٢٠١٨.
٢. احمد يوسف احمد،ازمة اليمن ..حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية،مجلة افاق المستقبل ،العدد ٢٧،يوليو–اغسطس،٢٠١٥.
٣. أبو صعب فارس، (التحولات العربية في عالم متغير مثلث القوة في الشرق الاوسط) ، مجلة المستقبل العربي،العدد ٣٩٨.
٤. د. امين مشاقبة ،معوقات ٱصلاح السياسي في الوطن العربي ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل ٱصلاح السياسي – مركز الرأي للدراسات ، عمان – سبتمبر ٢٠٠٥
٥. د. أحمد قنديل ، مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للازمة السورية – السياسة الدولية العدد ١٩٠ أكتوبر ٢٠١٢.
٦. ارون لوند،الازمة السورية –تحولات في المواقف الدولية ، صحيفة الاتحاد الاماراتية ،بتاريخ ٢٠١٧\١١\١٠.
٧. بشير عبد الفتاح، الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١.
٨. ـــــــــ، أمريكا والربيع العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١.
٩. بدرخان عبدالوهاب، عالم عربي تيه سياسي وخواء استراتيجي،مجلة شؤون عربية،العدد،العدد ١٥٤.
١٠. جيسون دافيدسون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، العدد(١٣٤)، ٢٠١٤.

١١. حسن رضا احمد، ثوارت الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي،مجلة شؤون عربية ،العدد ١٥٤،عام ٢٠١٣،ص١.

١٢. خالد الحروب، الثورات العربية والنظام العربي التفكيك وإعادة التركيب، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١.

١٣. خالد فؤاد، الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، مصر، ٩ آب ٢٠١٧.

١٤. خليل العناني، الثورة المصرية التداعيات الإقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١.

١٥. ـــــــــ، مصر من الثورة إلى الدولة:صناعة النموذج في إقليم مضطرب، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥١)، خريف٢٠١٢.

١٦. د. أحمد بودراع، للفهم محاولة الربيع العربي ثورات فشل، مجلة الجيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط-المغرب، العدد(١١)، تشرين الأول ٢٠١١.

١٧. دسوقي أبو بكر، الحصاد الهزيل للثورات العربية،مجلة السياسة الدولية،العدد١٩٢،عام ٢٠١٣،ص٣.

١٨. د. احمد فاضل جاسم داود، التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٧)، ٢٠١٣.

١٩. احمد سعيد نوفل واخرون،الازمة اليمنية الى اين،مركز دراسات الشرق الاوسط-الاردن،العدد السابع ،فبراير ٢٠١٥

٢٠. د. أياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة تركيا انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٦)،٢٠١٣.

٢١. د. بلقيس محمد جواد، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٤)،٢٠١٢.

٢٢. د. دنيا شحاته، ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الأستراتيجية والسياسية، مصر، العدد(١٨٤)، نيسان ٢٠١١.

٢٣. د. طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١.

٢٤. د. عماد جاد، إسرائيل والثورة المصرية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١.

٢٥. د. فايق حسن الشجيري، المواقف الدولية من التغيير في المنطقة العربية قرأة تحليلية في مواقف(الولايات المتحدة– الاتحاد الأوربي– روسيا)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٨)، ٢٠١٤.

٢٦. د. محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية سياسات" مركبة تنهي سياسة العمق الإستراتيجي،، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١.

٢٧. د. مصطفى عبد العزيز مرسي، الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الإدوار الإقليمية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٧)، خريف٢٠١١.

٢٨. ـــــــــــ، ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربياً وإقليمياً، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع٢٠١١.

٢٩. د. مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية– الليبية خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(١٥٥)، ٢٠١٢.

٣٠. د.نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٨)،٢٠١١.

٣١. رخا أحمد حسن، ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي دولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥٤)، صيف٢٠١٣.

٣٢. سلامة احمد، الثورة التونسية والدستور الجديد ، جريدة الأري الأردنية ، الاثنين،١٢ كانون الثاني،ص٢٣.

٣٣. سامح راشد، الدور التدخلي للجامعة العربية بين التطور والثبات، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥١)، خريف٢٠١٢.

٣٤. ـــــــ ، السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٩)، ربيع٢٠١٢.

٣٥. ـــــــ ، رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥٠)، صيف٢٠١٢.

٣٦. ـــــــ ، شرق أوسط جديد قديم ...الخريطة الإقليمية في عصر الثورات، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١.

٣٧. صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية،، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١.

٣٨. ـــــــ ، مسارات وآفاق موجة التحرر العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١.

٣٩. طلال عتريسي، أهداف الثورات المؤجلة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٥٢)، شتاء٢٠١٢.

٤٠. ـــــــ ، تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٨)، شتاء٢٠١١.

٤١. عبد الكريم أسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، العدد(١٢)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر، جانفي ٢٠١٥.

٤٢. عبد الوهاب بدرخان، العرب وإيران خلال الثورات الشعبية وبعدها، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٦)، صيف٢٠١١.

٤٣. ليبيا بعد القذافي عوامل الانقسام ودوافع الاتحاد، دراسة إستراتيجية،مركز الدراسات والبحوث الأسلامية، مركز اليقين الإعلامي، ٢٨ نيسان ٢٠١١.

٤٤. كليم دندوش ،الموقف الاقليمي (الايراني التركي) من الازمة السورية ،مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بتاريخ ٢٠١٢\٧\٢٦.

٤٥. م.د. رنا علي خلف، السياسة الامريكية تجاه الحراك السياسي في البلدان العربية مصر انموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٥١)، ٢٠١٦.

٤٦. ماجد كيالي، التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٥)، ربيع ٢٠١١.

٤٧. ـــــــ ، بعد الثورات العربية:إسرائيل في مواجهة تغيرات إستراتيجية في محيطها، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، العدد(١٤٩)، ربيع ٢٠١٢.

٤٨. محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد(٤٣١)، السنة(٣٤)، كانون الثاني ٢٠١٥.

٤٩. نواف بن عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات الممارسة المنتجة للأفكار، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، ٢٠١٢.

٥٠. نهار فؤاد، أمريكا والتحول الديمقارطي في المنطقة العربية،مجلة شؤون الاوسط،العدد ١٣٩،ص٢٠١١،ص٢١.

٥١. مهدي أبوبكر رحمة ، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٦١٥ بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٢ .

سادساً: الرسائل والأطاريح

١. أماني خالد عبد الهادي الزهيري، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه القضايا العربية في عهد نيكولا ساركوزي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٣.

٢. بن بتقة نور الهدى، الأزمة الليبية وانعكاساتها المستقبلية على الأمن القومي الجزائري ٢٠١١-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١١-٢٠١٢.

٣. رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٤.

٤. سلام احمد السواعير، توجهات السياسة الخارجية الإردنية تجاه أزمات الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، كانون٢٠١٧.

٥. سند وليد سعيد نعمان العبيدي، التغيير السياسي المصري وانعكاساته على إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٤.

٦. عبدالله ناهض عباس، دور حلف شمال الأطلسي في ليبيا منذ عام ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٨.

٧. مروة حسام ناجي، الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مصر نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٥.

٨. نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي ٢٠١٢-٢٠١٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٧.

سابعاً: الندوات

١. أميمه(٢٠١٢) .ف ، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثوارت العربية ١٧ ثورةً فبارير في ليبيا نموذجا ،مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر التغيير بعنوان ثقافة فيلادلفيا ، جامعة عمان.

ثامناً: التقارير

١.إبراهيم عبد الكريم، وخيري عمر، ومروان الأسمر، ثورة ٢٥ يناير المصرية، تقرير تحليلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، نيسان ٢٠١١.

٢. ستيفن داي ، تبادل السلطة والهيمنة، خدمة umi لنشر الأطروحات، ان اربو، ميشيغان، ٢٠١١.

تاسعاً: الصحف

١. صحيفة الأيام، اليمن, صنعاء, العدد ١٣٠, ١٥/نيسان/٢٠٠٩.

عاشراً: شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)

١. د. أميرة عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دوال الجوار في الساحل الأفريقي، متابعات تحليلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،مصر، ٢٠١٨/٨/٢٣، على الموقع الالكتروني:http://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx

٢. د. إينا ميخائيلوفنا، خلفيات موقف روسيا من أحداث ليبيا، مقال منشور، شبكة البيان الالكترونية، ١٥نيسان ٢٠١١، على الموقع الألكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-04-15-1.1421124

٣. محمد تركي بني سلامة- الإصلاح السياسي دراسة نظرية،وللمزيد من التفاصيل انظر لـ: .www.dash.com

٤. جاسم الصغير ، الأنظمة العربية والإصلاح السياسي ، الحوار المتمدن ، العدد ١٢٢١ بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٠٥.

٥. حسين خلف موسى،الازمة السورية من رؤية :نظريات العلاقات الدولية ،المركز الديمقراطي العربي ،بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٤

٦. ياسر بن متروك،الازمة السورية وحقيقة الصراع ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ ٢٠١٥\١٢\٢٨.

٧. لجزيرة نت، الحراك الجنوبي في اليمن لمزيد من المعلومات انظر لـ :www.aljazeera.net/news/pages/9347.fdgb-45CO-833.

الحادي عشر: المصادر الأجنبية

1. Syria Economy Profile 2011.CIA World Fact book .
2. Floor Beuming, "The erger of the Dagger and the Rifle, Op. Cit, P.89.
3. Stephen Day, updating yementi national unity, coud lingering Regional Divisons Bring down the Regime ? Middle East Journal, Vol.62, Noo.3, 2008.
4. www.laviordugemen.com/ar/z.13/6/30/challenges.faccd.
5. Report: Hezbollah operatives fighting alongside Shiite rebels in Yemen". Ynet News. 9 April 2015.